دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الثالث عشر(13) -ديسمبر 2013 -

قراءة سوسيولوجية في مسار الحركات الاحتجاجية في المجتمعات العربية
أ.بكيس نور الدين

الحركة النقابية في الجزائر وظهور جديد للحركات الاجتماعية
أ.زبيري حسين

المرأة والفضاء السياسي في المجتمع الجزائري
أ.رزقي نوال

قيم العمل وعوامل تشكلها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تحليل نقدي
أ.سيد راضية

الأنثروبولوجيا الطبية و دورها في قضايا الصحة والمرض
أ. بن عروس حياة

الأسرة و دورها في الرعاية الصحية لأطفالها الأقل من خمس سنوات
أ.خليفاوي فهيمة

الإنترنت والتحصيل الدراسي
أ.يخلف رفيقة

الحداثة ومجتمع المعلومات
أ.تواتي نور الدين

الفضائيات الغربية و الثقافة العربية من الاغتراب إلى "الهروبية الافتراضية
أ.عمر بوسعدة

الرقم الدولي ISSN 0478-2170

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اجتماعية

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

ـ العدد الثالث عشر ـ
(13)

رئيس التحرير:

العمرية عز الدين

azdlamria@gmail.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
ها: 0021321289778
فا: 0021321283648

البريد الإلكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:
www.baseeracenter.com

حقوق الطبع محفوظة

ردمد: 2170-0478

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا : 021.68.86.48
ها : 021.68.86.49

قواعد النشر

ترحب دورية "**دراسات اجتماعية**" بإسهامات الباحثين في الموضوعات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية التي تراعي القواعد التالية:

1- أن يكون البحث غير منشور في مصادر أخرى.

2- التقيد بالأسلوب العلمي والمعالجة الموضوعية والإحاطة المنهجية.

3- لا يقل حجم المقال عن 12 صفحة ولا يزيد عن 20.

4- أن يكتب المقال ببرنامج " Word "الخط باللغة العربية" Arabic Transparent" حجم الخط 14.

5- أن يكون البحث مرفقا بمراجع مدونة في نهاية البحث.

6- تخضع الأبحاث المقدمة للتقييم من قبل الهيئة العلمية للدورية، ويبلغ أصحابها بالقرار النهائي المتعلق بالقبول أو التعديل.

7- الأبحاث المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

8- يرسل المقال في قرص مرن مرفقا بنسختين مطبوعتين إلى عنوان المركز أو بالبريد الإلكتروني على: موقع البصيرة

www.albassira.net

أو:

azdlamria@gmail.com

البريد الإلكتروني:

Markazbassira@yahoo.fr

هيئة التحرير

أ.العمرية عز الدين — جامعة الجزائر
أ.جابي عبد الناصر — جامعة الجزائر
أ.زبيري حســـــين — جامعة الجلفة

عنوان المراسلات :
رقم 46 تعاونية الرشد
القبة القديمة - الجزائر

هاتف: 021.28.97.78
فاكس: 021.28.36.48
النقال: 0550.54.83.05

الموقع الإلكتروني:
http/www. baseeracenter.com

البريد الإلكتروني:
markazbassira@yahoo.fr

الهيئة العلمية

أ.مقراني الهاشمي.....جامعة الجزائر

أ. بومخلوف محمد.....جامعة الجزائر

أ. جابي عبد الناصر.....جامعة الجزائر

أ. بوكربوط عز الدين.....جامعة الجلفة

أ.زرواتي عبد الرشيد.....جامعة المسيلة

أ. بوشرف كمال.....جامعة الجزائر

أ. بوعجناق كمال.....المركز الجامعي خميس مليانة

أ. الزهرة شريف .....جامعة الجزائر

أ. عبورة محمد .....جامعة الجزائر

يوسف حنطابلي .....جامعة البليدة

بوقرة كمال .....جامعة باتنة

د. زبيري حسين..... جامعة الجلفة

د. ضامر وليد عبد الرحمن.....جامعة الشلف

دراسات اجتماعية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات اجتماعية – العدد 13 –ديسمبر 2013

محتويات

الافتتاحية	أ.العمرية عزالدين	7
قراءة سوسيولوجية في مسار الحركات الاحتجاجية في المجتمعات العربية	أ/بكيس نور الدين جامعة التكوين المتواصل	9
الحركة النقابية في الجزائر وظهور جديد للحركات الاجتماعية	أ/زبيري حسين جامعة زيان عاشور	21
المرأة والفضاء السياسي في المجتمع الجزائري	أ/رزقي نوال جامعة الجزائر1	37
قيم العمل وعوامل تشكلها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تحليل نقدي	أ/سيد راضية قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر 02	49
الأنثروبولوجيا الطبية و دورها في قضايا الصحة والمرض	أ/ بن عروس حياة باحثة في علم الاجتماع	73

الأســـرة و دورهـــا في الرعايـــة الصـــحية لأطفالها الأقل من خمس سنوات	أ/خليفاوي فهيمة باحثة في علم الاحتماع	97
الإنترنت والتحصيل الدراسي	أ/يخلف رفيقة جامعة الشلف	115
الحداثة ومجتمع المعلومات	أ/تواتي نور الدين جامعة الجزائر3	123
الفضـــائيات الغربيـــة و الثقافـــة العربيـة مـن الاغـتراب إلى "الهروبيـة الافتراضية	أ/عمر بوسعدة باحث في علم الاجتماع	141

افتتاحية العدد

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد بن عبد الله، أما بعد، لقد أصبح موضوع الحراك الاجتماعي خلال السنوات الأخيرة يشد اهتمام العديد من الباحثين في شتى المجالات لما عرفته المنطقة العربية من ثورات أدت إلى تغير جذري في الخريطة السياسية للدول التي عرفت هذه الحركات، ولم يقتصر تأثيرها على دول اصطلح على تسميتهم بدول الربيع العربي بل امتد تأثيرها إلى دول أخرى لم تعرف نفس المصير. هذا الوضع الجديد، دفع بالباحثين الاجتماعيين إلى الاهتمام بدراسة تداعياته على الساحة السياسية والاجتماعية، لذلك نجد المجموعة الأولى من مقالات هذا العدد تناقش الموضوع من خلال دراسات اهتمت الأولى بمسار الحركات الاحتجاجية بالمجتمعات العربية، في حين ركزت الدراسة الثانية على دور الحركة النقابية في ظهور جديد للحركات الاحتجاجية في الجزائر، أما الدراسة الثالثة تناولت دور المرأة في الفضاء السياسي الجزائري.

تلي هذه المجموعة عدد من الدراسات المتنوعة من حيث الاقترابات والمواضيع المتناولة، لكنها تصب دائما في سياق التغيرات الاجتماعية وتداعياتها على مختلف المجالات المعيشية فنجد تحليلا نقديا لعوامل تشكل قيم العمل في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وموضوع يحاول الاقتراب من قضايا الصحة والمرض من منظور الانثروبولوجيا الطبية، وهو من الإقترابات القليلة في الجزائر حاليا، كما شكلت الرعاية الصحية للأطفال أقل من خمس سنوات موضوعا لدراسة اجتماعية تهتم بدور الأسرة فيها.

دائما في إطار دراسة التغيرات الاجتماعية التي تمس المجتمع الجزائري على وجه الخصوص، نجد دراستين اهتمتا بتكنولوجيا المعلومات، اهتمت الأولى بتأثيرها على التحصيل الدراسي للتلميذ في المنظومة التربوية الجزائرية، في حين ناقش الثاني دورها في تكوين والمحافظة على الحداثة.

المقال الأخير تناول دور الفضائيات الغربية في التأثير على الثقافة العربية من خلال ثنائية الاغتراب و"الهروبية الافتراضية" كما عرفها الباحث في المقال الأول.

رئيس التحرير
أ.العمرية عزالدين

قراءة سوسيولوجية في مسار الحركات الاحتجاجية بالمجتمعات العربية

أ/بكيس نور الدين
جامعة التكوين المتواصل

مقدمة:

بعد استعراض أسباب وعوامل ظهور الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي في بدايات سنة 2011، في العدد السابع من المجلة، هاأنا اليوم أعود لأحاول الاقتراب سوسيولوجيا من ظاهرة الحركات الاحتجاجية التي شهدتها بعض المجتمعات العربية. فبقدر ما كانت أسباب وعوامل ظهور هذه الحركات بارزة بشكل جلي بحكم الأزمة المتعددة الأبعاد التي كانت تعاني منها تلك المجتمعات، سواء ما تعلق بالوضع الاقتصادي المتأزم الذي شكل شرارة انطلاق الأحداث والوضع السياسي المتعفن جراء غياب الحريات وتعطيل عملية التداول على السلطة وتمييع الفضاء السياسي والنقابي والجمعوي، إلى جانب الهيمنة الخارجية على القرارات السياسية لتلك الدول بفعل التبعية الاقتصادية وانتشار الفساد والهيمنة الثقافية. نحتاج اليوم إلى وقفة تحليلية موضوعية لقراءة المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي من جديد في ظل دلالات الأحداث المتسارعة منذ بداية الحراك الاحتجاجي والتطورات الخاصة في ظل الضبابية والغموض الذي يهيمن على واقع تلك المجتمعات اليومي. وسنحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على أهم معوقات هذه الحركات الاحتجاجية والعقبات التي تهددها إلى درجة قد تجعل ما كان ينظر إليه من قبل كثورة مثالية لتحقيق المبادئ العليا وتحرير المجتمعات العربية، إلى مجرد فوضى وانفلات أمني يهدد وجود الدولة ككيان اجتماعي ككل. وسوف نرى كيف تحولت بعض مرتكزات ونقاط قوة تفعيل هذه الحركات الاحتجاجية إلى عقبات تعيق تطورها، بل تعمل على تحطيمها.

ولعل أول إشكال قد يطرح أثناء محاولة القراءة السوسيولوجية لهذه الأحداث هو الوقوع في فخ مقارنة هذا الحراك الاحتجاجي بتجارب أخرى تختلف عنه زمنيا ومكانيا، والأخطر من ذلك هو مقارنة هذه الأحداث بنموذج أو تصور مثالي عن الثورات أو الانتفاضات.

لا يعكس حقيقة السنن الكونية وطبيعة المجتمعات البشرية الشيء الذي قد يسبب مزيدا من الضغط على هذا الحراك الاجتماعي وبالتالي يقلص من فرص نجاحه أو على الأقل تطوره

القراءة السوسيولوجية للمشهد:

إذا كان لا بد من إعطاء عنوان لهذا المقال فسأختار دون تردد "معوقات قراءة المشهد العربي" لأننا اليوم بعد قرابة السنتين من المتابعة لتطور الأحداث في المجتمعات العربية التي شهدت هذا النوع من الحراك الاجتماعي الاحتجاجي بصدد اكتشاف هذه المجتمعات بعد سقوط الصور المصطنعة التي كانت تصدر لنا عبر وسائل الإعلام المختلفة حول طبيعة تلك المجتمعات نحن اليوم في مرحلة اكتشاف تلك المجتمعات من خلال التعرف على مدى وعي مختلف الفئات الاجتماعية ودرجة تماسكها الاجتماعي ومدى قدرة كل طرف سياسي أو فئوي على تعبئة الأفراد وحقيقة تمثيله الانتخابي والسياسي بالإضافة إلى حقيقة الواقع الاقتصادي لتلك المجتمعات ومدى قدرة كل الأطراف على التفاعل مع الأحداث والمستجدات المختلفة وأهم عناصر ومقومات المشاريع التنموية والبدائل التي تطرحها. وقد رأينا كيف اضطرت الكثير من النخب الحاكمة الجديدة سواء في تونس أم مصر أم ليبيا إلى الاعتراف بالقصور في تقدير الكثير من الأوضاع والأحداث بسبب عدم المعرفة الكافية لبعض المعطيات المهمة مثل مدى تجذر بقايا النظام في الإدارة والتحكم في المنظومة المالية والاقتصادية والحجم الفعلي للأقليات النافذة. فإذا كان رئيس مصر المنتخب الدكتور محمد مرسي يعترف بأنه أخطأ في تقدير حجم الفساد في النظام السياسي والإداري والمالي المصري، واضطر إلى إلغاء بعض القرارات التي أصدرها في نفس اليوم فكيف يستطيع بعض السياسيين وحتى الأكاديميين الإصرار على فهم الأحداث والإلمام بها واستخلاص الدلالات بهده السهولة؟

ولعل تسرع واستعجال الكثير من المتابعين السياسيين وبعض الأكاديميين في استخلاص دلالات فهم الأحداث الجارية زاد من محاصرة هذا الحراك الاحتجاجي وشكل عبءا إضافيا على عاتق هذه الحركات الاحتجاجية. بالإضافة إلى ذلك فإن من أهم معوقات قراءتنا للمشهد كوننا جزءا من الظاهرة وبالتالي يصعب تحليلها بموضوعية وتجاوز الذاتية. والأخطر من ذلك أن تصبح هذه الأحداث التي ستحدد مستقبل عشرات الملايين من أفراد المجتمع بل مستقبل مؤسسات الدولة ككل في ظل احتمالات التقسيم والانهيار والحروب الأهلية، نتحول إلى حلبة للصراع الأيديولوجي والمصلحي والانقسامي من جراء التوظيف الإيديولوجي لقراءة الحركات الاحتجاجية وبناء مواقف غير موضوعية تعمل على توجيه الأحداث وتأجيج الصراع وتعميق الأزمة خدمة لإيديولوجيات معينة ومصالح محددة على حساب مصلحة المجتمع ومستقبل الدولة ككل. كما أن الكثير من الأكاديميين شاركوا في تأزم الوضع بسبب عدم تحليهم بالموضوعية وتجاوز الذاتية في قراءاتهم للأحداث. وعوض أن يكونوا جزءا من

الحل أصبحوا جزءا من المشكل، والصراع الحاصل اليوم في مجتمع بحجم مصر يؤكد هذا الطرح الانقسامي الذي تعاني منه المجتمعات التي شهدت هذا النوع من الحراك الاحتجاجي.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن من أهم معوقات فهم المشهد تعميم الأحكام على كل الحركات الاحتجاجية في المجتمعات العربية ووضعها في سلة واحدة وعدم الاعتراف بخصوصيات كل حركة "فكل حركة اجتماعية تتطلب حدا أدنى من التنظيم، مع ما يستتبع هذا التنظيم من آليات وقواعد للسلوك والتدبير والتعبير، وهي محددات أساسية للبنية التحتية للفعل الاحتجاجي، كما لا يمكن إطلاقا أن نتصور حركة اجتماعية بلا خطاب مؤطر وموجه لفكرة الاحتجاج. فالخطاب يعبر عن البنية الفوقية للحركة الاجتماعية، في حين يمكن اعتبار البحث في المآل سؤالا مفصليا في دراسة هذه الحركات، لكونه يدل من خلال التفكير فيه على المبنى والمعنى المفترضين لها "[1]، فنحن اليوم أمام جملة من التجارب المختلفة فالمجتمع المصري لا ينطبق عليه ما ينطبق على المجتمع التونسي ونفس الشيء يقال عن المجتمع الليبي والمجتمع اليمني والمجتمع السوري وبالتالي التجارب قد تتشابه إلا أنها تختلف ولا يمكن قراءة الأحداث بنفس المعطيات. فالطابع القبلي للمجتمع اليمني لا نجده في المجتمع المصري على سبيل المثال والطابع المؤسساتي بالمجتمع التونسي لا نجده في المجتمع الليبي وبالتالي يجب التريث في إصدار الأحكام والتحلي بالموضوعية قدر الإمكان في تحليل الأحداث الجارية مع الأخذ بالاعتبار المعوقات التي استعرضناها إلى حد الآن والمعوقات التي سنتعرض لها بالضرورة من خلال هذه الدراسة.

طبيعة الحراك الاحتجاجي:

تحديد أي ظاهرة يستلزم تحديد خصائصها والحديث عن الحركات الاحتجاجية أو الحراك الاحتجاجي بدوره يفرض علينا تحديد معالمه وطبيعته. فهل نحن أمام ثورات شعبية أم انتفاضات أم حركات اجتماعية واسعة أم نحن بصدد مجرد حركات احتجاجية عفوية وغير واضحة المعالم؟ ومبدئيا يمكن القول إننا لا نستطيع الحكم على طبيعة هذا الحراك الاحتجاجي حتى يستكمل مساره، والذي قد يدوم لعشرات السنين والحركات الاحتجاجية التي شهدتها بعض المجتمعات العربية اليوم لا تزال في بدايتها، فلا يمكن اختزال هذا الحراك في لحظة الاحتجاج نفسها أو في عامل واحد فقط، بل تمثل هذه اللحظة نتيجة

[1] العطري عبد الرحيم: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، **إضافات المجلة العربية لعلم** الاجتماع، العدد 13، لبنان 2011، ص 22.

لتراكمات جزئية لحركات احتجاجية متتابعة تشكل مسارا احتجاجيا قد يحتاج إلى عشرات السنين، كي يتبلور في شكل متطور من الحراك الاحتجاجي يستطيع أن يحقق قطيعة معينة وحتى أعلى مستويات الاحتجاج وهي الثورة التي تعتبر "طليعة الأساليب غير التقليدية، أي الحركات الجماهيرية المنظمة التي تحدث تغيرات جذرية في النظام السياسي السائد باستخدام العنف، تتميز الثورات في العادة بالقدرة على استهواء الجماهير وتوجيهها وبجوانب التوتر والإثارة والعنف التي تنطوي عليها."[1] قد تأتي كنتيجة لتراكم الأفعال الاحتجاجية الفئوية والقطاعية وخاصة الإضرابات والاعتصامات ومختلف أشكال التعبير عن المطالب السوسيو اقتصادية. وهذه المجتمعات التي تعايش هذا الحراك تمارس الفعل الاحتجاجي بشكل جديد وبالتالي يمكن القول إن الفعل الاحتجاجي بما في ذلك الثورة أو الانتفاضة ليس محطة أو لحظة وإنما هو مسار ثوري أو مسار احتجاجي متواصل ومتذبذب.

فعلى سبيل المثال من خلال استقراء التاريخ نجد أن كل الثورات تعرف تخبطا وتراجعا فهي لا تمثل خطا مستقيما، إلا أنها تؤسس لقطيعة معينة. ومن خلال ما اطلعنا عليه حول الثورات الغربية وعلى الخصوص الثورة الفرنسية والثورة الروسية رغم كل ما اتسمت به من لا أخلاقية ودموية إلى أبعد الحدود تشكل مرجعية للمجتمع البشري ككل وحققت إنجازات لا تنكر لا زالت إلى حد اليوم تمثل مصدر فخر في بلدانها وحتى خارج بلدانها ويكفي أن نشير إلى أن الثورة الفرنسية احتاجت بكافة عيوبها إلى عشرات السنين لكي تستقر أوضاعها، وهناك من ذهب إلى الحديث عن فترة 81 سنة.

بالتالي نجد أنفسنا متحفظين أمام إطلاق أحكام نهائية حول خصوصيات هذه الحركات الاحتجاجية خاصة أنها تختلف عن بعضها البعض كلما انتقلنا من مجتمع إلى آخر وتتغير وسائل وأسباب الفعل الاحتجاجي من مرحلة إلى أخرى بل يتغير موقع الفئات المحتجة حسب تطور هذا الحراك الاحتجاجي القائم اليوم، سواء كان عبارة عن ثورات أم انتفاضات أم حركات اجتماعية أم حركات احتجاجية فئوية وعفوية.. لذلك يمكننا القول إن الحراك الاحتجاجي لا يزال في بداياته ولم يظهر بشكل جلي والواقع الملموس هو الذي سيحدد خصوصيات وملامح هذا الحراك الاحتجاجي ويميزه عن بقية الثورات التي شهدها العالم من قبل.

---

[1] غدنز انتوني: **علم الاجتماع**، تر: د/ الصياغ فايز، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2005، ص 486.

معوقات الفئات المحتجة:

تعتبر الفئات المحتجة أهم موارد الحراك الاحتجاجي لذلك أثير حولها الكثير من الجدل والنقاش تركز في غالبيته حول مدى أهلية وفعالية هذه الفئات في تحقيق التغيير وتوفير البديل الناجع للنخب الحاكمة موضع الاحتجاج خاصة من قبل الأصوات التي ترى في هذه الشعوب مجتمعات غير مؤهلة لتطبيق الديمقراطية وممارسة المدنية والمواطنة. وهذا ما يدفعنا إلى تبني سؤال جون بول سارتر حيث تساءل: "هل كان ثوار باريس عام 1789 شعبا متعلما؟ لقد وصفهم "ساتر" في كتابه "نقد العقل الجدلي" بأنهم كانوا مجموعة من الأصفار ونقاط الخوف والضعف والرعب انقلبت فجأة إلى قوة عارمة وتيار مدمر اكتسح أمامه كل شيء فأطاح بالملك ونظامه وبالنبلاء ورجال الدين... الخ فهل كان شعب باريس في ذلك الوقت شعبا متعلما أو مثقفا بالقدر الذي يريده المعترضون ويشترطونه لتطبيق الديمقراطية؟"[1] إلا أن هذا المبدأ في حق الشعوب في تقرير المصير ورفع الظلم لا ينفي المسؤولية عن هذه الفئات المحتجة في حالة الخطإ والتقصير وإساءة التصرف.

ولعل أهم عائق في طريق نجاح الفئات المحتجة في تحقيق الأهداف المرجوة من الحراك الاحتجاجي هو تميز هذه الفئات بالبعد الانقسامي الذي أنتج في إطار ثنائيات متعددة (إسلامي، علماني، مسيحي، مسلم، ليبرالي، اشتراكي، أصولي، حداثي...) الشيء الذي يقلل من التماسك الاجتماعي ويصعب التوافق على مشروع المرحلة الانتقالية لبناء الجمهوريات الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الفئات الشبابية المحتجة والتي كانت حاضرة بقوة تفتقر إلى التجربة والخبرة والحكمة التي تسمح لها بمسايرة الأحداث بشكل عقلاني واستراتيجي ومنظم. فإذا كانت الفئات الشبابية المحتجة تعلم بصورة جيدة الأسباب التي أدت بها إلى الثورة والاحتجاج فهي إلى حد كبير غير قادرة على تحديد الأهداف العملية التي تصبو إليها بشكل دقيق ومنهجي ، مما يجعلها عرضة لاتخاذ مواقف غير مسؤولة قد تعصف بمكتسبات الثورة بسبب الارتجالية والتسرع وعدم الإحاطة بكل أبعاد المشهد الداخلية والخارجية.

كما أن هناك فئات اجتماعية خارجة عن كل التنظيمات الأيديولوجية والضبطية التنظيمية، وحتى بعض الفئات المثقفة تشكل عبءا على الحراك الاحتجاجي وذلك راجع إلى تأخر بعض المثقفين في تبني أهداف وطموحات الحركات الاحتجاجية بفعل ابتعادها في الكثير من الأحيان عن انشغالات الشعوب وعدم ثقتها في درجة وعي هذه المجتمعات. دون أن

---

[1] إمام عبد الفتاح إمام: الديمقراطية والوعي السياسي، شركة النهضة مصر، القاهرة، 2006، ص109- 110.

ننسى الموروث الثقافي لهذه المجتمعات الذي يشكل في كثير من الأحيان عائقا رئيسا لتطور الفعل الاحتجاجي وبلوغ أهدافه. فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن الموروث الثقافي من خلال صراع النخب ينتج مواقف مبنية على مخاوف افتراضية أكثر منها واقعية والصراع الدائر اليوم في مصر أكبر دليل على ذلك. وقد نجد أن الموروث الثقافي يشكل آثارا أعقد من ذلك مثل ظاهرة العنف المتبادل بين الدولة والمجتمع التي تحولت بفعل عقود من الزمن في ظل الإدارة الاستعمارية والنظم الاستبدادية إلى قانون فاعل في الحياة السياسية وأسلوب عمل الدولة والمجتمع، فأصبح عداء متجذرا في البنية الذهنية، مما أدى إلى تكريس تقاليد من العنف. فالمرحلة الاستعمارية لوحدها حققت قطيعة كاملة بين المواطن والإدارة. وكذلك المواطن والدولة مما أدى إلى إنتاج تقاليد تمرد دائمة وجاءت فيما بعد مرحلة الاستبداد لتكرس هذه القطيعة بامتياز.

هذه بعض العوائق التي تحد من فاعلية الفئات المحتجة وتحول البعض من هذه الفئات إلى عائق من عائقات الحراك الاحتجاجي بعد أن كانت تمثل محرك الحراك الاحتجاجي.

طبيعة النظم السلطوية:

تشكل طبيعة النظم السياسية والسلطوية عاملا أساسيا في فهم مسار الأحداث الجارية اليوم في هذه المجتمعات. فنمط الأنظمة السياسية غير ثابت ومتطور باستمرار عبر التاريخ البشري لذلك لا يمكننا إسقاط التجارب على بعضها البعض. فالثورة الفرنسية تفاعلت في ظل نظام تقليدي لا يمكن مقارنته بأية حال مع الأنظمة السياسية الحالية، وحتى الأنظمة السياسية اليوم قد تختلف من مجتمع إلى آخر فطبيعة النظام السياسي المصري تختلف كلية عن النظام السياسي اليمني ونفس الشيء بالنسبة إلى النظام التونسي أو نظام القذافي أو نظام بشار الأسد. وأهم ما يمكن إثارته في هذه العجالة فيما يخص تأثير طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة على مجرى الأحداث وبالضبط تعطيل مسار الحراك الاحتجاجي ومنعه من تحقيق التغيير والأهداف المرجوة هو أن:

1. النظم السلطوية أصبحت بعيدة عن التفكك السريع فقد اكتشفنا أن تفكيكها يأخذ وقتا أطول وأن هذه العملية ليست سهلة بل أحيانا تصبح جد معقدة وغير مؤكدة حيث تمتلك هذه النظم أدوات ووسائل للالتفاف على الثورة وتحريف مسارها. وقد أثبتت الأحداث الجارية في مصر وتونس بصفة خاصة مدى التواجد الفعال والمؤثر لما يطلق عليه ببقايا النظام أو الفلول إلى درجة أنها استطاعت أن تخلق نوعا من المقاومة الفعلية للنخب الحاكمة الجديدة دفعتها إلى الحديث عن الثورة المضادة.

2. إشكالية الحاجة إلى تفكيك مؤسسات الدولة أو النظام الذي تتمنى إسقاطه فقديما قامت كل من الثورة الفرنسية والبلشفية وحتى الثورة الإيرانية بتفكيك النظام القائم بشكل كلي وهذا ما يري فيه الكثير من الباحثين سببا من أسباب نجاح تلك الثورات، أما الوضع الحالي فهناك صعوبة جمة وتباين في التعامل مع مؤسسات النظام السابق حسب كل نموذج من النماذج المطروحة اليوم فسقوط نظام بن علي وبقاء مؤسسات ذلك النظام تعمل ساعد على حسن سير الثورة أو الحركة الاحتجاجية وذلك بالتزامن مع توفر حد أدنى من التوافق بين النخب السياسية، بينما غياب مؤسسات في ليبيا ساعد على الحفاظ على آليات التماسك الاجتماعي التقليدي. وبالتالي طبيعة الأنظمة السياسية تشكل عنصرا محددا في مآل الحراك الاحتجاجي، حيث لا يمكن التعامل بنفس الطريقة وبنفس الآليات مع نظام سياسي قبلي ونظام سياسي شبه ديمقراطي أو ذي طابع مؤسساتي حتى وإن كان استبداديا.

3. مرحلة ما بين سقوط النظام والعودة إلى الشرعية تحتاج إلى وعي سياسي ووجود مجتمع مهيكل وإلا قد يعيد النظام إنتاج نفسه من خلال استغلال البعد الطائفي والجهوي والصراع الإيديولوجي والبعد الانقسامي عموما.

4. فشل الدولة الوطنية في تكريس ثقافة المواطنة لدى أفراد المجتمع ساعد على التقوقع المذهبي والرجوع إلى البنى التقليدية والانتماء الطائفي والعرقي بمجرد تفكك مؤسسات الدولة.

5. هناك إشكالية التردد وعدم وضوح الرؤية بعد سقوط النظام القديم لدى النخب الحاكمة الجديدة. وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى غياب الخبرة ونقص الثقة لدى هذه النخب على إدارة شؤون الدولة، خاصة في ظل الارتباط بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية المبرمة في ظل الأنظمة السابقة وأحسن مثال على ذلك معاهدة كامب ديفيد التي وجد الإخوان المسلمون في مصر حرجا كبيرا في كيفية التعامل معها.

وباختصار لا يمكن تطور الحراك الاحتجاجي دون تخطي هذه العقبات والتفاعل معها بالطريقة المثلى حسب خصائص كل نموذج من نماذج الحراك الاحتجاجي الحاصل اليوم.

محدودية آليات الاحتجاج:

"يمكننا القول إن ما نشهده حاليا في المنطقة العربية هو أقرب إلى حركات احتجاجية منه إلى الحركات الاجتماعية، ويمكن تعريف الحركات الاحتجاجية بأنها "أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها. وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الاجتماعية وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية وقد تتخذ أشكالا هادئة أو هيئات

غير منظمة"[1] ومن أهم خصائص الحراك الاحتجاجي آليات التعبير عن الفعل الاحتجاجي بما في ذلك فضاء ذلك الفعل الاحتجاجي وبالرجوع إلى ما تشهده اليوم المجتمعات العربية من احتجاج نجد أن الشارع أصبح أداة ضغط في مرحلة زمنية قصيرة، واشتهرت هذه الحركات الاحتجاجية بفضاءات محددة أصبحت تمثل رمزية تجاوزت الطابع المحلي إلى المستوى الدولي مثل ميدان التحرير والساحة الخضراء وغيرها من الساحات التي شهدت انطلاق هذا الحراك الاحتجاجي في إطار لجوء الفئات المحتجة إلى الاعتصام المتواصل والمبيت في الساحات مع تجنب استعمال أشكال العنف حتى وإن استخدمت السلطات القمع خاصة في بدايات الحراك الاحتجاجي، إلا أن هذه الآلية التي ميزت إلى حد كبير الحركات الاحتجاجية الحديثة في المجتمعات العربية يصعب الرهان عليها باستمرار وتحمل الكثير من الأخطار، بحيث الرهان على الشارع يتراجع مع مرور الوقت والرغبة في الاستقرار ستتزايد وهذا ما يجعل القوى المعارضة للتغيير أو الحراك الاحتجاجي عموما تراهن على عامل الوقت من خلال المناورة لامتصاص الرغبة الجامحة لمختلف الفئات الاجتماعية في التغيير. كما أن اللجوء إلى الشارع يوفر لمعارضي التغيير فرصة اللعب على عامل الفوضى والانفلات الأمني من خلال اختراق التجمعات والاعتصامات والمسيرات وتحويلها عن أهدافها الأساسية إلى عمليات اعتداء ونهب وصراع طائفي ومواجهات فئوية مما يؤدي إلى تمييع آليات الاحتجاج، وبالتالي يؤدي إلى تعطيل أنجع وأهم وسائل تعبير هذه الحركات الاحتجاجية وهي اللجوء إلى الشارع واحتلال الفضاء العام. ولعل ما شهدته مصر من ظهور البلطجية والانفلات الأمني وحدوث مواجهات فئوية بين المسيحيين والإسلاميين وبعض أنصار تيار جبهة الإنقاذ وأنصار الإخوان خير دليل على حساسية توظيف هذه الآلية. وبالرغم من نجاعة احتلال الشوارع في شكل تجمعات ومسيرات واعتصامات سلمية لإسقاط النظام كما عايشنا في التجربة المصرية والتجربة التونسية، فإن صمود الأنظمة الاستبدادية في وجه هذا الحراك السلمي ولجوءها إلى العنف والقمع بشكل متصاعد قد يحول هذه المظاهرات السلمية إلى أعمال عنف مضادة لعنف النظام الاستبدادي تدخل الجميع في دوامة عنف قد تعصف بمستقبل كل الأطراف بالمجتمع ككل والظاهرة السورية أحسن مثال على ذلك، بحيث رغم استمرار المظاهرات في الطابع السلمي أزيد من سنة إلا أن بشاعة القمع الذي تعرضت له من قبل النظام القائم حول هذا الحراك الاحتجاجي إلى حرب أهلية تسببت في تفكيك مادي ومعنوي للمجتمع السوري.

---

[1] وهبة ربيع (و آخرون): الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين) مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، 2011، ص 31.

وبالتالي فإن الفئات المحتجة مطالبة بمراجعة آليات الاحتجاج وفق تطورات الأوضاع والمستجدات الحاصلة وكل تجربة قد تحتاج إلى آليات خاصة بطبيعة وخصوصيات الطرف المحتج عليه وفضاء الاحتجاج وهذا يؤكد ضرورة دراسة كل ظاهرة على حدة قبل محاولة تحديد نقاط التشابه والاختلاف.

التدخل الأجنبي:

يأتي ذلك من خلال قيام الأطراف الأجنبية باستغلال نقاط الضعف والانقسام وهشاشة أجهزة الدولة ومؤسساتها لتعميق الفوارق وإجبار مختلف الأطراف على تخفيض سقف المطالب ومن ثم تقليص الإنجازات أو الاكتفاء والارتداد إلى الوضع القائم كأفضل ضمان ضد ما يروج له من أخطار الحرب الأهلية، وتمزق الكيانات الوطنية إلى أجزاء إثنية وطائفية وقبلية وجهوية خاصة وأن الطرف الآخر: "الذي تعترض عليه الحركة يفترض في إطار الاجتماع السياسي الأكمل (الدولة) أن تكون السلطة الحاكمة فيه، إلا أن تشابك علاقات السلطة مع البنية الاجتماعية، داخليا ومع السلطات في الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية والإقليمية وازدياد العلاقات عبر العالم/ دولا ومنظمات وأفرادا، عقد طبيعة الحركة الاحتجاجية، وتجاوز الطرف المعترض عليه (السلطة) في البلد لتكون هي أو بعض منها، طرفا من مكونات البلد الداخلية، أو سلطة الدولة أو منظمة خارجية"[1] من أجل المحافظة على مصالحها بتلك المجتمعات أو مضاعفتها وتوسيعها أو خلق نفوذ ومصالح، ويتم ذلك باستغلال مرحلة قبلية توفر ظروفا مساعدة على التدخل ومن أهم معالم تلك المرحلة:

1. الهيمنة الاقتصادية وسلب ثروات تلك المجتمعات بما فيها الدول الريعية بالعمل على تعطيل المشاريع التنموية واستنزاف خيرات المجتمعات في صراعات هامشية وبرامج اقتصادية غير ناجعة لتكريس الهيمنة.

2. زرع ثقافة استعمارية بأشكال ناعمة من خلال زرع ثقافة الاستهلاك في مجتمعات غير منتجة لتصل إلى درجة بناء الذوق لدى تلك المجتمعات لتكريس التبعية، وقد يصل الأمر إلى درجة صناعة نخب موالية على امتداد عقود من الزمن تعمل على الحفاظ على مصالح تلك الدول وقد بينت التطورات الأخيرة عمق البعد الجهوي والدولي للنزاع داخل المجتمعات العربية من خلال تلك النخب التي تجهر بالولاء والدفاع العلني عن مصالح تلك الأطراف الدولية، وقد ظهر ذلك جليا عن طريق دعم تلك الدول لأطراف على حساب أطراف أخرى في نزاعات داخلية بالمال والإعلام وحتى السلاح مثل أحداث ليبيا وسوريا.

---

[1] المرجع السابق، ص 151- 152

3. توظيف آليات المنظومة القانونية الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة أو أمنيسي أو الجامعة العربية أو الاتحاد الأوروبي لفرض نفوذها وتدعيم مصالحها باستغلال شعارات فضفاضة مثل حق الشعوب في تقرير المصير أو حماية الأقليات أو غيرها من الشعارات المستعملة لتقنين وإعطاء الشرعية للتدخل الأجنبي والحفاظ على الهيمنة والتبعية

4. تفعيل نزاعات حدودية وعرقية ومذهبية بين المجتمعات المستضعفة لاستنزاف اقتصادياتها في شراء أسلحة على حساب المشاريع التنموية ليصل الأمر إلى درجة زرع كيانات غربية داخل أجسام تلك المجتمعات مثل زرع الكيان الصهيوني في داخل جسم المجتمعات العربية لاستنزاف طاقتها ومنعها من الانطلاق في مشاريع تنموية تخرجها من التخلف والتبعية.

التغطية الإعلامية:

إن إطلاق تسمية العولمة الفضائية على التطور التكنولوجي الهائل الذي انعكس على وسائل الإعلام عموما والتغطية الإعلامية خصوصا لمجمل الأحداث اليومية في كافة مناطق العالم يعبر بالفعل عن إحدى أهم خصوصيات المجتمعات البشرية اليوم مقارنة بالمجتمعات السابقة ولا يمكن إطلاقا الحديث عن عائقات الحراك الاحتجاجي دون الحديث عن التغطية الإعلامية لهذا الحراك. فبعد أن استعرضنا في المقال السابق دور الإعلام في دعم الحركات الاحتجاجية وإنجاح الثورات نسبيا هاهو الإعلام اليوم يتحول إلى جزء من المشكلة بعد أن اعتقدنا أنه جزء من الحل.

فنحن اليوم ضحية المتابعة الوصفية أو مجرد انطباعات عاطفية في إطار العولمة الفضائية، فالرسالة الإعلامية التي تغطي الأحداث الجارية تعمل في كثير من الأحيان على تزييف الواقع أو توجيهه في إطار تحقيق أجندات وأهداف معينة من خلال إنتاج قراءة موجهة للأحداث من أجل محاصرة معانيها ودفع الأطراف إلى اتخاذ مواقف معينة أو على الأقل الحد من تأثير أطراف محددة ودفعها إلى مزيد من التنازل أو باختصار توجيه الأحداث في اتجاهات محددة فنجد اليوم بعض القنوات تتطابق في طريقة تغطية أحداث معينة مثل أحداث سوريا وتتعارض كليا أو جزئيا في تغطية أحداث مصر أو ليبيا.. وهذا يؤكد أنها تعمل وفق أجندات محددة واستراتيجيات تخدم أهداف أطراف ما.

فاليوم الإعلام في غالبيته ليس طرفا محايدا بقدر ما هو طرف في النزاع عن طريق محاولة التأثير في الأحداث ليصل إلى مرحلة توجيه الأحداث كما أنه قد يصل إلى درجة صناعة الأحداث من خلال تسليط الضوء على ظواهر عادية ليصنع منها أحداثا متميزة قد يتم تطويرها إلى أزمات معمقة ونزاعات كبيرة يمكن أن تصل إلى مستوى الصراع الإقليمي والدولي.

فصناعة الرأي العام وتوجيهه أصبحت اليوم منتَجا إعلاميا بامتياز وإذا حاولنا التدقيق نجد أن الإعلام يستغل كل العوائق التي قمنا باستعراضها إلى حد الآن ويوظفها توظيفا مهنيا باحتراف لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وعلى رأسها:

1. إرباك المشهد والعمل على زرع الشك والتردد لدى مختلف الأطراف كمقدمة لتهيئة الرأي العام لتقبل الرسالة التي يعمل على غرسها.

2. توصيف الحراك الاجتماعي من خلال إطلاق تسميات تحقق الهدف من الرسالة التي يريد زرعها مثل إطلاق مصطلحات قوية كالثورة والثورة المضادة والانقلاب الأمني والتوصيف المذهبي مثل الشيعة والسنة والعلويين والمسيحيين والعرقي كالأكراد والحوثيين والعشائر... الخ.

3. إعطاء دور ومكانة للتدخل الأجنبي من أجل إضفاء الشرعية على هذا التدخل وتهيئة الرأي العام لتقبله وفي نفس الوقت نفس الرسالة الإعلامية تعمل على تجريم التدخل الأجنبي لأطراف أخرى. وقد رأينا ذلك بوضوح في أحداث سوريا وكيف تعامل الإعلام مع تدخلات مختلف الأطراف الدولية في النزاع بانتقائية وتمييز.

4. محاولة تقديم النظم السلطوية الاستبدادية في صورة مزيفة بتسليط الضوء على بعض إنجازاتهم الشكلية وتضخيمها في مقابل التغطية على العجز والفشل الذي رافق سيرهم خاصة أثناء المرحلة الانتقالية التي تعقب فترة سقوط تلك الأنظمة..

هذه باختصار بعض الصور التي تبين قدرة الإعلام على توظيف العوائق المختلفة في توجيه الحراك الاحتجاجي وتحديد مآلاته.

خاتمة:

بعد استعراض- ربما- أهم معوقات الحراك الاحتجاجي في الوطن العربي نعود إلى نقطة بداية هده الدراسة وهي صعوبة فهم المشهد الحالي نظرا إلى التطورات المتسارعة في تلك المجتمعات وغياب عناصر التحليل الكافية للوصول إلى قراءة سوسيولوجية لهذا الحراك الذي لا زلنا نؤكد أنه في بداياته، إلا أن الدلالات التي استطعنا إبرازها من خلال هذا التحليل والمؤشرات والمتغيرات المذكورة تسلط الضوء على خصوصية هذا الحراك الاحتجاجي عموما وتحيلنا على ضرورة إعادة القراءة بشكل أعمق لكل تجربة من التجارب المدروسة على حدة نظرا إلى كون الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل مجتمع ترمي بكل ثقلها في تحديد مآل الاحتجاج. فالموقع الاستراتيجي لمصر يفرض عليها ضغطا مخالفا جدا لما يمكن أن ينتج عن الموقع الاستراتيجي لتونس، والتركيبة البشرية لهذه المجتمعات من حيث التشكل الطائفي والعرقي والجهوي تشكل عاملا في تمييز هذا النوع من الحراك الاحتجاجي من مجتمع إلى آخر حسب درجة الانقسامية والتنوع، لذلك من الخطإ الانطلاق من العناصر المشتركة للتحليل قبل دراسة خصوصيات تلك المجتمعات وتجربة كل مجتمع على

حدة لتفادي السقوط في التعميم كما يحدث اليوم عند الكثير من السياسيين والأكاديميين الذين يحاولون إيجاد دلالات لهذا الحراك الاحتجاجي بشكل جد متسرع يعيق فهم الظاهرة ويضيف مزيدا من التعقيد إلى المشهد الحالي.

بالإضافة إلى ضرورة تفادي المقارنة مع التجارب السابقة نظرا إلى التطور الهائل في المجتمعات البشرية ثقافيا وماديا وسياسيا بحيث يصعب إيجاد أرضية مشتركة لتفعيل المقارنة.

فنحن اليوم في حاجة إلى دراسات موضوعية بعيدة عن التموقع الإيديولوجي أو العرقي أو المذهبي وحتى المصلحي من أجل مساعدة هذه المجتمعات على الانتقال الديمقراطي والنهضة الاقتصادية بأقل الخسائر الممكنة.

قائمة المراجع:

1- إمام عبد الفتاح إمام: **الديمقراطية والوعي السياسي**، شركة نهضة مصر، القاهرة، 2006.

2- العطري عبد الرحيم: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، **إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد 13، لبنان، 2011.

3- غدنز انتوني: **علم الاجتماع**، تر: د/الصياغ فايز، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.

4- وهبة ربيع (وآخرون): **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب – لبنان- البحرين)**، مركز دراسات الحدة العربية، لبنان، 2011.

إن التقسيم الجهوي في الجزائر، راجع بدرجة كبيرة أيضا إلى الإحساس الكبير بالانتماء الجهوي لدى الجزائريين ويزداد في حالة استعماله السياسي والاقتصادي من قبل النخب خاصة... الظرف الذي يتميز بأزمة الوطنية سياسيا وإنجازها الكبير ما يعرف أزمة في الأدوار والأداء، زيادة على طابع نخبتها الجهوي (الشرق لوقت طويل) الذي يجد معارضة من جهويات أخرى، الغرب، القبائل، حيث يمكن الحديث عن جهويات كبيرة في الجزائر (شرق، غرب، وسط، قبائل)"[1]

[1] جابي ناصر، الجزائر: من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 112.

الحركة النقابية
في الجزائر وظهور جديد للحركات الاجتماعية

أ/زبيري حسين
جامعة الزيان عاشور

التعددية النقابية في الجزائر: رحلة البحث عن مكاسب جديدة:

في نهاية الثمانينيات سجلت الجزائر أزمة متعددة الأوجه والتي أدت إلى أحداث أكتوبر 88، ومن ثم دخولها في محاولة لتحرير كل ما هو سياسي واقتصادي وكذلك صياغة دستور جديد والذي تم المصادقة عليه من خلال استفتاء 23 فيفري 1989، ومن نتائجه فتح الطريق أمام الحريات العامة في إنشاء الجمعيات في كل ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فالهزّة التي عرفها المجتمع الجزائري في أكتوبر من سنة 1988 تبعتها تغيّرات سياسية واجتماعية واقتصادية حيث تمّ ولأوّل مرّة منذ 1989 في دستور 23 فبراير الاعتراف بالحق في الجمعيات لتنشيط الحياة السياسية في البلاد ولتظهر كبدائل محتملة لنظام الحكم السائد. فمنذ تلك التشريعات طرأ تغيّر كبير على الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك حظوظ وامتيازات الحزب الواحد ليكون معه منافسون. ولازم هذا التغيير في الوجهة السياسية تغيير آخر في عالم الشغل. فبعدما تولى الاتحاد العام قيادة الحركة العمالية أكثر من سنة اعترف جهاز السلطة لأول مرة وفي نفس الدستور في المادة 53 منه بممارسة العمل النقابي لجميع الفئات المهنية طبقا لما نص عليه القانون 14 من تاريخ 02 جوان 1990 والذي يتضمن الكيفية والأحكام والقوانين لممارسة العمل النقابي. فالمادة 39 تضمن الحريات في إنشاء الجمعيات كما أنّ المادة 54 جاءت لتضمن حق الإضراب. وفي هذا السياق جاء القانون 14/90 لـ: 02 جوان 1990 الذي سمح لأول مرّة بالتعددية النقابية.

"في إطار التشريعات والتنظيم المتعلق بالتمثيل، فإنّ الاتحادات والفيديراليات والكونفيديراليات العمال الأجراء والموظفون الأكثر تمثيلاً على المستوى الوطني:

- فإنّهم يستشارون في الميادين التي يهتمون بها، عند وضع مخططات وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يستشارون لتقييم وإثراء تشريعات العمل فيما يخص تنظيم العمل، ومناقشة الاتفاقيات الجماعية التي تهمهم.

- لهم الحق في أن يكونوا ممثلين في المجالس الإدارية وهيئات الضمان الاجتماعي.

- ممثلين في لجنة متساوية الأعضاء للوظيف العمومي وفي اللجنة الوطنية للتحكيم المحكومة بالقانون 90- 02 ل 06 فيفري 1990 المتعلقة بالحماية وتنظيم نزاعات العمل وممارسة حق الإضراب."[1] هذا القانون الذي يطعن في الاحتكار الذي يمارسه الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ استقلال الجزائر، وهو ذات القانون الذي أثار حفيظة الاتحاد العام حيث حاول إلغاءه.

ولقد كان للظروف الاقتصادية التأثير على منحى التشريعات وحيث إن اعتماد الجزائر على الريع البترولي رهن كل السياسات الاقتصادية للبلاد بسعر هذا الأخير، والذي شهد تراجعا كبيرا عام 1986 والذي أثر تأثيرا سلبيا على الحياة الاقتصادية للفرد الجزائري، ولذلك تم تبني حزمة من التدابير منها:

إعادة هيكلة المؤسسات والقائمة على استقلالية المؤسسات، والتي أبرزت العجز الذي كانت تعاني منه، فمنذ هذه الفترة عرفت المؤسسات الصناعية عدة مشاكل من بينها العجز المالي، سوء التسيير، اللامبالاة.. وذلك خاصة مع تفاقم المديونية الخارجية والتزامات وشروط أحدثت تغييرا عميقا في عالم الشغل وبالتالي وعلى ضوء هذا انتقلت الحركة النقابية الجزائرية من نقابة تأطيرية تحت وصاية الحزب الواحد إلى حركة نقابية مستقلة – بالمقارنة مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين- عن السلطة، وهذه الظروف الاقتصادية كان لها أثر على الواقع الاجتماعي في انتشار أزمة البطالة، وتعدد الآفات الاجتماعية...

ممارسة الحق النقابي:

وفي إطار التشريع للتعدد النقابي وضعت شروط ممارسة الحق النقابي: قانون رقم 14- 90 المتعلق بشروط وقوانين ممارسة الحق النقابي الصادر في الجريدة الرسمية لـ02 جوان 1990[2].

---

[1] Fédération international des ligues des droits de l'homme, **Rapport sur Algérie ; mission d'enquête sur les libertés syndicales: pluralisme formel et entraves à l'exercice du droit syndical**, N°349, Décembre 2002. P. 13.

[2] Amar Benamrouche, **Op. Cit**, p. 49

وفي هذه السنة تمت المصادقة على خمسة قوانين شكلت القاطرة القانونية لعلاقات العمل، وهي القوانين المنظمة لعلاقات العمل، للوقاية والتنظيم النزاع الجماعي في العمل وإلى حق ممارسة الإضراب، وإلى ممارسة الحق النقابي، والتنظيمات للنزاع الفردي للعمل، والقوانين المنظمة لعمل مفتشية العمل ومساهمتها. [1]

بعد الاعتراف بالحق النقابي في دستور 23 فيفري من سنة 1989 في المادة 53 منه وبعد إصدار قوانين وأحكام تشريعية متعلقة بالالتزامات لممارسة هذا الحق النقابي في 2 جوان 1990. عندها كانت بداية الحركة النقابية المستقلة حيث تم إنشاء نقابات مهنية مستقلة تغطي قطاعات ونشاطات مختلفة وهي نقابات تضم كافة العمال والمستخدمين في القطاع العام والخاص، ويتم تأسيس هذه النقابات بعد إيداع ملف طلب التأسيس لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لدى قسم الدراسات القانونية، عندها يمنح وصل تسجيل المنظمة النقابية وبعد (30) ثلاثين يوما من إيداع هذا الطلب تمنح رخصة ممارسة العمل النقابي في إطار القوانين المتعلقة بذلك.

ولضمان الانتقال من تسيير الدولة لقوى العمل إلى شكل تعاقدي/تنافسي لهذا التسيير فقد قام القانون على مجموعة من المبادئ: عدم التزام الدولة والذي يعطي حرية التعبير للمستخدمين والأجراء والسماح بمرونة في تسيير قوى العمل[2]، ومن بين المبادئ الأخرى التي جاء بها التشريع الجديد هو السماح بحرية تعبير أكبر للشركاء الاجتماعيين ونجد هذا المبدأ متجسدا من خلال القانون رقم 14/90 المتعلق بأشكال الممارسة النقابية[3]. وفي هذه الفترة بالذات بدأ تداول مفاهيم جديدة كالباترونا أو أرباب العمل. أما عن قانون رقم 11/90 فجاء لحق التفاوض كحق الأجراء والمستخدمين بعيدا عن كل محاولات التدخل الخارجي والضغوط[4].

ومن ثم فدور النقابة يشمل: المشاركة في الحوار الاجتماعي والاتفاقيات الجماعية للمؤسسة، تأطير وتسيير الإضراب من خلال عقد وتنظيم اجتماعات للعمال، كتابة وإرسال إشعارات بالإضراب، التنظيم العملي لحركة احتجاجية[5]...

من الناحية الجغرافيا يوجد نوعان من النقابات المستقلة، النقابات المستقلة ذات أبعاد محلية، على مستوى الولاية أو البلدية، حيث دفع ملف الاعتماد واسترجاع الوثائق يكون على

(1) Ibid. p. 49.
(2) Ibid. p. 50.
(3) Amar Benamrouche, **Op. Cit**, p51.
(4) Ibid. , p. 52.
(5) Ibid. , p. 59.

مستوى الولاية، والنقابات ذات الأبعاد الوطنية، كل التدابير المتعلقة بملف الاعتماد تكون على مستوى وزارة العمل، والوالي ووزير العمل يمضيان على وصل التسليم وإيداع الملف[1]. كما أن هناك العديد من الملفات التي لم يتم اعتمادها كالمثال المعروف وهو ملف النقابة الإسلامية للعمل S. I. T، ورفض الملف راجع إلى العلاقة بين النقابة وحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS ، كما أنه لا يوجد أي أثر مكتوب في الوزارة حول سبب رفض ملف اعتماد النقابة[2]. تجمع المحامين في نقابة واحدة لم يكن مسموحا به بالرغم من أن هناك نقابتين تنظمان العمل النقابي للقضاة.

جدول رقم(20): يمثل عدد النقابات المستقلة في الجزائر:

قطاع النشاط	تسمية النقابة
الإدارة العمومية	1- النقابة الوطنية لمستخدمي الإدارة العمومية. 2- النقابة الوطنية للقضاة الجزائريين 3- النقابة المستقلة لموظفي الضرائب 4- النقابة الوطنية لمسيري المؤسسات العمومية 5- النقابة الوطنية لمفتشي العمل
الصناعة	1- النقابة المستقلة لعمال البترول 2- كونفيديراية نقابات القوى المنتجة وتتكون من: أ- النقابة الوطنية لقطاع الأسمدة والأمونياك. ب- النقابة الوطنية لقطاع تسويق المحروقات. ج- النقابة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية. 3- النقابة الوطنية لعمال النسيج. 4- النقابة الوطنية لصناعة أنابيب الغاز.

(1) Ibid. ,p. 60

(2) Ibid. , p. 62.

الصحة والشؤون الاجتماعية	1- النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية. 2- النقابة الوطنية للأساتذة المبرزين في العلوم الطبية. 3- النقابة الوطنية لجراحي الأسنان. 4- النقابة الوطنية لأساتذة التعليم شبه الطبي. 5- النقابة الجزائرية لشبه الطبي.
قطاع التربية والتكوين	1- الاتحاد الوطني لعمال التربية. 2- النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين. 3- المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي.
الإعلام والثقافة	1- النقابة الوطنية لصحافيي التلفزة. 2- النقابة الوطنية للآثار. 3- النقابة الوطنية لصحافيي وكالة الأنباء. 4- النقابة الوطنية للصحافيين.
الملاحة الجوية	1- النقابة الوطنية للطيارين الجزائريين. 2- النقابة الوطنية لمستخدمي الملاحة الجوية. 3- النقابة الوطنية للنقل الجوي.

إذ يبلغ عدد النقابات المهنية المستقلة إلى غاية هذه الفترة 73 نقابة[1] موزعة في القطاع العام والخاص. كما تشكلت كذلك الكنفدرالية العامة للمتعاملين الاقتصاديين والكنفدرالية العامة لأرباب العمل. وتأسست أيضا اتحادات نقابية مثل: الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين.

يمكن أن نلحظ على الساحة الاقتصادية والاجتماعية ثلاثة فاعلين أساسيين يسيرون الحوار الاجتماعي والمتمثل في الثلاثية: السلطة، أرباب العمل، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث يظهر الاحتكار النقابي لـ UGTA، رغم وجود العديد من المنظمات النقابية والممثلة في جميع القطاعات، وفي قطاعات حيث تمثيل UGTA يظهر أكثر ضعفا من هذه التنظيمات النقابية كما هو الشأن لـ.SNAPAP ;SNPSP,CNES.، في حقيقة الأمر يظهر

[1] انظر إلى الملاحق قائمة النقابات والجمعيات المهنية الناشطة على الساحة بطريقة رسمية.

أن حرية التحرك وحرية اتخاذ القرار للنقابات المستقلة تضر ببعض دوائر السلطة، هذه الدوائر اعتادت على اتخاذ القرار والحوار الاجتماعي بعيدا عن العمال"[1].

إن التعددية النقابية كان من شأنها أن تقلص من الامتيازات التي يتمتع بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين كالمشاركة في مجالس التنظيمات الاجتماعية، لجان المشاركة في تسيير المؤسسات الحكومية... فرغم الاعتراف الرسمي بالتعددية النقابية إلاّ أنّ السلطة لم تتوان في إقصاء هذه الأخيرة والتعامل بشكل أحادي مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين كوسيط اجتماعي وحيد في مختلف الثلاثيات التي كانت تجمع كلا من الحكومة وأرباب العامل والاتحاد العام كممثل للعمال".[2].

محاولة لفهم الحركة النقابية في الجزائر في عهد التعددية:

انطبعت الحركات العمالية بعدة ميزات حيث تغيرت نوعية وأشكال المطالبة العمالية النقابية أين عددت الحركة العمالية من أشكال مطالبها، فأصبحت تطالب بإعادة النظر في تنظيم المؤسسة العمومية وخصوصا مكانة الإطارات، فالعمال أصبحوا يأملون في تغيير ميزان القوى الذي كان يتميز في السابق بميله إلى صالح المسيرين والإداريين.

"فأصبح العمال يطالبون برحيل المسيرين حيث عرفت سنة 1991 حوالي 269 حالة رحيل بينما بلغت في سنة 1992 حوالي 49 حالة، 44 منها في القطاع الصناعي العمومي، 42. 2 منها في الإدارة والخدمات و30. 42٪ في قطاع الجماعات المحلية التي تعرف مستوى تأطير ضعيفا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى".[3].

وثمة ميزة أولى: للمطالب العمالية "حيث طالبت الفئات العمالية بتنظيم النقابة ومدى ديمقراطيتها وتمثيليتها فـ90. 34 ٪ من إضرابات (1988- 1992) حصلت في القطاع العمومي، تلك الإضرابات التي تركز على إعادة النظر في تنظيم العمل السائد والعلاقات مع السلطة. الشيء الذي يؤكد أهمية مسألة الدولة في علاقاتها بالحركة العمالية المطلبية" [4]

---

[1] Sahra Kettab ; **comité justice pour l'Algérie, les violations des libertés syndicales**, F I D H, dossiers N° 08, mai 2004 .

[2] Ben marouche. A, **Etat, conflits sociaux et mouvement syndicale en Algérie (1962-1995)**, monde arabe, Maghreb-Macherk, N°148, Avril-Juin 1995 .

[3] عبد الناصر جابي مرجع سابق، ص54.

[4] نفس **المرجع**، ص 55

والميزة الثانية: التي تميزت بها الحركات العمالية في فترة ما بعد دستور 1989 هي أن "العمال أصبحوا يقومون بحركات جماعية وليست فردية مثل ما كان عليه الحال في السبعينيات وبداية الثمانينيات. أي عرفت الإضرابات نوعا جديدا وهو إضراب التضامن حيث كان عمال الصناعة هم السباقين إلى هذا النوع من الإضرابات" [1]. وانتقلت الاستراتيجية من الإضراب التعبيري إلى الإضراب الأداتي.

الميزة الثالثة: هي صفة التجذر حيث عرفت الحركة المطلبية العمالية نوعا من التجذر، ويقصد بالتجذر هنا: طول مدة الإضرابات "حيث وصلت نسبة الإضرابات التي تجاوزت مدتها العشرة أيام 24. 70 ٪ من مجموع الإضرابات خلال سنوات 1990 - 91- 92 على عكس إضرابات ما قبل 1988 التي كانت لا تتجاوز يوما واحدا كمعدل، هنا تبرز الخاصية الأخرى ألا وهي التجذر في الأشكال التعبيرية حيث استبدل الإضراب التعبيري الذي كان يسطر آنذاك بالإضراب الأداتي.

الجدول رقم(21)[2]: أسباب الإضراب 1993- 2002:

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	Σ و%
الأجر أو التأخر في دفعه	421	226	292	302	255	71	129	156	70	47	1969 65.24%
العلاقات النهنية الحق النقابى	47	46	59	57	34	25	28	15	12	34	% 357 11.82
علاقات العمل	41	46	56	36	27	25	27	31	14	14	317 10.50%
تسيير الخدمات الاجتماعية	-	43	-	42	32	30	25	20	8	10	210 %6.95
الظروف العامة للعمل	35	24	-	19	07	10	16	21	3	4	139 % 4.90

[1] نفس المرجع السابق، ص 57.

[2] خالد حامد، مرجع سابق، ص180.

غياب طرف الحوار في المعادلة الإنتاجية في الجزائر يشكل أحد أسباب هذا التجذر مع انقسامية السلطة على أساس المصالح ما أضعف من حظوظ بروز طرف جدير بالحوار والاستجابة للمطالب أو حتى القدرة على التعاطي معها.

أمام هذا الوضع المحرج للسلطة قطع العمال بالموازاة أشواطا هائلة في مطالبهم. ولعل أهم مطلب آنذاك هو: "مطالبة العمال بأن يسيروا نقاباتهم بأنفسهم" مما أدى إلى ظهور استقلالية العمال في خريف 1988 والأشهر التي تلت هذا يعني: قدرة العمال على وضع لجان الممثلين النقابيين وبكل حرية وديمقراطية. [2]

وعموماً، فإن المطالبة بنقابة مستقلة كضرورة ملحة كانت بمثابة إجماع كل أطياف الحركة العمالية ومع هذه الوضعية أسس العمال في قطاعات مختلفة وحتى الاستراتيجية منها لجانا مستقلة عبر كامل الوطن، كلجنة التنسيق النقابية في نوفمبر 1988 بتيزي وزو، وتضم حوالي عشرين وحدة اقتصادية. اللجنة النقابية للتنسيق النقابي، التنسيقية ما بين النقابات المؤقتة في المنطقة الصناعية السانية والتي تضم سبعة عشر قطاع إنتاج.

ولقد ركزت مطالب العمال على لأجور وملحقاتها وهذا لأن القدرة الشرائية للعمال وخاصة الفئة الأكثر حرمانا والموظفين الصغار عرفت انخفاضا معتبرا.

موقف الاتحاد العام للعمال الجزائريين من التعددية النقابية:

أمام هذه الوضعية الجديدة أصبح الأمر محرجا بالنسبة إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين مما دفعه إلى التعبير عن هذه الوضعية بالعداء والتنديد الخاص بها "حيث وعن طريق منشورة، نشرت في فيفري 1989، عبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن رفضه لمشروع الدستور بحجة أن هذا الأخير سيتسبب في ظهور صراع الطبقات، وفي وقت لاحق عزم الاتحاد العام للعمال الجزائريين مع جهاته المركزية على عدائه للتعددية النقابية. هذا كله يكشف هدفه السري ألا وهو الاحتكار النقابي" ما أدى بالقياديين النقابيين إلى عرقلة الديمقراطية النقابية بل ذهبوا إلى حد غلق بعض مكاتب الفروع النقابية والتعدي على بعض الممثلين والمنتخبين من طرف العمال دائما وحول رد فعل الاتحاد العام للعمال الجزئيين على وضعية الساحة العمالية. ويمكن القول بأنه ما شجع الطبقة العاملة على التغيير في أدوارها ومواقفها وظهور دستور فيفري 1989 بعد أحداث 1988 الأليمة. حيث تعددت الدراسات التي

حاولت الربط بينها كأحداث شعبية وكحركة عمالية مطلبية وهذا دون التحديد لمن كانت له الأسبقية هل المستوى الشعبي أم العمالي؟

وهكذا تقع المركزية النقابية في نوع من التناقض والتضارب في الاتجاهات. وهنا تبنت المركزية خط المواجهة. أعتقد كمحاولة للانفلات من الرابط بينها وبين السلطة ولذلك تم اعتماد استراتيجية مطلبية جديدة خاصة منها الأشكال المطلبية الجذرية والمتمثلة في الإضرابات العامة التي دعا إليها الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ 1989 أصبح العمال يطالبون النقابة بأكثر من الصدق في التمثيل النقابي والابتعاد عن التبعية السياسية. وزادت الأمور حدّة عندما قرر الأمين العام للمركزية النقابية في 1995 تأييد المرشح ممثل السلطة في الرئاسيات على حساب المرشحين الثلاثة الآخرين (ويليها التأييد المتكرر مع حلول المواعيد الانتخابية). لكن نرجع دائما ونقول بأن الرياح الديموقراطية لم تقض نهائيا على ثقافة الولاء للسلطة أي في هذا الحال تبعية النقابة للحزب هذا ما ظهر حتى بعد دستور فيفري 1989 وحتى انعقاد المؤتمر العاشر (10) للاتحاد العام للعمال الجزائريين في نهاية عام 2000. مما خيّب ظنّ بعض الفئات العمالية وجعلها أكثر إيمانا واقتناعا بضرورة إنشاء نقابات مستقلة تحميها مما سوف تؤول إليه وضعيتها نتيجة عدم تمثيل الاتحاد العام للعمال الجزائريين لها، وهكذا تأسست نقابات عديدة في قطاعات مختلفة.

حديث في الاستراتيجيات العمالية:

في البداية، لا بد من التذكير بأن الأستاذ جابي ناصر من الباحثين الجزائريين القلائل الذين كوّنوا بمرور الوقت رصيدا معرفيا متماسكا حول موضوع النقابية في الجزائر بالخصوص، والكتاب الذي بين أيدينا (جابي عبد الناصر، **الجزائر، من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية**) يدخل في إطار تلك الخلاصات الكبرى لمسيرة العمل النقابي، بمقاربات نظرية أكثر وضوحا. وكما لا يخفى أن الانتقال من الحركات النقابية إلى الحركات الاجتماعية هو محور النظريات التي يتبناها **ألان توران** كأحد أكبر المنظرين للحركات الاجتماعية، وأعتقد أن عمل الأستاذ من خلال كتابه هذا بالخصوص يدخل في إطار هذه المقاربة النظرية، بمحاولات جدية لإيجاد إسقاطات عملية على الواقع الجزائري من خلال قراءة لمختلف العلاقات التي ربطت الحركة العمالية مع الأنساق الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تسبح في الفضاء الاجتماعي الجزائري.

لقد ركز جابي ناصر في كتابه"[1]، على التطور الذي عرفته الحركة العمالية في الجزائر وعلاقتها بالحركات الاجتماعية الجديدة والمنافسة في ذات الوقت والتمحور الجديد للحركة النقابية في الجزائر.

لقد ارتبطت الحركة العمالية في الجزائر خاصة بعد أكتوبر1988 بالعديد من عناصر الحركة الاجتماعية وبالخصوص ذات الطابع الثقافي- التي ارتبطت بالمطالب البربرية- والدينية، هذه التي استطاعت أن تتحول إلى المحرك الرئيسي والفعلي للتغير السياسي في الجزائر ابتدء من 1988، وهو ما كان انعكاسا على المستوى العمالي والنقابي. لقد عرفت هذه العلاقة (أي بين الحركة العمالية والحركات الاجتماعية) أشكالاً عدّة من التبعية سنتعرف على بعض أشكالها:

فيما يخص العلاقة بين الحركة العمالية والحركة الاجتماعية ذا ت الطابع الثقافي البربرية فقد عملت هذه الأخيرة على اقتيادها وإعطاء الطابع الثقافي المطلبي للحركة النقابية، فلقد احتلت كل من ولاية تيزي وزو وبجاية المراتب الأولى وطنيا فيما يخص عدد الإضرابات سنوات 1991- 1994، وهي فترة انتعاش كبير للحركة الاجتماعية بمختلف مكوناتها في حين احتلت المدن الكبرى كالجزائر العاصمة مراتب دون ذلك في عدد الإضرابات وهي القطب العمالي والصناعي الكبير. لقد تبنت الحركة الثقافية البربرية طرحاً جذرياً شمولياً كان له التأثير البارز على تبعية الحركة العمالية"[2]. كما أن الحركة النقابية في الجزائر تأثرت وبدرجات نوعا ما متفاوتة بالاتجاه البربري. وهذا أعتقد أنه راجع إلى الحراك الاجتماعي المشحون في منطقة القبائل مما يجعلها من أنشط المناطق في الحركات الاجتماعية وبالخصوص في العمل النقابي والمتميز هو بدوره بالجذرية.

لقد قامت عدّة حركات مطلبية وتحت عنوان الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتحالفا مع العديد من القوى السياسية والمحلية بالمنطقة، هذه الحركات المطلبية التي لم تكن لتخفي الخصوصية الثقافية للقضية البربرية... إلى درجة أن الهياكل النقابية في هاتين الولايتين

---

[1] جابي عبد الناصر، **الجزائر، من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية**، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001.

[2] جابي عبد الناصر، **الجزائر، من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية نفس المرجع السابق**، ص 102.

تحوّلت إلى لعب الدور الرئيس في المنطقة وخاصة فيما يخص التوجيه السياسي، وكذا قطب للمجتمع المدني بالتحالف مع جمعيات مختلفة أخرى نسائية وثقافية وسياسية"[1].

كما أنه كانت هناك علاقة بين الحركة العمالية والحركة الاجتماعية ذات الطابع الديني أين ظهر هذا الارتباط أكثر في مرحلة ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي ديني، شعبوي الخطاب"[2]. وكانت النقابة الإسلامية للعمل SIT، أبرز مظاهر الارتباط بين السياسي والعمالي للارتباط العضوي الذي كان بين الحزب وهذه النقابة بل أكثر من ذلك فقد كانتا تقتسمان نفس المقر. "فقد دشن التيار الإسلامي الجذري ممثلا بالجبهة الإسلامية للإنقاذ تنظيم نقابة إسلامية للعمل S. I. T، تمكنت بسرعة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا والقيام بعدة إضرابات مطلبية خلال هذه الفترة التي ميزها صعود قوي للجبهة الإسلامية بعد نجاحاتها في الانتخابات السياسية المحلية (جوان 1990). علما بأن النقابة الإسلامية للعمل التي تم تعليقها بعد حل الجبهة الإسلامية في 1992، قد أعادت إنتاج نفس علاقة الهيمنة التقليدية بين السياسي– الحزبي والنقابي التي عرفتها التجربة الوطنية كما برزت بين جبهة التحرير والاتحاد العام للعمال الجزائريين، في ثوب سياسي وديني جديد- قديم، لم يقطع صلاته كلها بالتجربة النقابية الأحادية المنتقدة والموروث السياسي الفكري، مضيفا إليها خطابا دينيا عاما"[3].

كما كان للحركة العمالية بالجزائر لقاءات وتقاطعات متعددة عبر فترات زمنية متعاقبة كتلك التي رأيناها من خلال التحاق عدد من الطلبة بالعمل النقابي- خاصة في السبعينيات من القرن الفارط- [4] وكيف كان لهذا الالتحاق من أثر أشكال العمل النقابي آنذاك.

---

[1] نفس المرجع، ص 109.

[2] نفس المرجع، ص 110.

[3] جابي ناصر، الحركات الاجتماعية في الجزائر، بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع، **نفس المرجع السابق.**

[4] مرحلة القوة والصعود التي سيطر فيها سياسيا على الحركة الطلابية الفكر اليساري بمختلف ألوان طيفه مع سيطرة واضحة للاطروحات القريبة من النموذج التنموي الرسمي ذو النزعة الاقتصادوية، وهو نفس الاتجاه الذي كان وراء حركة التطوع الطلابي لصالح الثورة الزراعية خلال عقد السبعينيات. جابي ناصر، الحركات الاجتماعية في الجزائر، بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع، **نفس المرجع السابق**

الانتقال من نقابية الصناعة إلى نقابية الإدارة:

فكما يبدو لنا فإن للحركة النقابية أبعادها الأيديولوجية التي تتغذى منها، والتي ارتبطت هي بدورها بعدة متغيرات منها متغير التنوع الجغرافي، الذي تماشى وبشكل ظاهر مع توزع المناطق الصناعية.

كما ارتبط بدرجة كبيرة مع اختلاف نشاط القطاع والذي يعكس هو بدوره تغيرا في المنظومة الاقتصادية، حيث انتقل الاهتمام من منظومة قائمة على الصناعة إلى منظومة أعطت أدواراً أكثر تفضيلا للقطاعات الأخرى كالإدارة والوظيف العمومي، مما نتج عنه استقطاب وبأعداد هائلة لليد العاملة. الشيء الذي ينمي من إمكانية الحصول على صراعات أكثر في هذه القطاعات، ولو أن محتوى الصراع من ناحية البعد الأيديولوجي قد تخفى بالنظر إلى خصوصية القطاعات الاقتصادية المتنامية والتي تختلف اختلافا جوهريا عن القطاع الصناعي، وما يمكن أن يمثله التكتل العمالي لفئات مهنية معينة من أثر على الوعي الجماعي لديهم.

الجدول رقم(22): توزيع الإضرابات حسب قطاع النشاط 1990- 2002*

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع
الفلاحة	71	35	36	45	18	20	18	12	17	10	06	08	07	**303**
الصناعة	343	185	69	70	62	73	99	64	39	51	55	63	59	**1232**
بناء أشغال	661	376	223	253	217	244	253	145	51	52	56	29	31	**2591**
خدمات	337	121	79	68	68	58	35	21	34	24	22	32	23	**922**
إدارة	611	317	86	101	45	37	36	50	54	36	48	44	55	**1520**
المجموع	2023	1034	493	537	410	432	441	292	195	173	187	176	175	**6568**

* الجدول مركب من جدولين من مصدرين مختلفين

وترتبط نسب الإضرابات مع الكيفية وجحم توزع القوى العاملة على القطاعات وسنتتبع هذا التغير من خلال الجدول الآتي الذي يبرز لنا التغيرات التي طرأت على توزع الكتلة العمالية بحسب متغير قطاع النشاط، الذي يعكس كما سلف الذكر تغيرا في المنظومة الاقتصادية الجزائرية:

الجدول رقم (23): توزيع نسب اليد العاملة حسب فروع النشاط 1993- 2004:

	% 1993	%1996	%2000	%2001	%2003	%2004
الفلاحة	24.22	24.86	14.12	21.20	21.13	20.74
الصناعة	12.45	10.81	13.37	13.82	12.03	13.60
البناء	15.42	15.19	9.99	1.43	11.97	12.41
خدمات	20.50	20.55	62.51	55.47	54.87	53.25
إدارة	27.40	28.57				

فيبرز الجدول انتقال الاهتمام بقطاع الخدمات والإدارة وتقدمهما على كل القطاعات من ناحية استيعاب الوعاء العمالي، وتناسب قدرة الاستيعاب مع نسب الإضراب بالمقارنة مع الجداول السابقة.

سيبقى التذكير بأمر مهم، وهو أن الحركة النقابية غيرت من وجهتها الكلاسيكية أي المصنع وعمال المصنع إلى الإدارة وموظفي الإدارة لتكون بذلك قد تخلت وكسبت في نفس الوقت الكثير من عناصر العمل النقابي، وأهم تلك العناصر هو سقوط أو تساقط المرجعية الجماعية التي بنيت في الكثير من الأحيان على تجمع العمال في أماكن العمل وعلى تقاسمهم على الأقل الظرفي لظروف العمل وما ترتب عليها من الأجر ولواحقه، وهذا الأمر كان له الأثر من ناحية طريقة التعبئة العمالية، فنحن أمام فئات مهنية اجتماعيا مختلفة ومتباينة، ومطالبهم كذلك متباينة وإن كان هناك إجماع على المطلب المادي (لاحظ الجدول الخاص بطبيعة المطالب).

إن هذا التحوّل التي تعيشه النقابية في الجزائر الذي يعبر عليه من خلال الانتقال من قطاع نشاط صناعي بكل خصائصه التاريخية والاجتماعية إلى قطاع نشاط مختلف، قد يعبر في إحدى جزئياته عن بروز ملامح أزمة نقابية حادة، وارتبطت هذه الأزمة بأزمة وجود، فالنقابية التي فقدت وبدأت تفقد من عناصر قوتها من خلال ابتعادها عن الحوض الطبيعي لها والذي أمدها بأسباب الوجود، لم تعد تتحكم في الكثير من المسائل المتعلقة بعالم الشغل، انطلاقا من طبيعة النظام الحاكم الذي يطبق عليها ويحاصرها في تفاصيل عالم الشغل، دون أن

يكون لها تأثير ظاهر على المسائل الكلية من عالم الشغل وتوجيه الاقتصاد والمجتمع كما كان لها على الأقل نظريا. كما أن السلطة لم تتوان في تفتيت كل ما من شأنه أن يجمع النقابية في شكلها الموحد- التنسيقيات- وذلك باستعمال كل الوسائل المتاحة أمامها بما في ذلك الإغواء والإغراء، السلوك الذي تبعته مع الكثير من القادة النقابيين من خلال تعيينهم في مناصب مهمة في الإدارة كما كان الشأن لأحد قادة Cnes الذي عين مدير مركز جامعي بشرق البلاد، وآخر من Snapap الذي عين كعضو في مجلس الأمة، وقيادي آخر من نقابات التربية الذي نصب في منصب مستشار الوزير وهو الذي كان في الأمس القريب جد معارض له. كما أن السلطة استعملت أساليب أخرى كالردع والتخويف، وذلك باللجوء إلى القضاء، أو الضغط على النقابيين من خلال الضغط على الأقارب كما كان الشأن بالنسبة إلى نقابي من نقابات التربية الذي أقر أن قضية رفعت في وجه زوجته للضغط عليه جراء مواقفه المناهضة لتوجهات الوصاية.

وتأثرت النقابية كثيرا بسقوط النموذج النظري الذي كانت تتغذى منه وهو النظام الشيوعي الذي سحب معه كل ما ارتبط به من قراءات نظرية وتصورات للعمل العمالي الجماعي.

وأمام متغير آخر وهو العزوف عن الانخراط، وهو أمر يعبر عن خطورة الوضع بالنسبة إلى العمل النقابي في الجزائر، فلذلك فإن انضمام الحركة النقابية في الجزائر إلى باقي الحركات الاجتماعية الناشطة والمتزايدة التأثير لا يعبر فقط عن اهتمام النقابة، ولكن يشكل لها منفذا لتعويض النقص العددي ومن ثم قدرتها على التأثير في المحيط. وكذلك يعبر عن بحث النقابية عن أطر جديدة للمرجعية الجماعية، فالكثير من العمال- الشباب اليوم- لا يعرفون أو لا يؤمنون بالصراع والنظريات الكلاسيكية لعلاقات العمل.

التوزع الجغرافي للنشاط النقابي:

كما أن التمركز الجغرافي للطبقة العاملة بالجزائر في الشريط الساحلي انعكس على الممارسات النقابية والسياسية خلال فترات ممتدة كما ساهم في عملية الترقية الاجتماعية لبعض الفئات العمالية المتعددة الأشكال: سكن، تعليم، تغطية صحية... كما ساعدت الترقية الاجتماعية في انتقالهم إلى مواقع اجتماعية عمالية"[1].

[1] جابي عبد الناصر، الجزائر من الحركات النقابية إلى الحركات الاجتماعية، ص

وفي الجدول رقم (24)[1]: يمكن أن نتتبع توزع الإضراب بحسب متغير ولاية الإضراب1977

الولاية	نسبة الإضراب في القطاع العام لسنة 1977
أدرار	1
الأصنام	6,8
الاغواط	1
أم البواقي	0,5
باتنة	1,6
بجاية	5,4
بسكرة	0
بشار	0
بليدة	6
بويرة	2,6
تمنراست	0,5
تبسة	0
تلمسان	1
تيارت	1,6
تيزي وزو	1
الجزائر	27,5
جلفة	0
جيجل	1
سطيف	8,6
سعيدة	0
سكيكدة	2,7

[1] Mohamed Hocine ben khiera ،**Etat et mouvement ouvrier en Algérie ،Approche du mouvement gréviste du 1977** ،

سيدي بلعباس	2,1
عنابة	3,2
قالمة	1,6
قسنطينة	10
مدية	3,7
مستغانم	0,5
مسيلة	0
معسكر	1
ورقلة	0
وهران	5,3

وفي العمل الذي قام به جابي ناصر للتعرف على قوة التواجد النقابي التعددي جهويا، أشار إلى أن التقسيم الجهوي في الجزائر، راجع بدرجة كبيرة أيضا إلى الإحساس الكبير بالانتماء الجهوي لدى الجزائريين ويزداد في حالة استعماله السياسي والاقتصادي من قبل النخب خاصة... هذا الظرف الذي يتميز بأزمة الوطنية سياسيا وإنجازها الكبير حيث تعرف أزمة في الأدوار والأداء، زيادة على طابع نخبتها الجهوي (الشرق لوقت طويل) الذي يجد معارضة من جهويات أخرى، الغرب، القبائل، حيث يمكن الحديث عن جهويات كبيرة في الجزائر (شرق، غرب، وسط، قبائل)"[1]

[1] جابي ناصر، الجزائر: من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 112.

المرأة والفضاء السياسي في المجتمع الجزائري
(قراءة سوسيولوجية للواقع والتطلعات)

أ/رزقي نوال
جامعة الجزائر3

مقدمة:

نجد في مجتمعنا الجزائري على غرار الكثير من المجتمعات الأخرى، وخاصة العربية، المشاركة السياسية الضعيفة للمرأة مقارنة بمشاركة الرجل، حيث يبدو أنّ نجاحها في المسار الدراسي، وحصولها على أعلى الشهادات التي فتحت لها أبواب ميادين الشغل، على رأسها قطاع التعليم والصحة والقضاء والصحافة، يبدو أنّ ذلك النجاح لم يرتق إلى الميدان السياسي بنفس الوتيرة، حيث تميّزت مشاركتها السياسية، ومنذ سنوات طويلة بضعف كمّي ونوعي في مرحلة الأحادية السياسية وحتى بعد صدور دستور 1989 ودخول المجتمع الجزائري مرحلة التّعدّدية السياسية.

والمرأة كفاعل اجتماعي، كان تفاعلها مع السياسة القائمة بالمجتمع يختلف دائما عن تفاعلات الرجل السياسية، وإلى جانب الفوارق الشخصية، يمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى المنتَج الثقافي والاجتماعي والسياسي بمجتمعنا، الذي لطالما سيطرت عليه القيم المحافظة والذهنية الذكورية، التي كانت سببا مباشرًا في تهميش المرأة سياسيًّا والتشكيك في كفاءتها داخل هذا الميدان، رغم كونها قد برزت على المستوى الاجتماعي.

لذلك يمكن اعتبار الوضع السياسي للمرأة لا يزال بعيدًا عن طموحاتها وأهدافها السياسية، رغم ما جاءت به التّعدّدية السياسية من فرص تواجد سياسي.

هذا ما تعكسه لنا مشاركتها السياسية الضعيفة وبروزها المتواضع في النشاطات السياسية، خاصة المعقدة نسبيًّا، كقيادة حزب أو الوصول إلى البرلمان أو حتى الحكومة.

إلاّ أن العامل الأساسي الذي يمكن اعتباره لصالحها وفرصة ثمينة لبروزها سياسيًّا، هو التعديل الدستوري الذي قام به رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، فيما يخص ترقية

الحقوق السياسية للمرأة، من خلال مضاعفة حظوظها في النيابة ضمن المجالس المنتخبة، وقد تمّ بذلك تخصيص كوطة نسائية ضمن القوائم الانتخابية، مما جعلها ولأوّل مرة تبرز في انتخابات 2012، خاصة التّشريعيّة منها، متحدّية بذلك الصورة النمطية التي أسرها المجتمع بها لسنوات عديدة، ومُكسِّرة لقيود التهميش السّياسي الذي طالما عانت منه المرأة داخل الأحزاب السياسية وخارجها.

الشخصية السياسية لدى المرأة:

تعكس الشخصية السياسية لدى المرأة درجة وعيها السياسي، ويتم بناء تلك الشخصية في مراحل متعددة ووفق مصادر مختلفة، ولعلّ أهمها؛ التنشئة الاجتماعية والسياسة التي تُعتَبَر المفسر الرئيسي لسلوك الفرد داخل محيطه الاجتماعي، وهي "عملية تستمر طول العمر، تتمخض في بعض نتائجها عن تشكيل وإعادة تشكيل التفاعلات الاجتماعية. ذلك أنها تتيح المجال للأفراد بأن ينمّوا أنفسهم ويطوِّروا طاقاتهم، ويتعلّموا ويتكيّفوا مع ظروف الحياة المستجّدة حولهم"[1]، بغية التمكن من التواصل مع المجتمع من خلال امتلاك أدوار اجتماعية بداخله.

وتتم هذه العملية من خلال مؤسسات ومصادر عديدة، يتفاعل معها الفرد طيلة حياته، إن كان بصفة دائمة أو مرحليّة، أهمّها الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام وجماعة الرفاق والدّين والنسق السياسي القائم بالمجتمع.

أمّا التنشئة السياسية التي تعتبر جزءًا من التنشئة الاجتماعية، فتساعد المرأة في التفاعل والاندماج سياسيا، حيث تكسبها ثقافة سياسية وفق قيم واتّجاهات معيّنة، ويتشكّل بذلك وعيها السياسي متأثّرًا بالتوجهات والمصالح الإيديولوجية والتيارات الفكرية السائدة في المجتمع.

إلا أنه جدير بالذكر أنّ التنشئة السياسية التي تتلقاها الفتاة، خاصة بمجتمعاتنا العربية، لا تزال تختلف عن تنشئة الذكور، رغم التّطوّر والتحرّر الذي عرفته المرأة، حيث بقيت مؤسسات المجتمع – خاصة الأسرة – تُنشئ الفتاة على فكرة التبعية والانتماء والخضوع لإرادة الرجل، ممّا يجعل نوع ودرجة تشكّل الوعي السياسي لديها يختلفان عن تلك التي عنده.

هذا ما يجعلنا في كثير من الأحيان، نجد المرأة بمجتمعنا تعتقد أنها غير ملزمة ولا مضطرّة إلى التّفكير فيما هو سياسي، وأنّ السياسة من اختصاص الرجل الذي يتّصف

[1] غدنز أنتوني: **علم الاجتماع**، تر: د/ الصيّاغ فايز، ط4، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2005، ص 88.

بذهنية ذكورية حارسة ومُضطهدة لها أحيانا، لطالما حدّدت ما هو مشروع وغير مشروع بالنسبة إلى المرأة الجزائرية. وكان ذلك منذ القدم، خاصة في مرحلة الاستعمار الفرنسي، أين اعتبر الرجل (أب، أخ، زوج...) حارسا عليها، يحاول حمايتها وبشتى الطرق (مثلا بفرض لباس تقليدي محتشم عليها، منعُها من الخروج من البيت ومن الدراسة، أو الدراسة لسنوات قليلة فقط، وفرض فكرة الزواج المبكر... إلخ).

حتى بعد الاستقلال ولسنوات عديدة بقيت المرأة تعاني من تلك الذهنيات على مختلف المراحل والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرّ بها مجتمعنا، وهذا طبعًا من المنطقي أن يؤثّر سلبا على مشاركتها الاجتماعية، وخاصة السياسيّة.

وبالمقابل، نجد العديد من الجبهات والحركات النسوية تناضل اجتماعيّا وسياسيًّا وقانونيًّا من أجل مجابهة الإقصاء السياسي الذي تعاني منه المرأة في العالم بدرجات متفاوتة، خاصة بالمجتمعات العربية التي تقيّد المرأة باسم الدّين أو العرف أو التقاليد أو غيرها من الأسباب الإقصائية، غير المبررة لا شرعًا ولا علما، بل هي مجرد رقابة اجتماعية مغلوطة في بعض جوانبها، مفروضة على المرأة منذ ولادتها، وتاريخنا البشري والإسلامي أكبر دليل على أنّ المرأة عنصر فعال بالمجتمع.

صور المشاركة السياسية للمرأة بمجتمعنا:

تعتبر المشاركة السياسية من أهمّ منتجات النظام الديمقراطي، كما أنها تعكس درجة الوعي السياسي، حيث إنّ تفاعل الأفراد مع ما هو سياسي يظهر بمشاركتهم السياسية التي تعتبر سلوكا تأسيسيا لأي نظام سياسي بعد عملية التنشئة السياسية. وبذلك فالمرأة المُشاركة سياسيًّا تؤثر في عملية صنع القرار أو باتّخاذه بطريقة رسمية أو غير رسمية، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبدوافع مختلفة وبدرجات متفاوتة، حسب ميولاتها وقدراتها ودرجات تغلغلها وتمسّكها بالنشاط السياسي، وما تملك من موارد وهامش للحرية. هذا ما يفسّر وجود درجات للمشاركة السياسية، حيث هناك من النساء من تهتم فقط بالسياسة، يمكن مثلا أن تهتم بالقراءات السياسية أو أن نجدهن متعاطفات مع حزب معين، تقمن بعملية الانتخاب لصالحه، وهناك أيضا المنخرطات سياسيّا في حزب معين وهنّ بذلك أكثر انغماسًا في السياسة، ليليَ ذلك القيام بنشاط سياسي أكثر تعقيدًا، مثل الترشح أو حتى ممارسة السلطة السياسية ضمن منصب قيادي (وزير دولة مثلا).

وعلى عكس المشاركة السياسية الإيجابية التي تعتبر سلوكًا سياسيّا إيجابيًّا يقوم به الفرد بهدف التفاعل مع سياسة مجتمعه، نجد سلوكات ومواقف سياسية سلبية تجاه النظام

السياسي القائم، أهمها السلبية السياسية التي تتمثل في "اللّامبالاة وعدم الاهتمام بالأفراد أو الظواهر والمواقف في المجتمع بصفة عامة أو خاصة"[1]، كما نجد "الشّكّ السياسي أو الشّكّ في أحوال وأقوال الآخرين في المجتمع، خاصة قياداته والنظر إلى العمل السياسي على أنه عمل رديء وأنّ الثقة في رجال السياسة أمر مستحيل"[2].

كما يمكن تصنيف سلوك آخر يعتبر خطيرًا على الأنظمة الحاكمة، ألا وهو "الغربة السياسية"، وذلك حينما يشعر الفرد بالغربة عن العمل السياسي والحكومة وما يدور في المجتمع من أنشطة سياسية واقتصادية، وفي مقابل الغربة السياسية، نجد الاغتراب السياسي، والذي يتمثّل في شعور الفرد (المواطن) بأنّ المجتمع والسّلطة لا يحسّان به ولا يعنيهما أمره، وبأنه لا قيمة له في هذا المجتمع، الأمر الذي يؤدي بالفرد إلى التقليل من أهدافه وفقدانه الحماس والدّافع والباعث للمشاركة الفعّالة في الحياة السياسية في مجتمعه"[3].

ومن المحبط القول إنّ معظم هذه السلوكات والمواقف السياسية السّلبيّة كثيرًا ما نجدها عند المرأة بمجتمعنا، وهو تطوّر طبيعي ومنطقي لتأثّرها المباشر بمحيطها الاجتماعي، وما يُمارس عليها من ضبط وضغط اجتماعي غير متوازن ولا محسوب في كثير من الأحيان.

وبذلك، تعتبر المشاركة السياسية من أنجع المقاييس التي نقيس بها مدى تطبيق مبدإ الديمقراطية الذي يقوم على مبدإ المساواة واحترام حقوق وواجبات كل أفراد المجتمع، نساء كنّ أم رجالا، أقلية كانوا أم أغلبية... إلخ.

وهي حقّ وواجب لكل امرأة، تمكّنها من التعبير عن رأيها وإرادتها، مُحدّدة بذلك دورًا اجتماعيًّا وسياسيًّا لها، يساهم في ترقية المجتمع سياسيا، وفي نفس الوقت، تعزّز المشاركة السياسية ثقة المرأة بنفسها وبقدراتها، كما تفتح لها مجالا واسعًا للتّكوّن والرّفع من مستوى وعيها السياسي، خاصة كونها قد تمكّنت وبجدارة من فرض نفسها اجتماعيا واقتصاديا بتفوّقاتها الفكرية والمهنية، ونضالاتها لحماية وطنها، وشهيدات ومجاهدات ثورتنا أكبر دليل على أنّ المرأة بمجتمعنا ليست بعاجزة، إلاّ أنّ حظوظها في المشاركة لصنع القرار السياسي كانت ولا تزال ضعيفة، لا ترقى إلى ما لديها من كفاءات، فحتى في مرحلة ثورتنا

---

[1] د/ السويدي محمد: **علم الاجتماع السياسي - ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص ص: 160 – 161.

[2] نفس المرجع، ص 161.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

التحريريّة، عُرفت المرأة بكونها ممرضة أو ناقلة للمعلومات أو الذخيرة أو المناشير أو القنابل، ولم تبرز قط كدبلوماسية أو كقياديّة سامية داخل المجموعات القيادية، وهذا دليل آخر على تأثّرها بالصورة النمطية التي رسمها المجتمع لها ولم تستطع تجاوزها.

عوامل محفّزة لترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية:

كل تفاعل للمرأة مع السياسة يمكن تصنيفه ضمن صورة من صور المشاركة السياسية، حتى تلك السلبية منها، حيث "إذا كانت المشاركة تعني ممارسة تأثير على السلطة باتجاه معيّن، فإنّ كلّ أشكال التّدخّل المستعملة في هذا الهدف يجب أن تُعتبر كأشكال للمشاركة السياسية"[1].

وإنّ المشاركة السياسية الأكثر تعقيدًا للمرأة بمجتمعنا – كما تناولناها سابقًا – هي التّرشّح وتقلّد مناصب سياسية عليا، إلاّ أنّ هذا النوع من التفاعل السياسي كان ولا يزال ضعيفًا بمجتمعنا، فمثلا وحسب إحصائيات وزارة الداخلية والبرلمان الجزائري نجد أن في انتخابات 1997، كانت هناك 13 امرأة منتخبة في الانتخابات التشريعية مقابل 380 مقعد، ممثّلةً بذلك نسبة 3، 4٪ من البرلمانيين، وفي مجلس الأمة كانت 8 نساء، أي ما يعادل نسبة 5، 6٪.

أمّا فيما يخص المحلّيات، فكنّ 75 امرأة منتخبة بالمجالس الشعبية البلدية، و62 امرأة منتخبة ولائيّا.

وفيما يخص ترشح المرأة لانتخابات 2002، فلا يمكن القول إنها قد تمكنت من ترقية مشاركتها السياسية عبر الغرف والمجالس المنتخبة، حيث مثلا لم تكن هناك سوى 26 برلمانية ولم تصل سوى 5 نساء إلى الحكومة. أمّا انتخابات 2007، فقد أكّدت ضعف التمثيل النسوي للمرأة عبر المجالس المنتخبة، وحتى عبر الترشح، حيث مثّلت المرأة أقلّ من 9٪ من الترشيحات الإجمالية بعدما لم تمثّل سوى نسبة 7٪ في انتخابات 2002.

أمّا البرلمان سنة 2007، فلم تصل إليه سوى 29 امرأة من مجموع 389 مقعد، وهذا أكبر دليل على أنّ المرأة لم تتمكّن منذ استقلال الجزائر إلى غاية سنة 2007 من فرض حضورها لا على القوائم الانتخابية ولا بعد ذلك على مستوى البرلمان أو الولاية أو حتى البلدية، عكس انتخابات 2012، التي أحدثت التغيير ولو بنسب

[1] Le Compte Patrick et Denni Bernard: Op-cit, P 137 .

متفاوتة في الحضور السياسي للمرأة، خاصة على القوائم الانتخابية وبعدها على القوائم المنتخبة بفضل عوامل مختلفة، آخرها نظام الكوطة.

إلاّ أنه قبل التّطرّق إلى انتخابات 2012، يجب تحليل جميع العوامل التي يمكن أن تكون الدّافع الأساسي لترقية المشاركة السياسية للمرأة وإيصالها أوّلا إلى عملية التّرشّح المرتبطة بنشاطات سياسيّة أخرى، أهمّها المشاركة الحزبية، كما أنّ التّرشح جعلها تشارك في الحملات الانتخابية، وهو سلوك سياسي وتحدٍّ اجتماعي للمرأة، تُحاول من خلاله زيادة التأثير على نتائج الانتخابات كونه "يُمارَس من خلال الحملات الانتخابية تأثيرًا كبيرًا على القادة، مثل ذلك التأثير الذي ينتج من خلال عملية التصويت"[1].

وفي نفس الوقت، نجد أنّ هذا النّشاط "يحتوي المواطن في المواقف الصّراعيّة، وهو يتطلّب درجة أكبر من المبادأة "L'initiative"، وذلك مقارنة بما هو حادث بالنسبة إلى العملية الانتخابية، وهو فعل سياسي أكثر صعوبة"[2]، ممّا يصعّب من مهمة المرأة المترشّحة التي تعيش تناقضات ما بين طموحاتها السياسية، والدور الاجتماعي الذي ينتظره المجتمع منها، لم تتمكّن من تجاوزها، بل حاولت التّخفيف منها، خاصة كونها أصبحت تمتلك بعض الموارد المهمة لحياتها السياسية أهمّها:

❖التعليم:

تمكّنت المرأة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من فرض نفسها اجتماعيًّا، خاصة من خلال تميّزها من حيث المستوى التعليمي الذي يعكس درجة وعي فكري ورأسمال ثقافي يرتبط ويؤثر بطريقة مباشرة على درجة وعيها السياسي.

ويمكن إرجاع ذلك إلى أوّل عامل، وهو تعميم التعليم المجاني إلى غاية 16 سنة للجنسين منذ الاستقلال، ممّا حفّز الأولياء على تسجيل أبنائهم وأعطى الفتاة فرصة كبيرة للرّقي اجتماعيًّا وفكريًّا بعد استغلال المدرسة كسبب شرعي يسمح لها بالخروج من البيت وكسر القيود المفروضة عليها بداخله.

فعلى سبيل المثال، وحسب إحصائيات وزارة التربية الوطنية، كان عدد الفتيات المسجّلات بالتعليم الابتدائي في السنة الدراسية (1962- 1963) قد بلغ 282. 842 تلميذة، ليتضاعف هذا العدد ويصل في السنة الدراسية (2008- 2009) إلى 1. 535. 532 تلميذة. وقد وصل مثلا عدد

---

[1] د/ عاطف أحمد فؤاد: **علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ص ص: 95، 96.

[2] نفس المرجع، ص 96.

المتمدرسات في الأطوار التعليمية الثلاثة إلى 3. 711. 573 تلميذة في السنة الدراسية (2007-2008)، بعدما كان عددهنّ 422. 506 متمدرسة في السنة الدراسية (1963- 1964).

ولم تتميّز الفتاة بالحضور الدراسي فقط، بل بنتائجها التي أوصلتها إلى المقاعد الجامعية، أين برزت في مختلف التخصصات وتفوّقت بالنتائج وبالبحث العلمي، مما ساعدها على اكتساح ميادين العمل.

❖العمل وتقلّد المناصب القيادية:

استطاعت المرأة، وخصوصًا المتعلّمة، أن تتجاوز المواقع التقليدية التي منحها إيّاها المجتمع، وأن تتحدّى فكرة تأنيث البطالة بفرض نفسها في ميادين مهنية مختلفة، أهمها مهنة التعليم التي تتماشى طبيعيًّا مع دورها التربوي، وهي المهنة الأكثر تقبّلا اجتماعيًّا من حيث ما توفره للمرأة من أوقات فراغ ومن محيط مهني جلّه أساتذة وبعض الإداريين والعمال.

ونجد أيضا المرأة في الصحافة المرئية والمسموعة والمكتوبة، وفي القطاع الصّحّي والقضاء والمجال الاقتصادي والصناعي (عمومي منه أو خاص)، وقد تمكّنت أيضا من البروز بالأمن الوطني والدرك الوطني والجيش.

وعمومًا، استطاعت المرأة العاملة أن تكتسب الخبرة اللازمة لمنافسة الرّجل، وساعدها في ذلك كفاءتها التي أوصلتها إلى مناصب قياديّة وحسّاسة بمختلف المجالات المهنية بالمجتمع، ممّا جعلها لا تكتفي بالمنافسة المهنية مع الرجل بل أصبحت تطمح إلى التنافس السياسي.

❖الاستقلالية المادية:

يمكن اعتبار الاستقلال المادي الذي حقّقته المرأة العاملة خاصة، عاملا من أهمّ العوامل التي جعلتها تمحو فكرة الانتماء والخضوع لإرادة الرجل (أبًا كان أم أخًا أم زوجًا أم...)، كونها لا تحتاج أن يكفلها ماديًّا، بل وفي كثير من الأحيان، هي التي تقوم بمساعدته أو التّكفّل بالمصاريف الماديّة بصورة مباشرة (مثلا توفير البيت، أو السيارة، أو المصاريف اليومية... إلخ).

وهذا ما منحها ثقة أكبر في نفسها للمطالبة بحقوقها الاجتماعية والسياسية، حتى وإن لم يتماش ذلك مع ما يسود من عادات وتقاليد وقيم للأسرة التي تنتمي إليها أو المجتمع الذي تتواجد فيه، خاصة وأنّ الطّرف الثاني (أي صاحب الأمر والسلطة عليها)، أصبح أكثر فأكثر متساهلا معها ومع مشاريعها وأهدافها، وبالأخص بعد الأزمة الاقتصادية التي مسّت العديد من الأسر بمجتمعنا، والتي كانت سببًا في خروج المرأة للعمل، المؤهّلة وبعدها حتى

المرأة التي تفتقد لتأهيلات علمية أو مهنية.. خرجت وعملت وأصبحت تُمثّل مصدرًا مهمًّا من مصادر الأسرة الاقتصادية.

❖الحركات النسوية:

لطالما ارتبطت المشاركة السياسية للمرأة بجهود الحركات النسوية التي سعت إلى ضمان حقوقها السياسية، ونعني بالحركة النسوية "منظومة فكرية أو حركية مُدافعة عن مصالح النساء، وداعية إلى توسيع حقوقهن، وقد بدأت الحركة النسوية كحركة تهدف إلى تحقيق قدر من العدالة الحقيقية داخل المجتمع، بحيث تنال المرأة ما يطمح إليه أي إنسان من تحقيق لذاته، بالحصول على مكافآت عادلة (مادية أو معنوية) مقابل ما يُقدِّم من عمل"[1].

وعمومًا، يمكن التمييز بين نوعين من الحركات النسوية، الأولى هي الحركات النسوية الغربيّة، والثانية، الحركات النسويّة الإسلاميّة، عربيّةً كانت أم غير عربيّة، انتشرت عبر المجتمعات بنسب متباينة، سعت إلى تحقيق مبدإ المساواة بين الجنسين ومحاربة العنف ضد المرأة وضمان حقها في التعليم والعمل وجلّ المشاركات الاجتماعية والاقتصادية لترتقي تلك المطالب إلى ضرورة مشاركة المرأة في صناعة القرار السياسي، من خلال احترام حقوقها السياسية وتسهيل مشاركتها في كلّ نشاط سياسي، بسيطًا كان أو معقّدًا، باستخدام نظام الكوطة خاصة، كمرحلة أوّليّة لضمان تلك الحقوق.

وفيما يخص الحركات النسوية بمجتمعنا، فقد وُجدت بنسبة جدّ ضعيفة بعد الاستقلال، كانت في معظمها تميل إلى الحركات النسوية الغربيّة، ليبرز البعض منها بعد مرحلة التّعدّدية السياسيّة، عصرية منها إسلاميّة وأخرى تميل للغربية، إلا أنها تأثّرت بحالة الطوارئ التي بقيت الجزائر لمدة طويلة تحت غطائها، فعاقت تشكّل جمعيات جديدة منها النسوية. وإلى جانب الجمعيات النسوية، يمكن الإشارة إلى بعض الاتجاهات والعناصر داخل المجتمع المدني، التي تساند المرأة ومشاريعها الاجتماعية والسياسية بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة، وإن كانت لا تُعتبر في نشأتها حاملة لهذا الهدف.

❖القوانين والنصوص الدستوريّة:

تؤكّد القوانين والنصوص الدستورية بمجتمعنا على المساواة بين الجنسين من حيث الحقوق والواجبات بما فيها السياسية منها، فعلى سبيل المثال، في الفصل الرابع (الحقوق والحريات) من الدستور الجزائري المُعدّل سنة 2008، تنصّ المادة (29) على أنّ "كل المواطنين

[1] د/ العزاوي وصال نجيب: **المرأة العربية والتغيير السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 09.

سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يُتذرّع بأيّ تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي".

هذا ما يؤكد مساواة الجنسين أمام القانون الجزائري من حيث الحقوق والواجبات، أمّا المادة (31)، فهي أكثر تحليلا لتلك المساواة، حيث تنصّ على أنه "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتّح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

ليتمّ بعد ذلك نشر المادة (31) مكرّر (3) التي تنص على أنه "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة"، وهي أوّل إشارة لتطبيق نظام الكوطة الذي تمّ التأكيد عليه في قانون الانتخابات، والذي لاقى عدّة معارضات من طرف المجتمع السياسي، حيث اعتبره البعض منافيًا لما جاء في الدستور من مواد مساوية بين الجنسين، مثل المادة (50) التي تنصّ على أنّ "لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن يَنتخب ويُنتخَب"، وهذا يسقط ضرورة تخصيص نسبة لفئة معينة دون غيرها في الترشيحات المحليّة أو التشريعية أو حتى الرئاسيّة.

كما أنّ هناك من السياسيين من رأى أنّ المغزى من تعديل 2008 (المادة 31 مكرّر) هو كسب للصوت النسائي لا غير، وهناك من اشتكى (خاصة الأحزاب) من عدم وجود عدد كافٍ من النساء المستعدّات سياسيًّا للتّرشّح وتغطية نسبة 30٪ المفروضة التي تزيد أو تنقص حسب المنطقة.

ومن جهة أخرى، نجد العديد من النساء قد أكّدن على أنّ فرض نظام الكوطة وحده لا يكفي، حيث إنّ عدد النساء في القوائم الانتخابية ليس المؤشر الوحيد للتمكين السياسي للمرأة، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار المراتب التي تتواجد فيها المترشحات داخل تلك القوائم، وهذا ما تتخوّف منه النّاشطات سياسيا، كونهنّ يعانين من التّحيّزات الاجتماعية ضد المرأة السياسية.

كما يمكن الإشارة إلى قانون الأسرة كأهم القوانين المؤثرة في مصير المرأة الاجتماعي، والذي يعتبره العديد من الحركات النسوية والجمعيات، وجهًا من أوجه الرّقابة الاجتماعية ذات الطابع القانوني المجحفة أحيانًا في حقّ المرأة الجزائرية، رغم كون المرأة فردًا ذا استقلالية يمثل مجموعه تقريبًا نصف المجتمع، فوجّهت إليه انتقادات شديدة تسببت بصورة مباشرة في تعديلات عديدة لمواده.

المرأة السياسية وانتخابات 2012:

أهمّ ما ميّز انتخابات 2012 التشريعية وبعدها المحلية بالنسبة إلى المرأة السياسية الجزائرية، هو استخدام نظام الكوطة، الذي فرض تواجدًا نسويًّا على القوائم الانتخابية، كوطة حدّدها القانون العضوي للانتخابات، تمثّلت في 30٪، وأحيانًا فاقت أو قلّت عن هذه النسبة حسب المنطقة وعدد المقاعد، فتعزّز بذلك التواجد السياسي للمرأة على ساحة المنافسة. أمّا نتائج الانتخابات فقد بيّنت تفاوتًا ملحوظا بين نجاحات المرأة في التشريعيات والمحليات.

ففي انتخابات 10 مايو 2012 التشريعية وحسب وزارة الداخلية، تحصّلت المرأة على 146 مقعد من أصل 462، أي بنسبة فاقت 31٪ والكوطة المفروضة، وهذا بفارق واضح مع الانتخابات السابقة التي فازت فيها المرأة بنسبة 07٪ تقريبًا.

ولقد تصدّرت مترشحات حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) الترتيب بـ 68 مقعدًا من أصل 220 مقعد تحصّل عليها هذا الحزب، لتليها 23 امرأة مترشحة مع حزب التجمّع الوطني الديمقراطي، أي بفارق ملحوظ بين الحزبين، وتزداد الفجوة مع القوائم المنتخبة الأخرى، ولربّما النسبة الإقصائية (05٪) التي فُرضت تُعتبر أكثر الأسباب المباشرة في ذلك الفارق، إلى جانب عدد النساء المترشحات ومراتبهن داخل القوائم الانتخابية.

أمّا فيما يخص انتخابات 29 نوفمبر 2012 المحلية، فقد أكسبت المرأة 4715 مقعد، منها 4120 مقعد بالمجالس الشعبية البلدية، أي بنسبة 16، 55٪، و595 مقعد بالمجالس الشعبية الولائية، ممّا يعادل نسبة 29، 69٪.

من هذه النّسب المذكورة، نلاحظ أنّ المرأة المترشحة قد تَمكّنت في الانتخابات الولائية من تحقيق نتائج قريبة من نسبة الكوطة المُطبَّقة، إلا أنها وبالمقابل في المجالس الشعبية البلدية، نجد أنّ نسبة نجاحها قُدِّرت تقريبًا بنصف الكوطة المفروضة، وبـ 4 رئيسات للبلدية فقط. ويمكن إرجاع السّبب في حصولها على هذه النتائج إلى كون المقاعد المُحصّل عليها متشتّتة على عدّة بلديات إلى جانب نسبة (07٪) الإقصائية، وأيضا عدم وجود المرأة في معظم الأحيان بقمم القوائم الانتخابية، وما يميّز الانتخابات المحلية عمومًا من حساسيات وحسابات جهويّة أو حتى شخصية أحيانًا، تجعل المرأة المترشحة أكثر من مُنافسها الرّجل، بحاجة إلى إثبات قدراتها وإمكانياتها السياسية، ومدى تمكّنها من إدارة العمل السياسي، خاصة الجانب الميداني بمشاكله وما يفرضه من احتكاك مباشر مع شتّى فئات المجتمع المتابينة من حيث التنشئة والمستوى الاقتصادي والثقافي، ممّا يجعل تفاعلاتها وردود أفعالها، خاصة في حالة الطوارئ والأزمات (سقوط بناية مثلا)، تختلف من حيث التجاوب والتقدير لتلك المرأة

التي نزلت بحملتها الانتخابية إليهم، وحتى المُنتخبة التي بعد ذلك ستُحاول استقطابهم لضمان التّسيير الجيّد والفعّال لمهمّتها.

إلا أنها، وفي كثير من الأحيان، تعاني من الذهنية الذّكورية التي تشكك في قدراتها، فغالبًا ما يتمّ اتّهام المرأة السياسية بكونها جدّ حسّاسة، متسرّعة في اتّخاذ القرارات، بما فيها قرار الاستقالة، أو حتى بكونها ليست أمًّا ولا زوجة ولا حتى بنتًا مسؤولة، بل تُعتبر أنانيّة بحجّة أنها عندما تُمارس السياسية، تُهمل الدور الاجتماعي الطبيعي المرتبط بها داخل الأسرة؛ هذا ما يجعلها عُرضة لسلوكات سلبيّة وغير لائقة، تتحوّل في العديد من الأحيان إلى عنف لفظي أو حتى مادي.

كل هذه العوامل جعلت العديد من المترشحات في الانتخابات المحلّيّة لـ 2012، ترفض نشر صورهنّ بالقوائم الانتخابية، خاصة بالأحياء الشّعبيّة والمناطق النّائية، تخوّفًا من نظرة بيئتهنّ الاجتماعية إليهنّ بمنظور سلبي وخاطئ، ومن ردود الأفعال السلبية وغير المحسوبة، التي يمكن أن تواجههنّ إن تعرّف عليهن الشارع.

خاتمة:

تعكس درجة المشاركة السياسية مدى ديمقراطية المجتمعات، فالتّفاعل السياسي حقّ لكلّ فرد، إلا أنّ المرأة بمجتمعنا تُعاني من بعض شوائب الموروث الثّقافي والتنشئة الاجتماعية والسياسية، التي تضعها ضمن صورة نمطية تؤثّر بشكل مباشر على مشاركتها السياسية الكمية والنوعيّة، لذلك فعلى المرأة المُربّية للجيل الصّاعد ألاّ تُنتج نفس السلبيات التي تصوّر الموروث الثقافي للمرأة، والحرص على إعطاء الجنسين تنشئة فعّالة وهادفة.

كما يجب أن تتخلّص المرأة من التّهميش السياسي الذي طالما عاق ترقية مشاركتها السياسية، من خلال استغلال ما حقّقته من نجاحات علمية ومهنية، وما حصلت عليه من غطاء قانوني أوصلها ولأولّ مرّة بنسب أعلى من كلّ ما حقّقته بالانتخابات التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال إلى البلدية والولاية والبرلمان، ممّا جعل مستقبلها السياسي في منعرج فاصل وحسّاس، وزاد من مسؤوليتها في استقطاب من يتبنّى قضيّتها ومبادئها وأساليبها، فيدعّم تواجدها السياسي دون فرض ذلك بقانون الكوطة.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. د/ السويدي محمد: **علم الاجتماع السياسي - ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

2. د/ العزاوي وصال نجيب: **المرأة العربية والتغيير السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

3. د/ عاطف أحمد فؤاد: **علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.

4. غدنز أنتوني: **علم الاجتماع**، تر: د/ الصيّاغ فايز، ط4، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2005.

باللغة الفرنسية:

5.Le Comte Patrik et Denni Bernard: **Sociologie du politique**, presse universitaire de Grenoble, France, 1990.

6.**www. APN. Dz**. البرلمان الجزائري

7.**www. M. education. gov. D**z. وزارة التربية الوطنية

8.**www. anterieur. gov. Dz**. وزارة الداخلية

قيم العمل وعوامل تشكلها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تحليل نقدي

أ/سيد راضية
باحثة في علم الاجتماع

مقدمة:

ترتبط كفاءة أي مؤسسة بكفاءة أفرادها الذين يتوقف عليهم تفعيل سير العمل حيث يبذلون قصارى جهدهم لتحقيق أهداف المنظمة مقابل إشباع حاجاتهم المتباينة، ولكي تضمن المؤسسة مسألة تكيف أفرادها فيها واندماجهم وفق خصائصها يتوجب عليها تحقيق الانسجام بين الأهداف الفردية المتباينة وأهدافها التنظيمية العامة من خلال إيجاد ثقافة مؤسساتية قادرة على احتواء جميع الفاعلين فيها دون تمييز بين خصائصهم أو مكانتهم أو حتى فئتهم المهنية، وهو ما قد يمنحهم شعور بالتوحد والاعتماد المتبادل ويدعم إحساسهم بالهوية التنظيمية ومن ثمة بالهدف المشترك.

مفهوم ثقافة المنظمة:

تعرف ثقافة المنظمة بأنها "مجموعة من المعتقدات والتقاليد والقيم والأخلاقيات والتوقعات والعادات التي تميز مجموعة معينة من الناس الذين يشتركون فيها بطريقة غير مباشرة وبدون إدراك"[1]، كما تشير إلى "نمط من الافتراضات الأساسية التي تم اكتشافها أو تطويرها من قبل جماعة معينة أثناء تعلمها كيفية مواكبة مشكلاتها في التكيف الخارجي والاندماج

[1] هارولد ليفيت، **الإدارة الرائدة، بناء الإبداع والتصميم والقيم في المنظمات**، ترجمة: طايل السعيد شحاتة، شركة المكتبات الكويتية المحدودة، 1987، ص 237.

الداخلي والتي ثبت صلاحيتها كي تعتبر قيمة يجب تعليمها للأعضاء الجدد باعتبارها طريقة صحيحة للإدراك والتفكير والإحساس فيما يتعلق بتلك المشكلات. [1]

وبما أن ثقافة المنظمة هي نسق متفاعل من القيم والاتجاهات السائدة فيها فإن لكل مؤسسة ثقافة خاصة بها تشكل هويتها وكيانها وتعبر عن خصائصها الداخلية وفلسفتها في العمل وتحدد طرق اندماج عناصرها مع محتويات نسقها العام وسبل تكيفها الخارجي مع متطلبات البيئة المحيطة، الأمر الذي من شأنه إيجاد نمط تفكيري وسلوكي متجانس لدى أعضائها يحدد العلاقات التنظيمية بينهم ويوضح لهم مختلف الأنظمة والقواعد الواجب إتباعها بالمنظمة.

تقوم ثقافة المؤسسة على مجموعة من القيم والمعايير المحددة لطريقة أداء العمل، ورغم تعدد هذه القيم إلا أنها تستند في تكوينها على كيفية تفاعل الفرد مع الظروف والمواقف التي يتعرض لها في مسيرته الحياتية، وبما أننا نهتم في هذا المقال بقيم العمل فإن هذه الأخيرة تختلف عن القيم الأخرى (الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، الدينية، الجمالية، الفلسفية....) في طبيعتها ودرجة تأثيرها على الأفراد رغم تفاعلها مع القيم السابقة، ذلك أن قيم العمل ترتبط ارتباطا وثيقا بسلوكيات الأفراد وتصرفاتهم داخل الوسط التنظيمي وتنعكس على مستوى إقبالهم الوظيفي ودرجة أدائهم له، لذا فهي تعد من المقومات الأساسية لإنجاح العمل وتفعيله خاصة إذا كانت المؤسسة التي ينشطون فيها تعتمد منظومة قيمية موحدة وواضحة لجميع الفاعلين فيها وتؤكد على القيم الإيجابية للعمل كالكفاءة، الانضباط، الإتقان، المسؤولية، العلاقات الإنسانية، الإنتاجية...الخ.

تتكون ثقافة المؤسسة من عناصر متفاعلة فيما بينها وخلال فترة تطورها تعمل على ترسيخ عدد من القيم المتضمنة فيها لدى مجتمع العمل، غير أن تغيير هذه الثقافة ومن ثمة هذه القيم ليس بالأمر الهين نظرا لما تحتويه هذه العملية من صعوبات قد تنعكس سلبا على استقرار المؤسسة ككل، لذا فتعديل المنظومة القيمية السائدة عند الأفراد العاملين بما ينسجم وثقافة المؤسسة يتطلب استيعاب مختلف الظروف والعوامل المتصلة ببيئة العمل والبيئة المحيطة والذي يتأتى من خلال تضافر مختلف الجهود وتوحيدها لإنجاح هذه العملية الهادفة إلى ترسيخ القيم الايجابية في العمل.

---

[1] Schein (E. H), **Organizational Culture and Leadership**: A Dynamic View, Josey–Bass publishers, San Francisco,'" 1985. P 09 .

القيم في منظمات العمل:

إن نجاح المؤسسة يتوقف على كيفية استيعاب أفرادها لقيم العمل المتضمنة في ثقافتها وطريقة توظيفهم لها، لذا فالسعي التنظيمي لترسيخ القيم الإيجابية لدى الفاعلين فيها والمنسجمة مع ثقافتها الرشيدة من شأنه بلورة السلوكيات الفردية والعمليات الإدارية تبعا للمتطلبات الحديثة للتنظيم، كما يساهم من جهة أخرى في تعديل المواقف والميول السلبية للأفراد نحو العمل إلى اتجاهات إيجابية قوية مدعمة لاستمرارية المؤسسة وبقائها.

غير أن إرساء القيم الإيجابية في العمل والتأسيس لأخلاقياته يقع على عاتق الإدارة العليا باعتبار أن هذه الأخيرة "هي المسؤولة على خلق واستمرار ثقافة تؤكد على أهمية تبني السلوك التنظيمي الإيجابي لجميع العاملين طوال وقت العمل وتعلمهم كيفية المحافظة عليها"[1]، فمن خلال سلوك القادة تتشكل انطباعات الأفراد ومواقفهم داخل المؤسسة مغذية بذلك قيم العمل لديهم، كما أن لإدارة الأفراد دور بالغ الأثر في ترسيخ نوعية القيم بالمؤسسة من خلال مدى كفاءة العمليات الإدارية الممارسة في الحياة اليومية، وهنا يجدر بنا التنويه بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الثقافية والاجتماعية المشكلة لقيم الأفراد أثناء قيام هذه الإدارة بمهامها من اختيار وتعيين وتدريب وتحفيز... وتحديدها لاستراتيجياتها تعزيزا لفاعليتها، فإغفال الإدارة للثقافة السائدة حول العمل من شأنه التأثير السلبي على الاستقرار التنظيمي لأفرادها الأمر الذي ينعكس بدوره على تماسك المؤسسة ككل.

وبما أن القيم تعتبر خاصية ثقافية في جوهرها فإنها تتبلور ضمن إطار التفاعل الحاصل بين الفرد والمجتمع ومنه بين الفرد العامل والمؤسسة التي ينشط فيها حيث يظهر بذلك طابع التأثر والتأثير جلياً في هذه الخاصية، فإذا اتخذت هذه العملية التفاعلية اتجاه إيجابي فإن ذلك يعتبر دعما أساسيا لاستمرارية المؤسسة وبقائها باعتبار أن هذا الدعم يضمن كفاءة العمل ونجاحه، أما إذا حدث العكس (أي التعارض بين البيئتين) فإنه قد ينجر عن ذلك عددا من العراقيل التنظيمية والتي تظهر جليا في سلوكيات الأفراد العاملين ومواقفهم، ومن هنا يمكننا القول أن القيمة سواء

---

[1] ابتسام حلواني، **من أين يبدأ التغيير في ثقافة المنظمة**، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية حول الأداء المتميز في القطاع الحكومي المنظم من طرف معهد الإدارة العامة للمملكة العربية السعودية بين 01- 04 نوفمبر 2009، ص 17.

أكانت إيجابية أو سلبية فهي أحكام تكتسب من الظروف الاجتماعية حيث يتشربها الفرد ويحكم بها وتحدد له مجالات تفكيره وسلوكه وتؤثر في تعلمه"[1].

وفي إطار هذا السياق فإن القيم الاجتماعية والثقافية تؤثر على أداء المنظمات باعتبار أن هذه الأخيرة تستقطب مواردها البشرية من المجتمع، لذا فإن الفرد سينتقل حتما بكل خصائصه ومكتسباته - بما فيها قيمه كونها جزءا من هذه الخصائص- من المجتمع إلى المنظمة حيث تتجسد قيم العمل في أخلاقيات وأفعال وممارسات تنبثق منها مبادئ ومعايير يلتزم بها الأفراد بعد أن تترجم هذه القيم في شكل سلوكيات تؤثر بالإيجاب أو السلب على فعالية المنظمة، فماذا تعني قيم العمل إذن؟

مفهوم قيم العمل:

لقد ساهمت التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي عرفتها المجتمعات المعاصرة إلى حد كبير في تطوير مفهوم قيم العمل بعد أن اكتسب هذا الأخير معاني متعددة وأبعادا مختلفة وقيما جديدة بلورها رواد علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع أمثال أدام سميث كارل ماركس وماكس فيبر.... ومن بين التعريفات المقدمة لهذا المفهوم ما يلي:

تعبر قيم العمل عن "مدى الإيمان بالعمل"[2]، كما تشير أيضا إلى "الأهمية النسبية للعائدات والمكاسب الضمنية والصريحة التي يجنيها الفرد من خلال ممارسته للعمل الرسمي ومن خلال رؤيته الذاتية لهذا العمل، وتعتبر قيمة العمل مفهوما ديناميا لارتباطها بواقعه حيث يشكل نسق قيم العمل عند الفرد اتجاهاته الدالة على مركزية هذا النسق كما يحدد توجهات الأفراد ونوعية سلوكهم"[3]، وتعني أيضا "درجة الالتزام بالقيم الإدارية أو الفنية أو الاجتماعية"[4]، كما تدل

---

[1] عبد الهادي الجوهري، **قاموس علم الاجتماع**، ط3، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، مارس، 1998، ص 193.

[2] بوب غارات، **اثنا عشرة مقدرة تنظيمية**، تقويم الأفراد أثناء العمل، تعريب: هشام الدجاني، مكتبة العبيكات، الرياض، 2004، ص 215.

[3] اعتماد محمد علام، أحمد زايد وآخرون، **التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري**، ط1، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، الدوحة، 1995، ص 36.

[4] محمد حسن محمد حمادات، **قيم العمل والالتزام الوظيفي لدى المديرين والمعلمين في المدارس**، دار الحامد، الأردن، 2006، ص 27.

كذلك على "مجموع القيم والمبادئ التي تحكم سلوك الموظف وتوجهه وتشكل معيارا للصواب والخطأ أو الحلال والحرام ويعتبر الخروج عليها تحت طائلة المسؤولية"[1].

غير أن المتمعن لهذا المفهوم (قيم العمل) يلاحظ بأنه ينطوي على مجموعة من المعايير والمبادئ المرتبطة بالعمل والتي تحرص المنظمة على تنميتها في نفوس أفرادها وتأكيدها لهم بغية الحفاظ على تماسك البناء الداخلي لها، وبما أن قيم العمل هي مجموعة من المثاليات والمبادئ السامية التي يؤمن بها الأفراد وتحدد لهم سلوكهم الوظيفي فإن لكل منظمة قيم عمل خاصة بها تعبر عن فلسفتها في العمل وتميزها عن باقي المنظمات الأخرى، لذا من المنطقي القول أن المؤسسات الناجحة هي التي تؤكد باستمرار على القيم الايجابية التي تمكنها من تحقيق النجاح والتميز التنظيمي.

وبما أن قيم العمل تتضمن عددا من المبادئ الراسخة في نفوس العاملين والتي تشكل معيارا لحدود التعامل فيما بينهم فإنها تستند في تكوينها إلى ثقافة التنظيم بنوعيه الرسمي وغير الرسمي وإلى المعايير والمبادئ والمعتقدات الخاصة بالأفراد والمرتبطة بالبيئة الخارجة عن المنظمة حيث تتشكل اتجاهاتهم وسلوكياتهم واستجابتهم للمواقف والظروف المختلفة تبعا لنوعية القيم المتبناة، فمن خلال هذه القيم يتم توضيح حدود التفاعل بين الأفراد العاملين داخل المؤسسة الواحدة.

غير أن قيم العمل قد تكون عامل بناء أو هدم للمؤسسة، لذا فمن الضروري مراجعة المنظومة القيمية السائدة بها (المؤسسة) ومعالجة جوانب الخلل الكامنة فيها من خلال معرفة قيم الأفراد وأخلاقياتهم في العمل من منطلق أن قيم الفرد قد لا تنسجم مع قيم المؤسسة، فقيم الفرد تعكس خصائصه الشخصية وهي مستمدة من مصادر متعددة الأنساق والاتجاهات، وهنا تظهر الحاجة التنظيمية للتعرف على هذه القيم الفردية والاهتمام بها من خلال تعديل ما هو سلبي منها إلى قيم إيجابية تصب في خدمة الأهداف التنظيمية العامة، كما أن تحقيق الانسجام بين "قيم المؤسسة وأهدافها لا يمكن أن يتم إلا إذا تمكنت هذه الأخيرة من إيجاد الصيغة المناسبة التي تمكنها من الربط بين الأهداف والقيم الشخصية لعمالها وأهدافها العامة وقيمها، وبهذا تصبح قيم المؤسسة آلية من آليات الدمج والضبط الاجتماعي في آن واحد"[2].

---

[1] نفس المرجع، ص 27.

[2] محمد المهدي بن عيسى، **ثقافة المؤسسة كموجه للسلوكيات والأفعال في المنظمة الاقتصادية الحديثة**، مجلة الباحث، العدد الثالث، 2004، ص 148.

يرتبط السلوك القيادي المنتهج تنظيميا بقيم العمل ارتباطا بليغا غير أن طبيعة هذا الارتباط هي التي تحدد مدى فعالية هذه القيم، وبعبارة أخرى فإن السلوك القيادي يتأثر بنوعية القيم السائدة حول العمل، فطبيعة العلاقة بين نوعية السلوك المعتمد من قبل القادة والقيم المتبناة من طرفهم تعكس مدى فعالية العمل ككل، لذا فإن "طبيعة العلاقة البينية بين القيادة وقيم العمل والمنظمة هي التي تحدد مدى سلامة وصحة البناء الذي يجمعها"[1]، وما من شك أن المؤسسات تعكس ثقافتها التي تميزها عن غيرها من خلال قيم العمل البارزة في سلوك القادة باعتبار أن هذه القيم تعمل على بلورة السلوكيات التنظيمية للأفراد العاملين وهي بذلك تمثل عنصراً مهماً من عناصر التحكم في اتجاهات هذا السلوك وتعديله.

وعلى هذا الأساس فإن التباين بين قيم الفرد وقيم المؤسسة من شأنه تشتيت جهود الطرفين (الفرد والمؤسسة) وما لذلك من انعكاسات سلبية على استقرار التنظيم ككل، "فعدم الموائمة بين قيم الفرد وأهدافه الشخصية من جهة وبين قيم المؤسسة وأهدافها العامة من جهة ثانية تؤدي في معظمها إلى تصادمات تنظيمية وإلى "صراعات قيمية بين جماعات العمل أو بين أنساق القيم لدى الفرد نفسه فيتردد في ماهية النسق القيمي الذي يجب أن يغلبه على آخر". [2]

تفاعل القيم في المؤسسة الجزائرية:

من المؤكد أن انتماء الفرد إلى مؤسسة ما ناتج عن ارتباطه بها في علاقة عمل، غير أن طبيعة هذا الارتباط تترتب عنها قيم مهنية معينة تنتج فيما بعد ممارسات وسلوكيات تنظيمية مختلفة، وبالنظر إلى ظروف نشأة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وعوامل تطورها فإن هذه الأخيرة أصبحت كمجال لتفاعل الأنساق القيمية لمجتمع العمل وهو ما ميزها عن غيرها من المؤسسات الغربية وحتى الشرقية من حيث مدى انسجام بناءها الداخلي مع طبيعة عملها واستراتيجياتها ونوعية ثقافة العمل بها من جهة ومن جهة أخرى كيفية احتوائها لأفرادها من حيث مدى قدرتها على تحقيق التوافق بين قيمها التنظيمية وقيمهم الشخصية وانعكاس كل ذلك على درجة تكيفهم واستقرارهم ضمن بيئة العمل بها.

---

[1] مشاعل بنت ذياب العتيبي، **الإدارة بالقيم وتحقيق التوافق القيمي في المنظمات**، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية حول الأداء المتميز في القطاع الحكومي المنظم من طرف معهد الإدارة العامة للمملكة العربية السعودية بين 01- 04 نوفمبر 2009، ص 13.

[2] نفس المرجع، ص 15.

فالمؤسسة الجزائرية تعتبر كتنظيم حديث النشأة إذا ما قورنت بنظيراتها الغربية التي اضطلعت بدور هام وبالغ في تطوير مجتمعاتها وتحديثها، بينما المؤسسة الجزائرية فقد عايشت عدة تغيرات تنظيمية أفرزتها الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للبلاد وجعلتها تنمو بطريقة مغايرة لطريقة نمو المؤسسات الغربية وهذا من حيث كثرة المظاهر السلبية التي طبعتها والتي تجلت على وجه الخصوص في ممارساتها وعملياتها الإدارية من جهة وفي سلوكيات وتصرفات أفرادها من جهة أخرى.

لقد عايشت المؤسسة الجزائرية عدة مراحل وتجارب تنظيمية أدخلت عليها تحولات وتغيرات مختلفة ليتبين فيما بعد أن هذه المؤسسات تعاني من صعوبات كبيرة في تجسيد أهدافها المسطرة ميدانيا وهو ما عرقلها عن تحقيق الفعالية الاقتصادية حيث تجلت هذه المشكلات في صعوبة التجاوب الفعلي لأفرادها مع متطلبات العمل التنظيمي وثقافته العقلانية، وبما أن هذه الثقافة هي نسقا منسجما من المفاهيم العامة ومنظومة قيمية راسخة يتبناها مجتمع العمل ويؤمنون بها إلا أن احتكاكها (ثقافة المؤسسة) بثقافة البيئة المحيطة خاصة البيئة الاجتماعية والثقافية ساهم إلى حد كبير في تشكيل قيم الأفراد العاملين بها باعتبار "أن بعض مقومات تلك الثقافة (غير التنظيمية) لا تخدم العمل التنظيمي العقلاني ولا تتفق مع تطلعات التنمية وجهودها الحثيثة نحو التطور[1]، هذه الوضعية أنتجت إخلالا كبيرا بقيم العمل وعملت على تدهورها وانهيارها وهو ما سمح بتنامي العديد من القيم السلبية غير المنسجمة وتطلعات المؤسسة الجزائرية الناشئة بل وتعيق سير عملها الجاد.

وبما أن المؤسسة الجزائرية هي نسق مفتوح على بيئتها المحيطة فإنها أصبحت كمجال لتفاعل عدة أنساق قيمية (تنظيمية وفردية)، لذا فهي اليوم أمام حتمية توحيد جميع هذه الأطر القيمية ضمن منظومة واحدة وهادفة تؤكد على الجوانب الإيجابية التي من شأنها تعزيز فعاليتها ومن ثمة بقائها.

فقيم العمل لها دور بالغ الأهمية في تحقيق استقرار المؤسسات الاقتصادية وضمان تكيف أفرادها فيها وانسجامهم مع خصوصياتها نظرا لما تتضمنه من معايير ومبادئ مستمدة من ثقافتها المؤسساتية الرامية إلى بلوغ سبل التميز والنجاعة الاقتصادية، حيث تسهم هذه القيم في توجيه الأفعال والميول والاتجاهات والمواقف ضمن الظروف التنظيمية المختلفة وتقويمها تبعا لما يخدم الأهداف العامة ومن شأنها أيضا تقويض مسببات التنافس والصراع بين الأفراد وجماعات العمل،

[1] ابتسام عبد الرحمان حلواني، مرجع سابق، ص 04.

ومن خلال هذه القيم دائما تنشر المؤسسة رسالتها وتسطر أهدافها وتحدد استراتيجيات عملها وآليات نموها وتطورها وعن طريق التنمية المستمرة للقيم الإيجابية يتحدد مستقبلها، وعليه فإن هذه القيم هي أساس بناء وإرساء ثقافة مؤسساتية ذات اتجاه إيجابي مستقبلي.

في حين أن القيم الفردية تفرزها البيئة المحيطة لبيئة العمل وهي ذات تأثير عميق على تصرفات الأفراد وعلى أدائهم الوظيفي ومنه على أنشطة المنظمة ككل، ولا يقتصر تأثيرها على السلوكيات التنظيمية فحسب بل يمتد حتى خارج محيط المؤسسة، ذلك أن القيمة هي ما يعتبره الفرد مهماً في حياته - الشخصية والمهنية- ويعمل جاهدا على جعل سلوكياته وأفعاله متوافقة تماما ومنسجمة مع ما يتبناه من قيم ويؤمن بها.

انعكاسات التفاعل القيمي في المؤسسة:

إن التفاعل القيمي في مؤسسات العمل قد يؤدي إلى توافقها كما قد يزيد من تصادمها، فالفرد المنتمي إلى مؤسسة ما يجد نفسه أمام أطر قيمية متباينة ودور المؤسسة هنا يكمن في احتواء هذه الأنساق وجعلها منسجمة مع النسق القيمي المؤسساتي العام تأكيدا للأهداف المشتركة وتعزيزا لاستراتيجيات التنظيمية العامة، فتوافق القيم يعكس مستوى الانسجام بين قيم مجتمع العمل داخل المؤسسة الواحدة خلال فترة زمنية محددة، واتساق القيم هو "مجموعة القيم المتساندة بنائيًا والمتباينة وظيفيا داخل إطار ينظمها ويرسم لها تدرجا خاصا، ويتطلب التوافق أن يشترك الفرد مع باقي أفراد التنظيم في قدر معين من القيم والأفكار والمعتقدات ويتأثر ذلك بعاملين هما: البيئة والفرد نفسه حيث يتبادلان عمليات التأثير والتأثر"[1]، وكلما تمكنت المؤسسة من تحقيق هذا التوافق القيمي انعكس ذلك بالإيجاب على درجة تماسكها واستقرارها.

وعادة ما يضفى انسجام قيم الأفراد فيما بينهم وتطابقها أو تقاربها على الأقل مع قيم المؤسسة التي ينتمون لها مزيدًا من الحيوية والتميز وهذا من حيث ارتفاع مستويات الرضا الوظيفي والانتماء التنظيمي ومنه الاستقرار الإيجابي في العمل.

وهنا يبدو لنا جليا الدور الذي تحتله القيم في تحقيق التوازن الوظيفي للفرد، غير أن تفاوت الأنساق القيمية وتباينها من شأنه التأثير السلبي على نجاعة المؤسسة، فتناقض القيم يعكس عدم اتساق المنظومة القيمية وعدم توائمها بالمؤسسة وهو ما يترتب عليه تصادم قيم الأفراد

[1] برنامج الدرجة الممتازة للإدارة العليا، **الثقافة التنظيمية والقيم الإدارية وصراع الحضارات**، وثيقة الكترونية من نوع pdf.

فيما بينها وتعارضها مع غايات وأهداف المؤسسة بوجه عام الأمر الذي يطرح لنا مسألة التأثيرات التفاعلية للأنساق القيمية في المؤسسة الجزائرية والذي يبدو جليا في كثرة الصراعات الظاهرة والكامنة بين أعضاء المستويات التنظيمية بوجه عام.

التناقض القيمي في المؤسسة:

بالنظر إلى أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ونتائجها المحققة طيلة مسيرتها التنموية وحسب تأكيدات العديد من الباحثين الأكاديميين* في الجزائر، فإن هناك إجماع شبه كلي على أن هذه المؤسسات تعاني صعوبات كبيرة في تحقيق أهدافها وغاياتها والتي انعكست سلبا على فعاليتها الاقتصادية، ولعل من بين الصعوبات التي تواجهها مشكل تصارع الأنساق القيمية فيها والناتج في أصله عن نوعية ثقافة العمل السائدة بها والتي لا تسهم بفاعلية في تنمية قيم أفرادها بما ينسجم والقيم العقلانية للعمل فيها الأمر الذي أعاقها على احتوائهم الفعلي بطريقة إيجابية من جهة ومن جهة أخرى عجزت على التكيف الجاد مع المستجدات والظروف المحيطة بها.

لقد انتشرت ثقافة خاصة داخل المؤسسة الجزائرية تعكس نوعية القيم الشائعة فيها حيث سادت القيم المادية والمنفعية على حساب القيم الإيجابية للعمل وانتشرت القيم التقليدية الهشة محل القيم العقلانية كما ظهرت سلوكيات التظاهر ببعض القيم الدينية والمغالاة فيها مع التمسك ببعض العادات والتقاليد الاجتماعية غير المرتبطة بالعمل داخل مكان العمل، ومن ثمة انتشرت قيم لدى الرؤساء تؤكد في مجملها على قلة المسؤولية والوعي بمحتوى ومتطلبات الدور الممارس وهذا من حيث عدم التصرف الجاد لمعالجة الانحرافات المهنية، كما انتشرت أيضا قيما لدى العاملين ترسخ لاستمرارية السلبية خاصة فيما يتعلق بالميول والاتجاهات والسلوكيات. . .

وفي هذا الإطار كشف بوفلجة غيات في دراسة له حول القيم التقليدية ومتطلبات التنظيم الحديث عن العوامل المؤثرة على الفعالية الاقتصادية للمؤسسة الجزائرية مشيرا بذلك إلى عدد من المظاهر التي عرقلت سير عملها الجاد "كالنظرة التقليدية للعمل وعدم احترام الوقت وعدم

* في المجال السوسيولوجي أنظر إلى أطروحات كل من: محمد السويدي، محمد بومخلوف، طاهر بوشلوش، نور الدين بومهره، سعد بشاينية إسماعيل قيرة. . . وفي المجال الاقتصادي أنظر مثلا: ناصر دادي عدون، علي عبد الله. . . أما في المجال السيكولوجي فارجع إلى كتابات كل من عبد الحفيظ مقدم، مصطفى عشوي، بوفلجة غياث. . .

المواظبة على العمل وكذا الطابع الثقافي للقيادة والصراع إلى جانب إهمال إجراءات الأمن والوقاية"[1] الأمر الذي أكد مدى التأثير الكبير للقيم الثقافية والاجتماعية على قيم العمل.

إن القيم السائدة في مؤسساتنا الاقتصادية هي محصلة تطور المجتمع الجزائري عبر مسارات متعددة أهمها: مرحلة الاستقلال وما تضمنته من تشريعات منظمة لسير العمل المؤسساتي كالتسيير الذاتي والتصحيح الثوري والتسيير الاشتراكي وإعادة الهيكلة والاستقلالية ثم الخوصصة، غير أن هذه التغيرات التنظيمية المصاحبة لتطور هذه المؤسسات طغى عليها الطابع الإيديولوجي أكثر من الجانب الأدائي الأمر الذي سمح بانتشار عدة قيم سلبية جعلت هذه المؤسسات تواجه لوحدها نتائج إهمال مختلف الأبعاد المرتبطة بالجانب الإنتاجي والأدائي والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند صياغة الاستراتيجيات التنظيمية خاصة البعد الثقافي وما يحمله من انعكاسات متفاوتة التأثير على كفاءة المؤسسة وفعاليتها.

فغياب ثقافة عمل تقوم على ترسيخ القيم الإيجابية داخل المؤسسة الجزائرية قد تعتبر من بين أسباب الأزمة التنظيمية التي عرقلت تكيفها الفعلي مع التغيرات السريعة والحاصلة على عدة مستويات، ذلك أن الثقافة الإيجابية هي التي تمكن المؤسسة من الانسجام مع المستجدات التنظيمية التي قد تطرأ عليها وتساعدها على التكيف السريع مع التطورات الحاصلة في محيطها.

إن المشكلات السائدة في تنظيمات العمل الجزائرية لا يمكن فصلها عن تعدد الأطر القيمية المتفاعلة مع ثقافتها حيث امتزجت بها وشكلت منظومة قيم حول العمل تؤكد سلبية الأفعال والتصرفات داخل المؤسسة الواحدة والتي برزت بشدة في سلوكيات الأفراد العاملين بها على مختلف فئاتهم المهنية، فإذا كانت هذه الانحرافات التنظيمية المنتشرة تستهدف تحقيق مصالح شخصية بطريقة غير شرعية متصلة بفئات معينة من الأفراد العاملين بها والذين يتسع أو يضيق نفوذهم الوظيفي تبعا لطبيعة الصلاحيات الممنوحة لهم من طرف المنصب الممارس فإن ذلك يؤكد جليا للعيان مدى ارتباط هذه السلبيات مع قيم الأفراد الأمر الذي يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في النسق القيمي السائد بالمؤسسة بما يتماشى ومتطلبات التنظيم الحديث، ذلك أن تطوير مؤسساتنا وتحديث نظم التسيير بها وجعلها في مستوى الكفاءة والفعالية والرشد التنظيمي المطلوب يستوجب مراجعة مختلف الأنساق القيمية المتصلة بها من حيث إدراك الأطر الفكرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للفرد العامل وتعديلها تبعا لما ينسجم والخصوصيات المحلية لها.

---

[1] بوفلجة غياث، **القيم الثقافية والتسيير**، ط02، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2003، ص 27- 33.

لقد سيطرت قيم واتجاهات ومعايير ذاتية في الوسط التنظيمي الجزائري محل القيم والاتجاهات الموضوعية العقلانية وهو ما أدى إلى انتشار ممارسات عشوائية غير مدروسة أثرت سلبا على الكفاءة التنظيمية وعلى نجاعة العمل حيث أصبح هذا الأخير وكأنه عبئا كبيرا لا يمكن للفرد التجاوب معه إلا بالتحايل فيه والمراوغة أثناء أدائه، فالقيم السلبية على مستوى الأفراد تجلت على وجه الخصوص من خلال "نقص الدافعية نحو الإنجاز وانخفاض الإنتاجية، ضعف كفاءة الأداء، عدم الانضباط الوظيفي، قلة المسؤولية واللامبالاة تجاه العمل، وإهدار الموارد. . . الخ، أما على مستوى المؤسسة فيمكن تحديد بعض هذه القيم الشائعة فيها من خلال سوء التسيير المتجلي في غياب المبادئ والقيم، عدم القدرة على التنبؤ والبطء في اتخاذ القرارات بصفة مستمرة أو إصدار قرارات بصفة متكررة، سيطرة غير الأكفاء، فاعلية التنظيمات غير الرسمية، والجمود في العمليات. . "[1].

لا أحد ينكر أن المؤسسة الجزائرية تنشط اليوم في بيئة تنظيمية قائمة على أساس المنافسة والتحدي وفرض النفس، وهذا ما يفرض عليها ضرورة تحقيق الانسجام الفعلي مع متطلبات العمل التنظيمي الجاد من خلال إعادة النظر في عدد من السلوكيات والتصرفات الفردية وكذا الممارسات والعمليات الإدارية والتي أكدت ارتباطها واحتكامها إلى افتراضات واتجاهات اجتماعية وثقافية تقليدية، أما السبيل الفعلي لاستدراك هذه الوضعية هو التبني الجاد لمنظومة قيمية إيجابية حول العمل والسعي المتواصل لترسيخها في نفوس جميع الفاعلين التنظيميين دون استثناء.

هذه الوضعية التي آلت إليها المؤسسة الجزائرية –حسب وجهة نظرنا- ناتجة عن غياب الميكانيزمات التنظيمية الفعالة والجادة لمعالجة الانحرافات الصادرة عن جميع الفاعلين التنظيميين بالمؤسسة من مسؤولين وعمال من جهة ومن جهة أخرى افتقاد هذه المؤسسات إلى نسق تصوري متكامل ومنسجم في مكوناته وخصائصه وجاد وفعال في تطبيقه وقادر على فهم واحتواء القيم غير التنظيمية وبلورتها بطريقة إيجابية ومن ثمة توظيفها تبعا لمتطلبات العمل التنظيمي الحديث ومقتضياته خاصة إذا علمنا أن التصحيحات الجذرية التي أجريت على مستوى هذه المؤسسات لم تجدي نفعا في النهوض بها، فالضرورة هنا تقتضي التعجيل لإيجاد السبل الكافية التي من شأنها تعزيز استقرار الأفراد مع النسق القيمي المؤسساتي وانسجامهم وفق خصائصه.

---

[1] الفضيل رتيمي، **المنظمة الصناعية بين التنشئة والعقلانية**، الدراسة النظرية، الجزء الأول، طا، بن مرابط للنشر والتوزيع، البليدة، الجزائر، 2009، ص 237.

عوامل تشكل القيم في المؤسسة:

الحديث عن قيم العمل في الوسط التنظيمي الجزائري يقودنا إلى الحديث عن محددات انتشار الظاهرة ومسبباتها، فهناك من ربط هذه الوضعية "بطبيعة تشكل البناء الاجتماعي الداخلي للمؤسسة وطبيعة الممارسات التي تتم بها بدليل التفاوت الموجود بين مؤسسة وأخرى في مدى قدرة كل منها على تجاوز أزمتها وتحقيق أهدافها بأكثر فاعلية ونجاعة"[1]، وهناك من أرجعها إلى "التركيبة النفسية التي تحكم سلوك الفرد والمجتمع وكذا مجموع القيم والأفكار والتقاليد الموروثة في المجتمع"[2]، كما يمكن إرجاعها أيضا إلى الخصائص الفردية في حد ذاتها، وعموما يمكن حصر هذه العوامل في النقاط التالية:

01-العامل الإيديولوجي:

إن الصعوبات التي عرفتها المؤسسة الجزائرية منذ بداية نشأتها جعلتها محورا أساسيا في اهتمامات الدولة وإستراتيجيتها التنموية، ونظرا لتعاقب السياسات التنموية عليها* دخلت في تناقضات داخلية وخارجية جعلتها تفتقر إلى الشروط الموضوعية الواجب توفرها في المؤسسة الاقتصادية الناجحة.

---

[1] محمد المهدي بن عيسى، **ثقافة المؤسسة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005، ص 05.

[2] الفضيل رتيمي، مرجع سابق، ص 239.

* انتقلت التنظيمات الجزائرية بين أنماط متتابعة من التسيير حيث ميزتها تجربة التسيير الذاتي الممتدة بين 1963- 1965 والتي حددها المرسوم رقم 63- 95 الصادر في 1963/03/22 الذي يثمن تسيير المؤسسة ذاتيا من طرف العمال، غير أن هذه المرحلة كان لها الدور الكبير في إنشاء العديد من الشركات الوطنية بين سنوات 1965- 1971 لتظهر بعد ذلك تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات والمتضمنة في الأمر رقم 71- 74 المؤرخ في 1971/11/16 والتي هدفت إلى إعادة تنظيم العلاقات بين العمال والمسيرين داخل المؤسسات وأكدت على أهمية دور العامل في الإدارة والتسيير من خلال مشاركته الوظيفية، أما إعادة هيكلة المؤسسات فقد جاءت في المرحلة الثالثة من مراحل تطور المؤسسة العمومية بعد صدور الأمر رقم 242- 80 المؤرخ في 1980/10/04 الهادف إلى تحقيق جملة من الطموحات أهمها: تشجيع اللامركزية وتشجيع المبادرات الفردية وكذا تعميق التطبيق الفعلي للتسيير الاشتراكي، بينما استقلالية المؤسسات فقد جاءت في المرحلة الرابعة من مراحل تطور المؤسسة العمومية بعد صدور القانون رقم 88- 01 المؤرخ في 1988/01/12 والتي اعتبرت كمحاولة لتثمين لامركزية التسيير بإعطاء المؤسسة استقلالية تنظيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع المؤسسات الأخرى بعد تطهيرها ماليا، وفي 1995/08/16 وبناء على الأمر رقم 95- 22 تم التحول إلى نمط جديد من أنماط التسيير المتمثل في خوصصة المؤسسات الوطنية وهو ما يفرز بدوره تغيرا للقيم السائدة في كل نمط من هذه الأنماط.

فالتحولات العميقة التي شهدها المجتمع الجزائري في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. . . والسياسات الإصلاحية التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية وما صاحبها من عمليات وممارسات تنظيمية عملت على ترسيخ ثقافة خاصة في نفوس الأفراد العاملين بها حيث طبعتها اتجاهات ومواقف سلبية إزاء العمل، هذه الثقافة هيكلتها الخيارات الكبرى للسياسات التنموية المنتهجة من قبل النخب السياسية وغذتها تناقضات البناء الاجتماعي والثقافي للنسق الكلي (المجتمع) وهو ما حال دون انسجام هذه المؤسسات مع التطورات التنظيمية الحاصلة في المؤسسات الاقتصادية الناجحة.

فنوعية القيم السائدة فيها - المؤسسة الجزائرية- مردها نوعية الثقافة المنتهجة فيها والتي تعتبر كمحصلة تطور ثقافي للمجتمع الجزائري عامة والمؤسسة الاقتصادية خاصة عبر مراحل تطورها التاريخية بداية من مرحلة الاستقلال وما تضمنته من تشريعات وتنظيمات في مجال تنظيم العمل المؤسساتي والتي عرفت بدورها تحولات مميزة طبعتها مواثيق التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي وصولا إلى المراحل الإصلاحية، كل هذه التحولات خلقت عدم الانسجام بين القيم العمالية وبين القيم الإدارية والتنظيمية بوجه عام.

لقد طغى الطابع الإيديولوجي والقانوني على كل مرحلة من مراحل تطور المؤسسة الجزائرية أكثر من الطابع الأدائي حيث تركز اهتمام النخب الإدارية العليا على الجانب الاجتماعي مع إهمالهم شبه الكلي للجانب الاقتصادي ودوره في تعزيز الأهداف والاستراتيجيات العامة، فثقافة العمل بهذه المؤسسات تركزت حول إصدار القوانين المتتالية واستيراد نماذج أجنبية خاصة بالتسيير غير منسجمة تماما مع الثقافة العمالية البسيطة والمنحدرة في أغلبها من أصول ريفية ومحافظة على قيمها التقليدية النابعة من التعاليم الإسلامية الحنيفة وهي في نفس الوقت تفتقد كثيرا للقيم العقلانية الخاصة بالتنظيم الصناعي*، وفي هذا الصدد يرى بوفلجة غيات أن الجزائر "ورثت بعد استقلالها نمطا غربيا في تسيير التنظيمات ثم تحولت إلى تطبيق نمط اشتراكي ثم عادت أخيرا إلى التفتح على العالم من خلال اقتصاد السوق في حين بقيت قيم واتجاهات المسيرين على حالها ولم تساير التغير في أسلوب التسيير"[1]، وعليه فالمؤسسة الجزائرية لم تسعى لتأسيس منظومة قيمية موحدة

* للاستفادة أكثر حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى: جمال غريد، **العامل الشائع**، عناصر للاقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري، العمل أشكال وتمثلات، مجلة إنسانيات، العدد رقم1 ، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، ربيع1997 .

[1] بوفلجة غياث، **القيم الثقافية والتسيير**، مرجع سابق، ص 52.

وفاعلة تعمل على تعميق القيم الإيجابية للعمل في نفوس الأفراد كالاعتماد المتبادل بين مجتمع العمل داخل المؤسسة الواحدة، المشاركة الجماعية في صنع وتنفيذ القرارات، تثمين روح المبادرة والابتكار، وتعزيز الانتماء التنظيمي. . . الخ كقيم سامية لثقافة مؤسساتية فاعلة.

وبما أن القيادات السياسية والخطابات الرسمية كانت تؤكد في كل مرة على مركزية التسيير المنبثقة من التوجهات الاشتراكية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة فإن هذه الايديولوجيا أثبتت مرارا عدم موائمتها مع التطلعات المستقبلية لهذه المؤسسات الناشئة، ذلك أن مركزية التسيير عادة ما تميل إلى تأجيل العمليات الإدارية وبطئ وتيرة أداء العمل كما أنها تنكر على الأفراد حق المشاركة في وضع القواعد واللوائح التي تطبق عليهم وتحد من مبادراتهم الفردية، ومن هنا كان "سلوك كبار الموظفين المستمد من جذور البيروقراطية الممتدة في الوزارات والمديريات المركزية التي يعملون بها يمثل إغراء لبناء وتشييد إمبراطوريات جديدة بعد تركيز كل الاختصاصات والقرارات والأعمال لديهم، ومن ثم تصبح القرارات والأعمال الإدارية خاضعة للأشخاص وليس لمقتضيات اللوائح والنظم العامة"[1].

إن المراحل التنظيمية التي طبعت المسيرة التنموية للمؤسسة الجزائرية تطلبت في كل مرة تغيير الذهنيات مع تغير أساليب التسيير والإستراتجيات المتبعة بغية تحقيق الانسجام والتكيف مع الظروف الجديدة، لكن ذلك كان دون مراعاة قيم الأفراد واتجاهاتهم نحو العمل والمؤسسة الأمر الذي عمل على تباين الأنساق القيمية في المؤسسة الواحدة عوضا عن توحديها.

فخلال مرحلة التسيير الاشتراكي أولت العناية السياسية أهمية كبرى للتسيير المركزي للمؤسسة حيث سعت جاهدة إلى إحلال القيم والمبادئ الاشتراكية وترسيخها في كل خلايا المجتمع الجزائري، غير أن ترسيخ هذه القيم ساهم إلى حد كبير في تنامي عقلية البايلك وما صاحبها من ظواهر سلبية لا تعد ولا تحصى في شتى المجالات والتي انعكست بدورها على كفاءة المؤسسة وفعاليتها.

أما فترة إعادة الهيكلة فقد أهملت المؤسسة فيها دور وأهمية قيم العمل في تفعيل دورها الاقتصادي والتنموي واكتفت بالتنظيم الداخلي لها وهذا بتطهيرها ماليا، وبناءا عليه فإنه وفي إطار هذه الايديولوجيا دائما فإن المؤسسة الاقتصادية أهملت جانبا مهما من جوانب التنمية وهو النسق القيمي الأمر الذي فسح المجال واسعا أمام تنامي عددا من السلبيات بالظهور عند

---

[1] بومدين طاشمة، **التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي**، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان، 2012، ص 08.

مجتمع العمل كالإهمال، التكاسل، التطفل، الاتكال، اختراق قواعد العمل، التمركز حول الذات، الاهتمام بالشكليات، طغيان المصالح الشخصية، الاعتماد على الدولة، إهدار الوقت، عدم الإقبال على العمل، انخفاض الإنتاجية. . . الخ.

لقد برزت القيم الاقتصادية أكثر بعد الإعلان الرسمي عن التوجه نحو عملية الخوصصة، ذلك أن هذه العملية عرفت تسريح أعداد كبيرة من العمال تأثرت من خلالها أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية إلى حد كبير بعد انخفاض قدرتهم الشرائية وهذا أمام ارتفاع أسعار السلع الضرورية خاصة المواد الغذائية منها الأمر الذي ألقى بتأثيراته على الأسر الجزائرية خاصة تلك الأسر البسيطة منها والمعتمدة على الدخل الشهري فقط.

فالاعتماد على الخوصصة في تسيير المؤسسة الاقتصادية أوجد قيما أثرت سلبا على سلوكيات المسيرين والعمال على حد سواء، ذلك أن هذه العملية التي اعتبرت إصلاحية فرضت في بعض الأحيان نمط تسييري تسلطي ألغى دور العامل في تسيير منصب عمله الأمر الذي أحدث مسافة اجتماعية فاصلة بين المسيرين والعمال عمقت شعور الطرف الثاني (العمال) بالتهميش.

وعليه يمكن القول أن سياسة الإصلاحات المنتهجة في الجزائر كانت كضرورة حتمية هدفت إلى تحقيق نجاعة المؤسسة الجزائرية بالدرجة الأولى، غير أن الشيء الملاحظ على هذه السياسات المطبقة وما حملته من إيجابيات وسلبيات لم تراعي على الإطلاق تأثيرات البيئة المحيطة لبيئة العمل والمتمثلة خاصة في الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فمن المؤكد أن التطبيق الآلي للنماذج التسييرية الناجحة في الدول الأجنبية لا يحقق نفس النتائج في المؤسسات المحلية ذات الخصائص المحلية أيضا باعتبار أن خصائص المؤسسة الأجنبية مستمدة من واقع المجتمع المتواجدة فيه والمختلفة تماما عن خصائص المجتمع الجزائري المتميز بثقافته العربية والإسلامية المغايرة تماما لثقافة هذه المجتمعات الأجنبية من جهة ومن جهة ثانية اتسامه بطابعه الفلاحي أكثر من التصنيعي.

02- العامل التنظيمي:

تتميز أغلب المؤسسات العمومية الجزائرية بتنظيمها البيروقراطي المعتمد على التسلسل الهرمي الشديد للمراكز الوظيفية والتوزيع الكبير للأدوار والمهام، غير أنه ما يلاحظ على هذا النوع من التنظيمات تأثرها بعدد من العوامل ككبر حجم المؤسسة وكثرة عدد عمالها، فكلما ازداد حجم المؤسسة ازداد تعقيدها وكثرت معوقاتها الوظيفية كصعوبة الاتصالات بين مختلف الفاعلين فيها وغموض القوانين وتذبذب العلاقات وتعاظم شعور الأفراد بالاستياء والتذمر ومنه بالاغتراب في محيط العمل، وهو ما يعكس صعوبة التكيف والاستقرار الفعلي مع خصائص التنظيم ومتطلباته، كما أن عدم إشباع بعض الحاجيات الوظيفية للأفراد

العاملين خاصة الحاجيات العليا منها كالتقدير والترقية والمشاركة على سبيل المثال خلق لديهم صعوبة في التجاوب الفعلي للدور الممارس وهذا ما عمل على تضييق عملية التفاعل الإيجابي داخل هذه المؤسسات وضعف من العلاقات الإنسانية فيها، ولعل هذه التعقيدات البيروقراطية عملت على الترسيخ القوي للقيم البيروقراطية المعرقلة لفعالية المؤسسة عوضا عن السعي نحو تأسيس نسق قيمي موحد وتعميقه في نفوس الأفراد خدمة للأهداف العامة.

إن تضخم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أوجد بيروقراطية تنظيمية متميزة بطابعها المرضي (السلبي) بالمفهوم الكروزيي نظرا للتعثرات الحاصلة على مستوى الجانب التنظيمي والمتعارضة تماما مع تطلعات المؤسسة الناجحة، ذلك أن انتهاج النموذج البيروقراطي في التسيير والقائم على تنميط الإجراءات التنظيمية وعلى آلية الممارسة الإدارية وتقسيم العمل أنتج تضخما كبيرا على مستوى الأجهزة الإدارية قياسا بحجم وحداتها وحولها إلى أجهزة هشة، لذلك نمت الأعراض المرضية للبيروقراطية داخل مؤسساتنا في جانبيها الإداري والسلوكي.

فعلى مستوى الجانب الأول ونظرا لتعاظم دور الدولة في تسيير هذه المؤسسات إلا أن ذلك حصن أجهزتها البيروقراطية من المساءلة والحساب رغم مظاهر الاختلال فيها "كالإفراط في الرسمية والشكلية والجمود ومقاومة التغيير والتمركز حول الذات وتحويل الوسائل إلى غايات، حيث أصبحت الكثير من المؤسسات تعالج مشكلات الإدارة البيروقراطية فيها باستصدار المزيد من اللوائح والضوابط القانونية. . . وبهذا امتدت جوانب الحلقة الخبيثة أو المفرغة - التي أشار إليها ميشال كروزيه- إلى عمليات الإصلاح الإداري ذاتها"[1]، أما على مستوى الجانب الثاني (السلوكي) فقد ازدادت الأعراض المرضية داخل المؤسسة مع تزايد الجهود والموارد الموجهة لتنمية العمليات الإدارية وممارساتها من حيث ضعف الأداء المرتبط بجانبيه التسييري والإنتاجي باعتبار أن الجانب الأول تميزه الأساليب والإجراءات الروتينية والمتسمة بطابعها الجامد والمعقد والمساعد على انتشار مظاهر الفساد الإداري واستفحالها كاستغلال المال العام واستغلال الوظيفة العامة والرشوة والاختلاس وشيوع ظواهر المحسوبية والمحاباة وتبادل المنافع. . . في حين أن الجانب الثاني شهد انخفاض محسوس في إنتاجية العمل وكفاءته بعد أن طغت عليه ظواهر الإهمال والتسيب والتراخي. . . الأمر الذي يفسر مدى افتقار الفئات المسيرة إلى استراتيجيات فاعلة موجهة نحو تنمية وتطوير القيم الإيجابية للعمل عند مختلف الفئات المهنية المتواجدة بالمؤسسة.

إن قيم العمل السائدة في المؤسسة الجزائرية هي نتيجة صراع متواصل بين عدة فئات تنظيمية متباينة فيما بينها من حيث نوعية القيم التي تتبناها تجاه العمل، وهذا ما أوجد تحالفات طبقية

[1] نفس المرجع، ص 06.

تقوم على تقوية روابط العلاقات الشخصية وتعظيمها خدمة لمصالحها الخاصة والمنافية تماما لعلاقات العمل المؤكدة للأهداف العامة، بمعنى أن كل فرد غير منتمي إلى هذه التحالفات الطبقية تهمش مصالحه ولا تأخذ بعين الاعتبار بغض النظر عن كفاءته المعرفية والمهنية، وهو ما ساعد إلى حد كبير على توظيف القيم البيروقراطية السلبية وتغذيتها خاصة عند الفئات المسيرة عوضا عن توظيف القيم البيروقراطية الرشيدة التي تطمح إلى بلوغها والتي تؤكد على قيم العقلانية والرشد والكفاءة من خلال الامتثال الايجابي لقيم المؤسسة واندماجه فيها.

وبغض النظر عن تعقد الأنساق القيمية المتواجدة في المؤسسة الجزائرية وتعارضها فإن مؤسساتنا قائمة على تواجد ثقافتين متعارضتين هما ثقافة الفئة المسيرة والتي رغم حداثتها وارتباطها بالفكر الغربي إلا أنها أسست لقيم هشة وعلاقات عمل متذبذبة وقواعد جامدة، بينما الفئة الثانية التي تحمل ثقافة تقليدية محلية ومنتشرة عند باقي مجتمع العمل المتواجد في قاعدة الهرم الإداري والتي أثبتت دوما تمسكها الشديد بمنصبها وولائها له على حساب الولاء والانتماء للمؤسسة، أما الفئات القيادية الوسطى والمتمركزة في وسط السلم الهرمي للتنظيم فإنها تتواجد بين ثقافتين متناقضتين هما الثقافة الخاصة بالنخبة الإدارية العليا والثقافة العمالية محاولة بذلك تحقيق الانسجام القائم بين عقلانية قيم الإطارات المسيرة ومنطق الفئة الدنيا المنفذة وهذا أثناء التعامل اليومي معهما، لذا فالاحتواء الإيجابي للقيم المتعارضة من خلال تقريب الثقافات المتناقضة أو توحيدها من شأنه الترسيخ لقيم عمل جديدة تضمن تماسك المؤسسة واستقرارها.

وبما أن المؤسسة الجزائرية تعاني من عدة انحرافات تنظيمية فإن هذه الوضعية سمحت بانتشار عدد من القيم السلبية حول العمل ترجمته مجموعة من الممارسات التنظيمية والمواقف والاتجاهات والسلوكيات الفردية، فعلى المستوى التنظيمي تشهد هذه المؤسسات تذبذب العلاقات الاجتماعية في العمل وتراجع مستوى أداء الأدوار المختلفة وقلة تساندها بالكفاءة المطلوبة تنظيميا وقلة كفاءة العمليات الإدارية وصعوبة التعامل مع المشكلات الإدارية وانعدام المرونة التنظيمية وعدم وضوح المسؤوليات وقصور قنوات الاتصال وغياب الدور الفعلي للنقابة أمام كثرة الشكاوي العمالية وتدني المعنويات وضعف الإنتاجية وعدم إشباع الحاجات العمالية وعدم ملائمة ظروف العمل وشروطه والتوزيع غير العادل للأدوار وعدم الالتزام بالأهداف العامة والإخلال بالالتزامات المهنية واختراق قواعد العمل والحضور الرمزي إلى مكان العمل وهدر الوقت. . . الخ، هي كلها مظاهر عرقلت السير الطبيعي للمؤسسة وزادت من تدهور أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يشير إلى أن الإستراتيجية التنظيمية قائمة في الأصل على افتراضات وهمية بتجاهلها لأهمية الإطار الاجتماعي والثقافي الموجه لسلوكيات مجتمع العمل وأفعالهم.

وبهذا يمكن لنا القول بأنه ورغم السياسات الإصلاحية المتعاقبة التي مرت بها المؤسسة الجزائرية إلا أن هذه الاستراتيجيات التنظيمية التي ركزت على الجوانب المادية والتنظيمية في

المقام الأول لم تؤسس لثقافة تنظيمية فاعلة تقوم على احتواء القيم المتناقضة والمتصارعة للأفراد العاملين بها بدليل أن هناك استمرارية في ظهور السلبيات المتصلة بالسلوكيات والاتجاهات والمواقف والذي يؤكد تبني نفس المنظومة القيمية التي أكدت سلبيتها باستمرار الأمر الذي حكم على مصير هذه السياسات التنظيمية بالفشل، فالمؤسسة الجزائرية عجزت عن استيعاب وإدراك أهمية البعد القيمي وتأثيره على فعاليتها وهو ما أعجزها أيضا عن وضع معايير ضابطة لقيم العمل والتي يجب تأكيدها عند مجتمع العمل باستمرار.

03- العامل الاجتماعي والثقافي:

تعاني ثقافة العمل بالمؤسسة الجزائرية من تأثير العادات والتقاليد القائمة فيها حيث اعتبرت هذه الثقافة وكأنها "إرث دارت عليه السنين وتغيرت أمور عديدة ما عداها"[1] لتبقى هذه الثقافة تقليدية بالية وغير منسجمة مع تطلعات المؤسسة الرامية إلى تحقيق الكفاءة، كما أن التقاليد المجتمعية المحلية طغت على القيم الإسلامية السامية والأصيلة وهو ما بطئ من معدل التنمية الاقتصادية المحلية.

هذه الثقافة السائدة في مؤسساتنا كان لها دور بارز في تغيير عددا من المفاهيم المرتبطة بالعمل الأمر الذي عمل على تبني مجموعة من القيم المنتشرة حاليا عند الأفراد العاملين حيث توارت أهمية تقديم الواجب عند الكثيرين وحلت محلها قيمة الحصول على الحق، كما غيبت القيم الجادة المرتبطة بمفهوم الوقت والعمل والمؤسسة بعد أن تعمقت القيم المتسببة في إهدار الموارد وأخرى مرتبطة بعوائد العمل فقط.

ومن هذا المنطلق سيطرت هذه المفاهيم الخاطئة على المجتمع الجزائري في كل المجالات تقريبا وعلى رأسها المجال التنظيمي وأنتجت قيما سلبية كالمحاباة والقرابة والعلاقات الاجتماعية والتسيب والتمحور حول الذات. . . الخ وتعاظمت في نفوس الأفراد العاملين واعتبرت كواجبات اجتماعية لا يمكن التخلي عنها حتى ولو كان على حساب المصلحة التنظيمية العامة، لذا انخفض مستوى أداء المؤسسة بعد أن انعكست هذه القيم التقليدية سلبا على كفاءتها وفعاليتها خاصة فيما يتعلق بطبيعة عملياتها الإدارية ونوعية السلوكيات الواجب انتهاجها الأمر الذي يؤكد مدى تعمق هذه القيم التقليدية المنحرفة عن تعاليم الدين الإسلامي وقيمه السامية في نفوس الأفراد والتي أدت بدورها إلى بطئ وتيرة التنمية فيها.

وفي هذا الإطار تبرز لنا جليا عددا من الإفرازات القيمية لهذه الثقافة التقليدية على الوسط التنظيمي من خلال تثمين العلاقات الشخصية بين الأفراد حفاظا على المصالح الخاصة

[1] ابتسام حلواني، مرجع سابق، ص 22. نقلا عن يوسف القبلان، **ثقافة المنظمة**، جريدة الرياض، 2004.

وتعظيمها واستغلال المنصب الممارس لأغراض شخصية والولاء له باعتباره وسيلة لإضفاء الشعور بالأهمية على شاغله وتبديد الممتلكات العامة وتشتيت الجهود، إلى جانب هذا نسجل أيضا "الخوف من التجديد والتغيير والرغبة في إبقاء الوضع على حاله والنظر إلى الابتكار والإبداع كأمور لا قيمة لها والخوف من المخاطرة واعتبارها تجاوزاً يجب تجنبه وشيوع الواسطة بين الناس واعتبارها أمراً طبيعياً وعدم شعور الموظف بالمسؤولية تجاه أي خطأ في المنظمة ما دام أنه لا يمسه شخصيا". [1]

وبما أن ثقافة المؤسسة والقيم المتضمنة فيها تأثرت بشكل كبير بالمعايير والقيم السائدة اجتماعيا باعتبار أن المجتمع يتكون من عدة أنظمة اجتماعية متصلة "بنظام القيم والعقائد والتقاليد والمثل العليا والعادات المنتشرة في المجتمع"[2] فإن إهمال البعد الاجتماعي والثقافي للأفراد داخل المؤسسة الجزائرية انعكس سلبا على أدائهم وإنتاجيتهم في العمل وعلى سلوكياتهم الوظيفية ككل باعتبار أن هذه المؤسسة تحتوي على فئات عمالية غير متجانسة من حيث الخصائص الشخصية، وهذا ما يؤكد لنا مدى التباين في درجة الإدراك الإيجابي للدور الوظيفي لهذه الفئات المهنية من حيث الاستجابة الجادة لقواعد العمل والامتثال الفعلي لثقافة المؤسسة.

فالإهمال التنظيمي للانعكاسات القيمية الفردية على قيم العمل ساهم بشكل كبير في احتدام الصراعات بين مختلف الأصناف المهنية خاصة بين الفئات المسيرة والفئات المنفذة، غير أن هذه الصراعات المتمحورة في مجملها حول سبل الحصول على مقومات الإشباع المادي أو المعنوي كالأجر والترقية والمشاركة والتدريب. . . الخ هو في حقيقة الأمر صراع بين القيم المتبناة عند كل فرد من الأفراد أو عند كل فئة مهنية الأمر الذي يعكس مدى تناقض القيم داخل المؤسسة الجزائرية وأن تضارب الأنساق القيمية من شأنه التأثير السلبي على استقرار المؤسسة واستمراريتها.

تعد القيم الاجتماعية والثقافية المنتشرة محليا امتدادا للثقافة الإسلامية المتميزة بقيمها السامية والتي تؤكد على دور الفرد والجماعة في تماسك المجتمع لذا فهي صالحة لكل زمان ومكان ومنسجمة مع كل نظام اجتماعي أو اقتصادي أو غيره، غير أن تأثر مجتمعنا بقيم أجنبية مناقضة تماما لقيمنا المحلية خاصة تلك التي تؤكد على تبني النزعة الفردية من حيث تعظيم القيم المادية والمصالح الشخصية أحدث شرخا عميقا في منظومتنا القيمية (الاجتماعية

---

[1] ابتسام عبد الرحمان حلواني، مرجع سابق، ص 24.

[2] بوعبد الله لحسن، **البعد الثقافي والاجتماعي لسلوك العامل وعلاقته بإدارة المؤسسة**، أعمال الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر من 29- 30 نوفمبر 1992 تحت عنوان الثقافة والتسيير المنظم من طرف معهد علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992، ص 188.

والثقافية والأخلاقية) بعد أن تم التحرر من المعايير الدينية والضوابط الأخلاقية والقيم الاجتماعية، وعليه فإن "مصير المجتمع يتأثر بثقافته ولا تبقى الاعتقادات المشتركة وقواعد السلوك الاجتماعي والأفعال العرفية والسمات المادية للمجتمع ثابتة بل تتغير حيث تثريها ثقافات أخرى وربما تفسدها فالثقافات مفتوحة على بعضها وتمثل كلا متقلبا"[1]، لذلك انتشرت عدد من القيم السلبية أهمها: سيادة قيمة اللامبالاة بالمصلحة العامة والاتكالية على الغير وطغيان المصلحة الخاصة والعلاقات الشخصية في العمل وانتشار ظاهرة المحسوبية والرشوة والفساد في جميع المجالات الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والسياسية. . . . ، ومن هنا يتوجب على المؤسسة استدراك أهمية النسق الثقافي والاجتماعي القيمي في التأثير على كفاءة المؤسسة وفعاليتها وأخذه في الحسبان عند تحديد الاستراتيجيات التنظيمية.

وضمن نفس السياق دائما وبما أن الصراع القيمي أثر بدوره على فعالية المؤسسة الجزائرية فإنه يتوجب عليها القيام بإجراءات تنظيمية جادة ترمي إلى التحكم في مسببات الظاهرة قصد التقليل من انعكاساتها عن طريق تحقيق التوافق القيمي أو على الأقل تقاربها، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال رصد كل الجوانب الثقافية وتشخيص إفرازاتها القيمية لمعرفة مدى انسجامها مع الاستراتيجيات والأهداف التنظيمية العامة، فالقيم الثقافية الإيجابية يجب تدعيمها وتعزيزها بينما السلبية فلا بد من تعديلها وتقويمها.

وهنا تبرز ضرورة مراجعة النسق الثقافي القيمي والاجتماعي بهدف استئصال القيم السلبية المتضمنة فيه تأكيدا لنجاعة المؤسسة وعقلانية أدائها، فالقيم التقليدية الموروثة برهنت على مر الزمن عن جمودها وعرقلت المؤسسة على مواكبة التغيرات التنظيمية الحاصلة، فالاحتواء التنظيمي الايجابي والفعلي للقيم والمعايير الاجتماعية والثقافية من شأنه ضمان انسجام الأفراد العاملين مع الخصائص التنظيمية وهو ما يعزز استقرارهم في العمل وتمسكهم بالمؤسسة.

04- العامل الاقتصادي:

إن الممارسات والسلوكيات السائدة بالمؤسسة الجزائرية ليست نتاجا للقيم الثقافية والاجتماعية فحسب بل أن القيم الاقتصادية وفي مقدمتها القيم المادية الراسخة لدى العامل والتي تغلغلت إلى كل المستويات الوظيفية ساهم في إلى حد كبير في تغذية نوعية القيم والاتجاهات المنتشرة حول العمل.

---

[1] سيد عبد المطلب غانم، **دراسة علمية للقيم الآسيوية**، القيم الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص 38.

فإهمال الروح الاقتصادية الفعلية داخل هذه المؤسسات وغياب القيم ذات الطابع الجماعي الهادف إلى تحصيل المنفعة العامة سمح بتنامي قيما ذات نزعة فردية بحتة تنطوي على الجانب النفعي الرامي إلى بلوغ سبل الإشباع المادي الخالص الأمر الذي من شأنه تغذية مسببات التنافر والصراع حول المصالح، ذلك أن تضارب المصالح الخاصة يعكس في حقيقة الأمر مدى تباين القيم الفردية المتبناة واختلافها، فكلما تضاربت القيم المادية عند الأفراد كلما اتجهوا نحو تعظيم مصالحهم الخاصة باعتبار أن تبني القيم الاقتصادية المادية يجعل من الفرد يميل إلى "ما هو نافع ومفيد ويتخذ من عمله وسيلة للحصول على الثروة حيث يقيم الأشياء تبعا لقيمتها المادية"[1].

لقد أفرزت الظروف الراهنة معطيات جديدة تحاول تكريس الطابع المادي ووضعه فوق كل اعتبار وهو ما أفرز بدوره قيما جديدة تأخذ طابع الفردية والحرية والاستقلالية وتحقيق المكاسب المادية وجعلها غاية يجب تحقيقها، لذلك سيطرت قيم جديدة داخل المؤسسة الاقتصادية تركز على الجوانب النفعية البراغماتية على حساب قيم العمل تمحورت حول سبل الإشباع المادي بأي ثمن حتى ولو كان على حساب تغييب القيم الأخلاقية والدينية السامية.

ومن أجل تدعيم القيم والمعايير السليمة في العمل لا بد من القيام بمحاولات متواصلة تدعو إلى التعرف على آليات تبني القيم الإيجابية من خلال توحيد ثنائية أهداف الفرد وأهداف المؤسسة بتوحيد القيم الاقتصادية داخل المؤسسة الواحدة الأمر الذي من شأنه التعزيز الفعلي للعمليات والسلوكيات التنظيمية الحضارية التي تؤكد على قيم تحسين الإنتاجية والكفاءة والاهتمام بالجودة والمنافسة الشريفة. . . الخ.

إلى جانب هذه المحددات الأساسية هناك عامل مهم لا يمكن إغفال تأثيره على المنظومة القيمية المنتشرة حاليا في الأوساط التنظيمية الجزائرية على وجه الخصوص وفي الوسط المجتمعي بوجه عام ألا وهو العامل العولمي –أي العولمة- وما يحمله من أنساق قيمية مؤثرة شئنا أم أبينا.

فالعولمة تفرض في عالم اليوم جملة من التحديات التي لا يمكن تجاهلها وإغفالها وأن تأثيراتها تكون سلبية على دول العالم الثالث كالجزائر مثلا إذا لم يتم التعاطي والتعامل معها بحذر وبجدية، وبما أن العولمة خاصة في جانبها الاقتصادي والثقافي تفرض قيما جديدة متسمة في غالبيتها بالفردية والاستقلالية والحرية والمنبثقة في أصلها من النظام الليبرالي الغربي وباعتبار أن المؤسسة الجزائرية تعرف صعوبات كبيرة معرقلة لفعاليتها فإنه يتوجب عليها عدم الاستهانة في مواجهة الظروف المحيطة بها والتعامل معها بحكامة ورشد بالغين لمحاصرة تأثيراتها السلبية المحتملة، وهنا يجب التنويه بضرورة وضع إستراتيجية تنظيمية جادة

[1] حيدر حميد الدهوي، **العولمة والقيم**، رسالة في الطريق إلى ما بعد العولمة وقيمها، ط01، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، سوريا، 2004، ص 30.

وفعالة تراعي خصوصيات الأفراد من جهة ومن جهة ثانية تنمي فيهم القيم الايجابية نحو العمل والمؤسسة على حد سواء والمستمدة من النصوص الشرعية لديننا الحنيف سيما فيما يتعلق بتحسين الميول والاتجاهات نحو العمل والإقبال عليه بجدية وتنمية روح الانتماء والانتساب للمؤسسة والإخلاص والأمانة والوفاء والإتقان. . . الخ والتي هي عبادات قبل كل شيء حسبما أكدته النصوص الشرعية الحنيفة للدين الإسلامي.

لا يخفى على أحد أن الجزائر اليوم هي عاكفة على إحداث إصلاحات نوعية لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف تحقيق التنمية وهنا تبرز ضرورة الاهتمام بالأفراد والاعتناء بهم، ذلك أن نجاح هذه الإصلاحات مرهون بكفاءة الأفراد وبالتفعيل الإيجابي لدورهم وليس في تهميشهم أو التمييز فيما بينهم أثناء التعامل معهم ضمانا لاستقرارهم وتكيفهم مع المتطلبات التنظيمية الحديثة، وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى مجموعة من النقاط الاستفهامية حول مدى احتواء هذه الإصلاحات الاقتصادية للقيم العولمية الغربية، وعن إمكانيات المؤسسة الجزائرية على تكييف هذه القيم الوافدة مع القيم المحلية، وعن مدى قدرتها على التحكم الفعلي بزمام أمورها ضمن هذا الوسط العولمي المستأثر لقواعد الحركية والتبادل الاقتصاديين.

إن تأثيرات العولمة اليوم هي تأثيرات قيمية على وجه الخصوص وأن خطر انهيار القيم الأصيلة المنبثقة من العقائد الشرعية والأخلاقية وحلول قيم جديدة غربية قائمة على المصلحية والفردية هو خطر عظيم، ذلك أن مسخ القيم التقليدية الأصيلة للفرد تجعله غريب في بيئته التي نشأ فيها وينتمي لها (سواء كانت بيئة اجتماعية أو تنظيمية)، وبهذا يصح لنا وصفها – العولمة- بكونها ظاهرة عالمية تستهدف القيم الشخصية للأفراد، فالتحولات السريعة المحيطة بالمؤسسة أدت إلى "صراعات قيمية خطيرة لا زالت تتفاعل حتى اليوم ومن غير الممكن لها أن ترسخ لقيم ثابتة فأي قيم يكونها الفرد هي قيم فردية رأسمالية"[1].

ومهما كانت طبيعة هذه المحددات فإن تأثيراتها كانت سلبية على العمل والمؤسسة على حد سواء، فنوعية السلوكيات المنتهجة تنظيميا من طرف الفاعلين (المسؤولين والعمال) وطبيعة علاقات العمل ومدى كفاءة العمليات الإدارية ومستوى الإقبال الوظيفي ومدى كفاية الأداء وإنتاجيته. . . أكدت انتشار القيم السلبية داخل مؤسساتنا الاقتصادية محل القيم الإيجابية حيث أصبح العمل الوظيفي وكأنه عبئا ثقيلا لا يمكن للفرد إنجازه بشرف إلا بالتحايل فيه والمراوغة أثناء أدائه.

[1] نفس المرجع، ص 29.

وبما أن العوامل المشار إليها أعلاه أحدثت خللا عميقا في منظومة قيم العمل فإن هذا الأخير أصبح ينظر إليه من جانبه الاقتصادي أو المادي فقط حيث توارت قيم "الجد والمسؤولية والإتقان والشرف والأمانة والتسامح والإخاء وغيرها من القيم الإيجابية والتي تحولت جميعها إلى قيم سلبية مشوهة كاللامبالاة والمحسوبية والرشوة. . ."[1] الأمر الذي فسح المجال واسعا للعديد من العراقيل والتناقضات التنظيمية والمجسدة في شكل ممارسات واتجاهات ومواقف وسلوكيات. . وهو ما انعكس سلبا على أهداف المؤسسة وعلى هويتها ككل.

ومن هنا يبرز دور إدارة الأفراد في احتواء العنصر البشري وإخضاعه لخصائص المنظمة باعتباره أهم العوامل المؤثرة في تحقيق تكيف المؤسسة مع المتغيرات السائدة في البيئات المحيطة ومن ثم قدرتها على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها المحددة، غير أن دراسة الإطار الثقافي للمؤسسة يساعد كثيرا على فهم وتفسير سلوك الأفراد وسيكولوجياتهم والقيم التي يؤمنون بها، فأهمية الوقت والسلوك المنظم والمثابرة والرغبة في الإنجاز والإرادة وإتقان العمل...الخ هي كلها مبادئ ضرورية للنجاح في أي ميدان وأن كيفية استخدامها تختلف باختلاف الثقافات، وبناءا على ذلك يمكن لإدارة المؤسسة رسم السياسات الناجحة الكفيلة بتوجيه سلوك الأفراد.

فترسيخ القيم الإيجابية في العمل داخل المؤسسة من شأنه تدعيم استقرار الأفراد وظيفيا ومنه استقرار المؤسسة تنظيميا، ذلك أن تبني الأفراد لقيم إيجابية كالمسؤولية والإنتاجية والانضباط. . . الخ يقلل من فرص سيطرة الميول والاتجاهات السلبية لديهم وأن هذه القيم الايجابية المتبناة تنظيميا تصبح كمبادئ وقواعد سلوكية للعاملين بل كمثاليات لا يمكن تجاوزها أو اختراقها تحت أي ظرف.

وبناءا عليه يمكننا التأكيد مرة أخرى أن هناك تأثير متبادل بين القيم المتبناة تنظيميا والقواعد السلوكية المنتهجة، فالعادات والتقاليد الاجتماعية لها تأثير مباشر على السلوك التنظيمي للأفراد وأن تأثير القيم في السلوك يتوقف على مدى إشباع الحاجات وعلى مدى قوة التأثيرات الخارجية، ومعنى ذلك أن الفرد يتأثر في تقويمه للأشياء بأوضاع معينة ومعايير خاصة تمليها عليه ظروفه الخاصة به.

---

[1] طاهر بوشلوش، **التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967- 1999)**، دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006، ص 07.

خاتمة:

ما من شك أن نجاح المنظمة يتطلب نسق قيمي متميز بطابعه البناء والرشيد حتى يضمن استمرارية العمل وفعاليته وهذا من وجهة نظر تصورية، أما ميدانيا فإن تحقيق ذلك يعتبر مطلبا صعب المنال نظرا لما يتطلبه هذا النسق من مستوى توعوي وإدراكي عاليين في نفوس الأفراد التنظيميين –قادة وعمال دون استثناء- مع التحسيس المستمر بأهميته وتعزيز دوره في العملية التنموية، ذلك أن العمل يحتاج إلى قيادة واعية بالمتطلبات التنظيمية الموضوعية كما يحتاج أيضا إلى قاعدة متماسكة ورصينة ومشبعة بالقيم المهنية السليمة التي تمنح المؤسسة المقومات الفعلية للتميز والنجاح.

إن الدور الأساسي للمسؤولين المتمركزين في قمة الهرم التنظيمي يتمثل في تدعيم الأهداف المسطرة وانتهاج السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بالتغييرات القيمية المهنية والتي من شانها تزكية قيمة العمل عند الأفراد، ولن يتحقق هذا التغيير القيمي بمجرد صياغة القرارات وتنفيذها أو الالتزام الحرفي بالقواعد الرسمية للعمل بل أن الارتقاء بمستوى هذه القيم المهنية يتطلب وعي مشترك بين جميع أفراد مجتمع العمل قوامه الإيمان العميق بهذه القيم والتمسك الشديد بها أثناء توظيفها وممارستها تنظيميا حفاظا على المصلحة العامة للمؤسسة.

إن اقتناع الأفراد العاملين بالقيم الإيجابية للعمل يدفعهم منطقيا إلى عقلنة سلوكياتهم التنظيمية من خلال إزاحة القيم الضعيفة والسلبية نحو قيم جادة وإيجابية خاصة إذا توفر لهم الدعم التنظيمي اللازم والذي من شأنه تعظيم دورهم بالمؤسسة التي ينشطون بها.

الأنثروبولوجيا الطبية ودورها في قضايا الصحة والمرض

أ/بن عروس حياة
باحثة في علم الاجتماع

يرجع تاريخ الأنتروبولوجيا الطبية كمجال فرعي من الدراسات الأنتروبولوجية إلى خمسينات القرن الماضي وذلك على الرغم من أن تاريخ العلاقة التبادلية بين الطب والأنتروبولوجيا يرجع إلى نهاية القرن التاسع عشر من خلال الإرهاصات الأولى للعالم الأنتروبولوجي فيرشو Virchow المعروف باهتماماته في مجال الطب الاجتماعي، مع أن رؤيته النظرية المميزة لم تبلغ مكانتها داخل النظرية الأنتروبولوجية الطبية إلا في بداية السبعينات في القرن الماضي. وقد كانت الأعمال المبكرة جدا والتي يمكن اعتبارها بحوثا طبية أنتروبولوجية من تأليف كتاب كان يركزون في الواقع على شيء آخر، وحينما تعرضوا لوصف الثقافات التقليدية التي قابلتهم أعطوا بعض الاهتمام لنظم العلاج.

وقد جاءت المصادر الأقرب للأنتروبولوجيا الطبية على الرغم من أنها اكتشفت كنقطة تقارب بين وجهات النظر المختلفة حول البحوث العلمية والأعمال السياسية مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

وهناك ثلاثة مجالات نظرية وراء مصادر الأنتروبولوجية الطبية أثرت تأثيرا عميقا في تطورها وهي:

1- الأنتروبولوجيا البيئية، والتي تتضمن التفاعل المستمر بين الثقافة والبيئة، وتطور الإطار المفاهيمي الذي يخدم الأنتروبولوجيا الطبية بشكل مباشر.

2- نظرية التطور والارتقاء: والتي تعد أساسا لكل العلوم البيولوجية والتي تقدم الصورة التطورية والمرحلية الضرورية.

3- دراسات عن الصحة العقلية وعن ثقافة الاختلالات العقلية: والتي أدت إلى صياغة المفاهيم التي نوقشت كثيرا حول الأعراض المرتبطة بالثقافة.

المعالم الفكرية للأنثربولوجيا الطبية:

ظهرت الأنثربولوجيا الطبية كأحد أهم المجالات الحيوية للبحوث النظرية والتطبيقية في الدراسات الأنثربولوجية، حيث اجتذبت العديد من الموضوعات المتعلقة بالحياة والموت كدراسة الصحة والمرض عبر الزمان والمكان وتراوحت من وقائع وإحداث مرض معين إلى بناء الجسم الإنساني وأمراضه إلى مقارنات للنظم الطبية المتنوعة داخل الثقافات إلى الخبرات النفسية والجسمية للمعاناة البشرية. والأنثربولوجيا الطبية هي الطريقة أو الأسلوب الذي يفسر به الناس الموجودون في جماعات اجتماعية وثقافية مختلفة أسباب المرض وأنواع المداواة وأنماط العلاج التي يعتقدون فيها، ومن هم المعالجون الذين سيلجؤون إليهم. كما تعنى أيضا بدراسة كيف ترتبط هذه المعتقدات والممارسات بالتغيرات البيولوجية في الكائنات البشرية في حالتي الصحة والمرض.

فكلمة الأنثربولوجيا تعني باللغة اليونانية القديمة "دراسة الإنسان" ويطلق عليها: [1] "الغاية العلمية من العلوم الإنسانية والغاية الإنسانية من العلوم الطبيعية، وأن الهدف منها هو الدراسة الكلية للجنس البشري والتي تشتمل على نشأته وتطوره وتنظيماته السياسية والاجتماعية وديانته ولغته وفنونه ومهارته وكل ما هو من صنعه".

ومن ثم فهي تقدم الأسلوب الوحيد لفهم خبرة وتجربة البشر، وذلك لأن كل الكائنات البشرية– بصرف النظر عن الثقافة والطبقة والحقبة التاريخية- تتعرض للمرض والموت، وفي الوقت نفسه كل الثقافات - بصرف النظر عن التعقد التكنولوجي- لها نظم طبية تساعد الناس على مقاومة حتمية للمرض مثلما لها أيضا نظم دينية تتعامل مع حتمية الموت. وهكذا تحاول الأنثربولوجيا الطبية فهم أسباب الصحة والمرض في المجتمعات ومدى تأثرها بالبيئة والعوامل الوراثية والأحوال الاجتماعية والاقتصادية.[2]

---

[1] Cecil Hellman, **Culture, Health and Illness**: an Introduction for Health professionals, Wright-PSG,3Ed, London, 1995, p4

[2] نجلاء عاطف خليل، **في علم الاجتماع الطبي- ثقافة الصحة والمرض**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2006، ص140

وقد تزايد الاهتمام بالأنثربولوجيا الطبية بتزايد الوعي بدور الثقافة في قضايا الصحة. فقد أشار الأنثربولوجيون الذين درسوا الهدف الاجتماعي –الثقافي، إلى أن المعتقدات والممارسات المتعلقة بالصحة والمرض في كل المجتمعات تعد ملمحا رئيسيا لثقافة هذه المجتمعات وغالبا ما ترتبط بمعتقدات تتصل بمصدر وسبب سلسلة كبيرة من الحوادث السيئة التي تمثل كل المصائب والصراعات الشخصية بين الأفراد، والكوارث الطبيعية، وقد يلقى بمسؤولية كل هذه المصائب في بعض المجتمعات على القوى فوق الطبيعة أو العقاب الإلهي أو على أحقاد السحرة والمشعوذين. كما تعد القيم والعادات المرتبطة بالمرض جزءا من ثقافة أوسع ولا يمكن دراستها في الواقع بمعزل عن هذه الثقافة. كما لا يمكن فهم الطريقة التي يتفاعل بها الناس مع المرضى أو الموت أو أشكال المصائب الأخرى دون أن يفهموا نمط الثقافة التي نشؤوا فيها أو الثقافة التي اكتسبوها بمعنى أنها عدسة العين التي يدركون ويفسرون العالم بواسطتها.[1]

خصائص الأنثربولوجيا الطبية:

يمكن أن توصف الأنثربولوجيا الطبية باختصار وبشكل عام بأنها دراسة المعتقدات الثقافية والممارسات الاجتماعية المرتبطة بمصدر وفهم وإدارة الصحة والمرض. وهي لا تتناول الموضوعات المعينة بفهم الأسباب العامية أو الشعبية للمرض فقط بل تتضمن أيضا أكثر النظم الرسمية للرعاية الصحية المنتشرة عالميا مثل التطيب الذاتي والمعالجون الشعبيون والشمانية والمولدات أو القابلات وممارسي الطب البديل، وكذلك أصحاب المهن الطبية التي تعتمد على العلم الغربي، هذا بالإضافة إلى أنها تعني بالموضوعات التي تتعلق بالرؤى الثقافية المختلفة للذات في الصحة والمرض وكذلك المعتقدات المشتركة والصور والممارسات المرتبطة بالتعرف على الجسم البشري[2].

وهناك تعريفات عديدة للأنتروبولوجيا الطبية تنظر إليها من حيث هي دراسة للصحة والمرض والرعاية الصحية في سياق مفهوم الثقافة الحيوية، ومن حيث تركيزها على العلاقة الإيكولوجية بين الصحة والبيئة الثقافية الحيوية وعلى تعريفات الثقافة الاجتماعية للمرض والعلاج[3].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص141

[2] نجلاء عاطف خليل، مرجع سابق، ص 141.

[3] Noel. J Chrisman and Thomas M. Johnson, **Clinically applied Anthropology**, Westport, London, 1996, P 89.

ونتطرق هنا إلى أهم التعريفات الموضوعة للأنثروبولوجيا الطبية:

1- يعرفها "فوستر" Foster بأنها علم الثقافة الحيوية الذي يعني بكل الجوانب البيولوجية والاجتماعية- الثقافية في السلوك البشري، والذي يهتم بصفة خاصة بالطرائق والأساليب التي تفاعلت بها هذه الجوانب خلال التاريخ الإنساني للتأثير في الصحة والمرض[1].

2- ويمكن أن تعرف أيضا بأنها دراسة التقاليد المتنوعة للعلاج والتداوي بها في ذلك المعالجون الطبيون وكذلك منهج وأيديولوجية وفلسفة الأسباب والنتائج.

3- بالإضافة إلى دراسة التقاليد والموروثات أو السلوكيات الثقافية التي تؤدي إلى صحة الفرد والمجتمع أو تنتقص من ذلك. كما يندرج داخل هذا التعريف معرفتنا ورؤيتنا إلى العادات الغذائية والأعشاب الطبية بالنسبة إلى أسلافنا القدماء[2].

4- وهناك أيضا الأنثروبولوجيا الطبية النقدية والتي تعرف بالجهود النظرية والتطبيقية للفهم والاستجابة لقضايا ومشكلات الصحة والمرض والعلاج فيما يتعلق بالتفاعل بين الاقتصاد السياسي على المستوى الكلي والبناء الطبقي والسياسي على المستوى القومي، والمستوى المؤسسي لنظام الرعاية الصحية والأفعال والمعتقدات العامية والشعبية على المستوى المجتمعي، وخبرة ومعنى سلوك المرض على المستوى الفردي. وهذا الجهدالأنثروبولوجي يعد جهدا مميزا بالمعنى الذي يعتبر كليا وتاريخيا ويتعلق مباشرة بالخصائص الأساسية للحياة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والمعرفة الاجتماعية وبالنظم المؤسسية الثقافية[3].

ومن خصائص الأنثروبولوجيا الطبية أنها:

1- تؤكد على أن الصحة ذاتها تعتبر موضوعا سياسيا بشكل شديد.

2- تنقد الإرث الاستعماري للأنثروبولوجيا واتجاهات الأنثروبولوجيا الطبية التقليدية لتخدم كمساعدة للطب الحيوي.

3- توازن بين الاهتمام بالعلم الاجتماعي المتجرد والوعي بنشأة التاريخ الاجتماعي والطبيعة السياسية للمعرفة العلمية.

---

[1] Foster G.M, **Medical anthropology**, Wiley, New York, 1978, P3.

[2] نجلاء عاطف خليل، مرجع سابق، ص 141

[3] نجلاء عاطف خليل، مرجع سابق، ص 143.

4- تعترف بالأهمية الحيوية للطبقة والعرق والمساواة في الجنس في تحديد وتوزيع الصحة والمرض وشروط العمل والمعيشة والرعاية الصحية.

5- تمنع الانفعال المصطنع للمجتمعات الصغيرة والتجمعات المحلية عن محيطها السياسي والاقتصادي الواسع[1].

المدخل الاجتماعي لتفسير ظاهرة الصحة والمرض:

إن عملية إظهار العلم الطبي والممارسات الطبية كخطوة تقدمية للقضاء على المرض أظهرت في نفس الوقت انحياز المعرفة الطبية، فكان العلم الطبي يعكس ويعبر عن الأفكار السائدة في المجتمع في حينها. وتظهر هذه العملية من خلال انبثاق ثلاثة نظم طبية متميزة، أو الأطر التي يفهم من خلالها الممارسون الطبيون أعراض وعلامات المرض ويضعون خطط العلاج، كما تعد أيضا هذه النظم بمثابة أنماط التفاعل الاجتماعي الموضوعة داخل علاقة اجتماعية لإظهار المعرفة الطبية وهذه النظم هي[2]:

• **نظام موجه بالشخص:** وقد عمل الممارسون الطبيون داخل هذا النظام في الفترات المبكرة المتصفة بالطب العيادي، حيث كانت تؤسس الأحكام وفقا للخصائص الشخصية لشخص مريض بذاته.

ولكي يبقى المريض على قيد الحياة في مناخ يتسم بالمنافسة، وفي وقت كانت فيه عمليات اختيار الطبيب خاضعة لشريحة قليلة من المرضى الأغنياء ذوي القدرة على دفع تكاليف العلاج والوصول إلى الكثير من الممارسين الطبيين في تخصصات مختلفة، كان على الطبيب المنشود أن يكشف المتطلبات الخصوصية للمريض لكي يقنعه بالابتعاد عن منافسيه الموجودين في كل مكان. كما كانت الصلة الشخصية ضرورية لضمان العمل بالمهنة التي تعتمد على فهم الطبيب للمريض كحالة نفسية جسدية متكاملة لا تتجزأ فيها الاختلالات الفيزيقية والوجدانية.

• **نظام موجه بالهدف:** انبثق هذا النظام مع تطور طب المستشفيات في فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر، حيث لم تعد النخب الطبية– مع تطور المستشفى- تعتمد على المريض الخاص (الزبون) وإنما كان تحت تصرفها كم من المرضى الفقراء وانتقلت عملية اختيار الطبيب من المريض –الذي أصبح من المتوقع أن يتحمل وينتظر- إلى الطبيب العيادي، ونظام

---

[1] نفس المرجع السابق، ص145

[2] Ellen Annandail, **The Sociology of Health Medicine**, Blackwell Publishers Inc,USA,1990,p5

جديد من المرضى تلاشى في غضونه أي اهتمام بالصفات المميزة للشخص السليم ليحل محلها دراسات عن قصور أو عجز عضوي معين.

وقد اندمج هذا النظام مع "طب المعامل" في منتصف القرن التاسع عشر، حيث خرج المريض كشخص واع من هذا الإطار ليصبح شيئا ماديا قابلا للتحليل، وأصبح المرض عملية فيزيقية –كيميائية يمكن أن تفسر في ضوء القوانين الجامدة غير المرئية للعلم الطبيعي، وبالتالي أصبحت مفاهيم المهنة الطبية واختيار الطبيب، مربوطة بتغير العلاقة بين رجل الطب والمرضى. وذلك يوضح أن هذه العملية أصبحت تتم خارج علاقات اجتماعية شخصية.

• **نظام الطب الحديث**: وقد ولد هذا النظام في القرن التاسع عشر خلال فترة التغير الاجتماعي المرتبطة بحركة التصنيع وتحول السكان من الريف إلى المدينة وظهور الرأسمالية. وعلى الرغم من اختلاف المفسرين في تجسيد خصائص الطب الحيوي الحديث، هناك ثلاث خصائص أساسية وهي[1]:

- **تبني ما اصطلح عليه بالمدخل الانقسامي**: يفترض الطب الحيوي أن الصحة والمرض ظاهرة طبيعية تكمن في جسم الفرد أكثر منها في تفاعل الفرد مع العالم الاجتماعي، ووفقا لهذه الرؤية فإن الطب ينظر إلى العلامات الإكلينيكية التي تعرض عليه على أنها غير ذاتية ومستقلة عن خبرة المريض بالأعراض (مثل الإحساس بالألم) وقد كان ينظر إلى المريض في القرن الثامن عشر كشخص متكامل واليوم أصبح ينظر إلى الجسد بشكل إجمالي كماكينة معقدة منفصلة عن العقل.

- **الاعتقاد في أسباب معينة للمرض:** ويفسر هذا المصطلح التحول عن رؤية المرض في نهاية القرن التاسع عشر، كعدم توازن بين الشخص والبيئة إلى رؤية جديدة حيث أمكن إحداث المرض بالإرادة بواسطة الافتعال المجرد بإدخال عنصر معين (كائن عضوي سام صغير جدا) في جسم حيوان سليم صحيا. وقد امتد هذا الاعتقاد إلى مجالات أخرى في الطب مثل أمراض العجز، حيث لا يوجد هناك كائن عضوي صغير دخيل، وإنما نقص في الفيتامين أو الهرمون الضروري.

وقد تعرض هذا الاعتقاد لسلسلة من الانتقادات مثل: أن العوامل المعدية تعد عوامل دائمة وكل الناس معرضون لها غير أنه ليسوا كلهم سوف يحصلون على العدوى، كما فشل هذا الاعتقاد أيضا في تفسير تأثيرات التعدد العاملي Multi Facteur للبيئة الاجتماعية الواسعة عند التعرض للمرض، بسبب عوامل مثل الضغط والنقص الغذائي. كما فشل أيضا في فهم أن

[1] Ibid, p6.

نموذج السبب/ النتيجة هو النموذج البسيط، غير ملائم لوصف عملية التشخيص، إذ إن علامات إكلينيكية معينة مثل ارتفاع ضغط الدم لا تظهر نفسها للممارس الطبي ولكنها تستشف بواسطة التفسيرات الشخصية للأعراض وخبرة كل من الطبيب والمريض[1].

ومن هنا يتبين أن مهمة الطبيب ليست مجرد أن يدرك العلامات والأعراض للظاهرة وإنما عليه أن يتباحث في التشخيص بالتفاعل مع المرضى.

- **الادعاء بالإحياء العلمي:** وذلك بمعنى أن الطب يمكن أن يكون عقلانيا وموضوعيا ومجانيا ويعالج كل شخص وفقا لاحتياجاته بصرف النظر عن قيمته المعنوية. فبينما يهدف الطب إلى أن يكون مستقلا عن أي تحيزات فقد كشفت عدة دراسات عن أن الممارسة تتم بطريقة انتقائية مثال: تصنيف طاقم الحوادث في أحد المستشفيات المرضى الذين يعرفون بالحالات غير الحرجة والذين أوقعوا الإصابات بأنفسهم أو الأشخاص ذوي الطباع السيئة وتأثير ذلك في نوعية العلاج المقدم لهم[2].

- **ماهية الصحة:**

هناك تعريف سلبي يعتبر الصحة هي: "غياب المرض الظاهر وخلو الإنسان من العجز والعلل"[3].

– تعريف العالم (بيركنز) perkinz، عرف الصحة بأنها حالة التوازن بين وظائف الجسم، وأن هذا التوازن ينتج من تكييف الجسم للعوامل الضارة التي تتعرض لها بصفة مستمرة، كما أكد على أن تكيف الجسم للعوامل الضارة هو عملية إيجابية مستمرة تقوم بها قوى الجسم المختلفة المحافظة على حالة التوازن (الصحة) [4].

– أما العالم (ونسلو) winslow، فقد عرف الصحة أنها علم وفن الوقاية من المرض، وإطالة العمر وترقية الصحة والكفاية، وذلك عن طريق القيام بمجهودات منظمة للمجتمع من أجل: تحسين صحة البيئة، مكافحة الأمراض المعدية، تعليم الأفراد الصحة الشخصية،

---

[1] نجلاء عاطف خليل، مرجع سابق، ص 131.

[2] نجلاء عاطف خليل، مرجع سابق، ص 132.

[3] على المكاوي، **علم الاجتماع الطبي**، مرجع تسابق، ص ص58

[4] أيمن مزاهرة، **الصحة والسلامة العامة**، جامعة الباقاء التطبيقية، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2000، ص13

تنظيم خدمات الطب والتمريض للعمل على التشخيص المبكر والعلاج الوقائي للأمراض، وتطوير الحياة الاجتماعية والمعيشية، وأخيرا أضيف إليها خدمات الصحة النفسية[1].

-كما وضع العالم (نيومان) Newman تعريفا آخر للصحة، مفاده أنها عبارة عن حالة التوازن النسبي لوظائف الجسم، وأن حالة التوازن هذه تنتج عن تكيف الجسم مع العوامل الضارة التي يتعرض لها[2].

-أما منظمة الصحة العالمية (World Health Organisation) التي تأسست عام 1948، كمنظمة متخصصة لتفعيل العمل الصحي، فقد أقرت (WHO) بتعريف الصحة على أنها: "حالة اكتمال لياقة الشخص بدنيا وعقليا ونفسيا واجتماعيا، ولا يقتصر على مجرد انعدام المرض أو الداء".

وبالتالي فالصحة إذن حق أساسي لكل إنسان، حق لجميع البشر دون النظر إلى العرق أو الدين أو المعتقدات السياسية أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية، ولا تنمية اقتصادية أو اجتماعية دون توفر الصحة[3].

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ بأن مفهوم الصحة يتركز حول قدرة الفرد على القيام بوظائفه المتعددة، وبالتالي على مواجهة كل ما يتهدد هذه القدرة من معوقات أو مشكلات، سواء كان مصدرها من داخل الفرد ذاته، أي عن طريق العمليات الداخلية التي تتم داخله كجسم حي، أو من احتكاكه بواحدة أو أكثر من البيئات التي تحيط به (البيئة الطبيعية أو البيئة الاجتماعية) [4].

- **العوامل المؤثرة في الصحة:**

هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في الصحة بشكل سلبي أو إيجابي نوجزها كما يلي:

∞ **البيئة:** في البيت ومكان الدراسة والعمل وفي المجتمع، وتشمل السكن والماء والهواء والنبات والحشرات والجراثيم والنظافة العامة.

∞ **الغذاء والتغذية** وتوافر العناصر الغذائية المتعلقة بتناول الطعام وتحضيره وحفظه.

---

[1] عيسى غانم، **الصحة العامة**، دار اليانوري العلمية، عمان، الأردن، ط1، 1997، ص33

[2] نفس المرجع سابق، ص11

[3] أيمن مزاهرة، مرجع سابق، ص13

[4] فوزية رمضان أيوب، **دراسات في علم الاجتماع الطبي**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، 1985، ص46

∞ **طراز الحياة اليومية وطبيعة العمل** المتوازن في الحركة والرياضة والراحة والترفيه الجسماني والنفسي.

∞ **الثقافة العامة والوعي الصحي،** وتفهم المشاكل الصحية القائمة، والسلوك والعادات.

∞ **توافر خدمات الرعاية الصحية** والسعي إليها في الوقت المناسب.

∞ العوامل الوراثية.

- **درجات الصحة:**

للصحة ثلاثة عوامل أو عناصر هي البدنية والنفسية والاجتماعية، وهذه العناصر تتكامل مع بعضها البعض، فإذا ساء أي عنصر لا تكون الحالة الصحية جيدة، ودرجات الصحة هي[1]:

∞ **الصحة المثالية**: هي الحالة الصحية التي تتصف بتكامل الصحة البدينة والاجتماعية.

∞ **الصحة الإيجابية**: هي الحالة الصحية المتصفة بالإيجابية، والتي تمكن الفرد أو المجتمع من التصدي للمؤثرات البدنية والنفسية والاجتماعية، دون ظهور أي علامات مرضية.

∞ **الصحة المتوسطة**: في هذه الحالة وعند تعرض الفرد أو المجتمع للمؤثرات الضارة البدينة والنفسية والاجتماعية تظهر علامات المرض.

∞ **المرض غير الظاهر**: في هذه الحالة علامات المرض غير ظاهرة، لكن يمكن الكشف عن علامات المرض بالفحوصات والاختبارات.

∞ **المرض الظاهر**: في هذه الحالة تظهر علامات المرض.

∞ **مستوى الاحتضار**: أي أن الحالة الصحية تسوء إلى مستوى يصعب به الشفاء.

- **مكونات الصحة:**

توجد للصحة أربعة مكونات أو أبعاد حسب تعريف منظمة الصحة العالمية الذي قدمته: "حالة اكتمال لياقة الشخص بدنيا وعقليا ونفسيا واجتماعيا ولا تقتصر على مجرد انعدام المرض أو الداء":

∞ **الصحة البدنية أو الجسمانية**: هي أن تؤدي جميع أعضاء جسم الإنسان وظائفها بصورة طبيعية وبالتوافق والانسجام مع أعضاء الجسم الأخرى، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كانت أعضاء الجسم بالحيوية والنشاط.

---

[1] أيمن مزاهرة، مرجع سابق، ص13

∞ **الصحة النفسية**: وهي أن يكون الإنسان في سلام مع نفسه متمتعا بالاستقرار الداخلي وأن يكون قادرا على التوفيق بين رغباته وأهدافه وبين الحقائق المادية والاجتماعية، والإنسان الذي لا يستطيع أن يعيش بسلام مع نفسه لا يمكن وصفه بأنه يتمتع بالصحة.

∞ **الصحة الاجتماعية:** وهي قدرة الإنسان على تكوين علاقات اجتماعية مقبولة مع الناس وأن يكون للإنسان دخل مناسب لتحقيق الحياة الصحية السليمة، وتتمثل في مسكن صحي وملابس مناسبة لفصول السنة وغذاء صحي... الخ.

ولذلك فإن عدم القدرة على مباشرة الآخرين هو مرض ينبغي علاجه حتى لو كان صاحبه له قوة عضلات ولا يشكو من مرض[1]، فمثلا إذا كان الفرد يتعاطى الخمور ويدمن على المخدرات فهذه تكون عبارة عن أدلة على ابتلاء البيئة الاجتماعية من الناحية الصحية.

لذلك فإن صحة الأفراد والجماعات تعتمد بدرجة كبيرة على البيئة الاجتماعية[2].

∞ **الصحة العقلية:** وهي قدرة الإنسان العقلية التي تتناسب مع المرحلة العمرية التي يمر بها، كما أنها تعني بمدى سلامة العمليات العقلية المختلفة لدى الفرد كالتذكر والتفكير... إلخ[3].

حيث تعتبر الصحة العقلية في العصر الحديث لا مجرد الخلو من المرض، وإنما نلاحظ بأن هناك ارتباطا شديدا بين الصحة العقلية والبدنية، فتدهور الصحة العقلية يؤثر في الصحة البدنية والعكس صحيح، فالعقل السليم في الجسم السليم" فملكات الشخص السليم عقليا هي: الخلو من التناقض الداخلي، القدرة على التعامل مع الآخرين، القدرة على التأقلم وعلى ضبط النفس، ومواجهة المشاكل وحلها بحكمة. وبهذا فلا توجد في الصحة البدينة وسائل لتقدير الحالة الصحية العقلية[4].

- **ماهية المرض:**

لقد عرفت منظمة الصحة العالمية الصحة، ولم تعرف المرض، وذلك لأن للمرض طيفا يمتد مجاله من الحالات الخفية، أي دون ظهور أعراض إلى السقم الشديد، فبعض الأمراض

---

[1] نادية عمر، **العلاقات بين الأطباء والمرض**، دراسة في علم الاجتماع الطبي، دار المكتبة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1993، ص306.

[2] فايز أحمد النحاس، **الخدمة الاجتماعية الطبية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص50

[3] أميرة منصور ويوسف علي، **المدخل الاجتماعي للمجلات الطبية النفسية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 16

[4] فايز أحمد النحاس، مرجع سابق، ص 50

تظهر وتبدأ بحدة وبعضها مخاتل، وفي بعض الأمراض تنشأ حالات تعرف بحامل المرض (Carrier)، وهي التي يبدو فيها الشخص سليما ظاهريا، ولكنه يحمل مسبب المرض وقادر على توصيله إلى الآخرين، ولهذا لم يظهر تعريف مناسب للمرض حتى الآن[1].

ومن **التعاريف** التي وصفت للمرض نجد:

- هناك من يعرف المرض بأنه حالة من التي يحدث فيها خلل، إما في الناحية العضوية أو العقلية أو الاجتماعية للفرد، ومن شأنه إعاقة قدرة الفرد على مواجهة أول الاحتياجات اللازمة لأداء وظيفة مناسبة[2].

- هناك من يرى أن مفهوم المرض يشير إلى انحراف ما، عن حالة الأداء الوظيفي السوية، تكون له نتائج غير مرغوب فيها، نظرا إلى ما يؤدي إليه من إزعاج شخص، أو ما ينجم عنه من آثار تتعلق بالمكانة الصحية للإنسان في المستقبل[3].

ففي حالة المرض يكون هناك اختلال في أحد عوامل الصحة الجسمية والعقلية والنفسية يؤدي إلى ظهور اضطرابات تظهر له بعض أعراض المرض، والمرض هو عملية متطورة منذ ابتداء السبب حتى ظهور المضاعفات[4]. فقد يكون هذا التطور حادا وسريعا، وقد يكون بطيئا ومزمنا، كما يمكن أن يكون المرض أيضا عاما يصيب أكثر من عضو واحد، أو يكون موضعيا محليا، فيقتصر على إصابة عضو واحد أو جزء من عضو المريض[5].

وهناك فرق بين ثلاثة مفاهيم وهي: (المرض- الاعتلال- السقم)

فالمفهوم الأول يحدد لنا بأنه الإدراك الواعي بعدم الراحة، أي أن الفرد يحس أو يدرك بأنه مريض، أما المفهوم الثاني فهو حالة الاختلال الوظيفي والتي يتأثر بها الجانب الاجتماعي، وتؤثر في علاقة الفرد بالآخرين، أما المفهوم الثالث فهو حالة عضوية أو نفسية للاختلال الوظيفي الذي يؤثر في شخصية الفرد.

---

[1] نفس المرجع، ص 60

[2] نادية عمر محمود السيد، **علم الاجتماع الطبي**، المفهوم والمجالات، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص263

[3] علي محمد وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع الطبي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 149

[4] تالا قطيشات وآخرون، **مبادئ في الصحة والسلامة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص17

[5] عيسى غانم، مرجع سابق، ص 13

وبهذا يكون المفهوم الأول (المرض) عبارة عن التقليل من قدرة الفرد الطبيعية على الوفاء بالتزاماته تجاه أسرته ومجتمعه، وزيادة متاعبه النفسية كالتوتر والخوف والقلق[1].

- **تصنيف (أنواع الأمراض):**

توجد العديد من الأمراض التي تصيب الفرد، ولتصنيف هذه الأمراض، أردنا توضيحها، كل حسب تخصصه، أي أمراض جسمية وعقلية، أمراض نفسية واجتماعية.

• **الأمراض الجسمية أو البدنية:** وهي جميع الأمراض التي تصيب البدن أو جسم الانسان ومن جملة هذه الأمراض نجد:

∞ **أمراض سوء التغذية**: ومنها مرض "المازار ماسل" وهو ينتشر في البيئات الفقيرة بسبب سوء التغذية، كذلك "الكساح" ويحدث من نقص الفيتامين أ.

∞ **الأمراض الطفيلية**: وهي تنتشر بسبب الديدان، مثل البلهارسيا- الأنكاس- والداركونتا- وحمى الانهيار... الخ.

∞ **أمراض الحميات:** مثل الملاريا، والحمى الصفراء ومرض النوم.

∞ الأمراض المعوية: مثل الكوليرا- الدوسنتاري والقرحة المعوية.

∞ **الأمراض الجلدية**: مثل الجدري والحصبة ومرض قرحة المدارية.

∞ **الأمراض التناسلية**: مثل مرض الزهري والسيلان والعقم.

∞ **أمراض الجهاز التنفسي**: مثل الدرن والسل والالتهاب الرئوي.

∞ **أمراض فيروسية**: مثل التهاب الكبد الوبائي، الإيدز، السرطان[2].

• **الأمراض العقلية (الذهان):** إن المرض العقلي أو الذهان هو اضطراب خطير في الشخصية بأسرها في صورة اختلال شديد في القوى العقلية والإدراك، واضطراب في الحياة الانفعالية، مما يحول دون تدبير الفرد شؤونه ويمنعه من التوافق في كل صورة، وكثيرا ما يستخدم كلمة (الجنون) على أنها مرادفة لـ (الذهان)، وهذا الاستعمال غير دقيق، فالجنون من مصطلحات الطب الشرعي، وهو يتضمن كلا من الذهان وحالات الضعف العقلي الشديد، لعجزه عن تدبير

[1] نادية عمر محمود السيد، مرجع سابق، ص 289

[2] نادية عمر محمود السيد، مرجع سابق، ص271- 272

شؤونه وأداء واجباته الاجتماعية، واعتباره غير مسؤول عما يقوم به، ومن أنواع الأمراض العقلية أو الذهان نجد:

∞ **الذهان العضوي:** وأسبابه عضوية أو عصبية أو كيميائية، وهو يحدث نتيجة تلف في الجهاز العصبي، ويؤدي إلى اضطراب حاد في الوظائف النفسية، مثل وظيفة التفكير المجرد والكلام والإدراك والحركة في المكان، وهذا النوع من الذهان قسمان، وهما: ذهان الشيخوخة، والذهان الناجم عن عدوى أو اضطراب الغدد الصماء، أو اضطراب التغذية أو الدورة الدموية.

∞ **الذهان الوظيفي:** وهو نفس المنشإ وهو ينقسم بدوره إلى قسمين وهما:

✓ اضطراب التفكير وهذا كما في حالات الفصام والهذاء.

✓ واضطراب الوجدان وهذا كما في حالات الهوس والاكتئاب الذهاني[1].

• **الأمراض النفسية:**

مصطلح الاضطرابات النفسية حديث نسبيا، وقد بدأ يحل تدريجيا محل "الأمراض النفسية" في كثير من دوائر الطب النفسي، مراعاة للآثار النفسية السلبية لكلمة "مرض"، ومع بداية هذا القرن كان المصطلح الأكثر شيوعا هو "العصاب"[2].

فالأمراض النفسية أو العصاب يشير بها إلى مجموعة من الاضطرابات التي لم يكشف لها عن سبب عضوي يصيب الشخص، وتبدو في صورة أعراض نفسية وجسمية، وتعتبر المظاهر الخارجية لحالات من التوتر والصراع اللاشعوري، وتؤدي إلى اختلال جزئي يصيب أحد الجوانب الشخصية، إذن فالعصاب النفسي يشمل أنواعا من اضطرابات السلوك الناشئة عن فشل الأفراد في التوافق مع أنفسهم، ومع البيئة المحيطة بهم، وهو عبارة عن تعبير عن مشكلات نفسية وانفعالية ومحاولات غير ناجحة للتوافق مع التوترات والصراعات الداخلية[3].

---

[1] عبد الحميد محمد الشاذلي، **الصحة النفسية والسيكولوجية للشخصية**، المكتبة الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص 139- 143

[2] أشرف محمد عبد الغني شريت، ومحمد السيد حلاوة، **الصحة النفسية بين النظرية والتطبيق**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 257.

[3] سهير أحمد كامل، **الصحة النفسية والتوافق**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 69- 71

ويمكن تصنيف الأمراض النفسية كما يلي:

∞ **القلق:** هو حالة من التوتر الشامل، ومستمر نتيجة توقع تهديد: خطر فعلي أو رمزي "قد يحدث، ويصحبها خوف غامض أو أعراض نفسية جسمية، وأكثر ما يعرف لدى الناس "عصاب القلق" أو "القلق العصابي"، واستجابة القلق تكون لدى الإناث أكثر منه عند الذكور، كما يمكن اعتبار القلق انفعالا مركبا من الخوف وتوقع التهديد والخطر. ويختلف عن الخوف العادي، فهو خوف عقلي من المجهول، ويتم على مستوى اللاشعور. أما الخوف فيكون من مصادر خارجية معروفة. وقد تكون أسباب القلق من استعدادات وراثية أو بيئية، أو من خلال استعدادات نفسية، بسبب الضعف النفسي العام، والتهديد الداخلي، الناتج عن مواقف الحياة الضاغطة كمشكلات الطفولة والمراهقة والشيخوخة، أو من التعرض للحوادث والخبرات الحادة اقتصاديا أو عاطفيا.

∞**الفوبيا: (الخوف المرضي)** وهو مرض دائم ناتج من "وضع ما، أو موضوع شخص أو شيء أو موقف أو فعل أو مكان..." غير مخيف بطبيعته، ولا يستند إلى أساس واقعي منطقي، لا يمكن ضبطه أو التخلص منه أو السيطرة عليه، عادة ما يصاحبه قلق وسلوك قهري، وهو مختلف عن الخوف العادي، أسبابه خاصة بتنشئة الأسرة، أو الشعور بالآثام... الخ.

ومن أعراضه القلق والتوتر، ضعف الثقة والشعور بالنقص، الإجهاد والصراع والإغماء، وخفقات القلب والتقيؤ، وآلام الظهر والارتجاف، والأفكار الوسواسية والسلوك القهري... الخ.

∞**الوسواس والقهر:** يعتبر مرض الوسواس فكرا متسلطا، أما القهر فهو سلوك جبري، يظهر بتكرار وبقوة لدى المريض، ويلازمه ويستحوذ عليه، ويفرض نفسه عليه، ويشعر المصاب بالقلق والتوتر إذا قاوم ما توسوس به نفسه، ويشعر بإلحاح داخلي للقيام به، ومن سمات الشخصية القهرية الوسواسية: الجمود والتزمت، العناد والتسلط والتردد والتشكيك، التدقيق والحذر والحذاق، والإلمام بالتفاصيل الحساسية ويقظة الضمير، فهو شخص فاضل، ولكنه غير سعيد، ومن أعراضه: الأفكار المتسلطة في معظمها تشكيكية أو فلسفية، المعاودة الفكرية، التفكير الإجباري، التفكر الجزائي البدائي، والاستعانة بالسحر والشعوذة، التشاؤم والانطواء والاكتئاب والهم والحرمان.

∞**الهستريا:** وهي اضطراب في السلوك، تتحول فيه الاضطرابات النفسية إلى أمراض جسمية، وهي تتمثل في رد فعل متعلم أو مكتسب للإحباط، وتظهر الأعراض الهسترية كنوع من الحل الشعوري لمشكلة من المشاكل التي يعاني منها الفرد، وبغض النظر عن أنواع

الهستريا، فإن سماتها العامة تتمثل في: الفجاجة السلوكية، الانبساط، الأنانية، التمركز حول الذات، أو السذاجة السطحية... الخ.

∞ **الاكتئاب:** وهو حالة من الحزن الشديد المستمر، تنتج عن ظروف أليمة، وتعبر عن شيء مفقود، وإن كان المريض لا يعي المصدر الحقيقي لحزنه وهو يصيب الجنسين معا على حد السواء، الكبار والصغار، ومن كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية.والاكتئاب مستويات: اكتئاب خفيف وحاد، اكتئاب ذهولي ومزمن، اكتئاب عصابي وذهاني. ومن أسبابه: التوتر الانفعالي، الظروف المحزنة والخبرات الأليمة، الكوارث النفسية، والانهزام، الحرمان والصراعات اللاشعورية، سوء التوافق... الخ[1].

- **الأمراض الاجتماعية:**

يقابل علم الأمراض (الباثولوجي) في الطب علم المشكلات الاجتماعية أو علم العلل الاجتماعية في علم الاجتماع، الذي يقوم بتشخيص الأمراض الاجتماعية الناجمة عن التغيرات الاجتماعية التي تحصل دائما وبشكل مستمر داخل المجتمع[2].

ولقد اهتم علماء النفس والاجتماع بالأمراض الاجتماعية، ولا يمكن القول بأن السلوك الاجتماعي منحرف أو غير منحرف، سوي أو مرضي. ولكن الذي يصفه بهذه الصفة أو تلك، هو تقييم المجتمع له، في ضوء مدى التزامه أو خروجه عن المعايير الاجتماعية للسلوك، ويتفاوت التقييم الاجتماعي للسلوك من الموافقة التامة إلى الرفض البات.

فالمرض الاجتماعي هو سلوك سالب غير بناء وهدام، ويعتبر مشكلة اجتماعية تهدد أمن الفرد والجماعة، وهو مشكلة خطيرة تواجه الأسرة والمدرسة والمجتمع، والأمراض الاجتماعية في تزايد، لذا يستوجب التدخل للوقاية والعلاج حتى نتجنب الخسارة البشرية الناتجة عنها. [3]

أما المشكلات الاجتماعية فهي حالة تعبر عن عدم استقرار (أو اضطراب) نمط العلائق الاجتماعية، الذي يهدد وجود إحدى قيم المجتمع أو إحدى مؤسساته، لجعلها غير ملائمة داخل مجتمعها، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى المطالبة بإعادة استقرار النمط المهدد، أو ردع مسببات اضطرابه[4].

---

[1] عبد الحميد محمد الشاذلي، مرجع سابق، ص 112- 136.

[2] معن خليل عمر، **علم المشكلات الاجتماعية**، دار الشروق، عمان، الاردن، ط1، 1998، ص11

[3] http:// www.Ziadazzam. Com.,30/03/2007-12:17.

[4] معن خليل عمر، مرجع سابق، ص88.

ومن بين الأمراض أو المشاكل الاجتماعية التي تواجه الفرد والمجتمع نجد:

∞ **التفكك الاجتماعي:** (الوهن التنظيمي) ويتضمن عدم فاعلية أو ضعف في حيوية أدوار ومواقع بنيوية داخل التنظيم، أو عدم أدائها لمستلزماتها كما هو محدد ومطلوب منها هيكليا، الأمر الذي بدوره يؤثر على وظيفة النسق أو أنساق البناء، أو يحصل توتر شخصي ناجم عن العيش ضمن نسق تنظيمي يصعب التحكم فيه بشكل تام. كما يشير مفهوم التفكك إلى معاناة الأفراد في تحقيق ذواتهم داخل التنظيم، بسبب جمود أو تكلس بعض من قيمه[1].

وعليه فهو حالة يوجد فيها المجتمع أو الجماعة، تتميز بتصاعد بعض المشكلات الاجتماعية، كالجريمة والمخدرات والأمراض النفسية والانتحار، وغالبا ما يعرف هذا المصطلح في ضوء الضبط الاجتماعي أو تصدع البناء الاجتماعي[2].

∞ **الانحراف الاجتماعي:** إن الانحراف هو عدم مسايرة المعايير الاجتماعية، ويستخدم عادة لوصف ما يطلق عليه أحيانا: الجرائم والاعتداءات.

فالانحراف الاجتماعي بمعناه الواسع ينطبق على أي سلوك لا يتفق مع توقعات ومعايير السلوك المقرر داخل النسق الاجتماعي، وتميل بعض المعالجات النظرية إلى الاهتمام بالسلوك الغامض أوالمعوق، أو الذي لا يشمل مجموعة الأعراف والقواعد الاجتماعية التي ينظر إليها بوجه عام على أنها أمور ضرورية لتحقيق التماسك وإقرار النظام داخل الجماعة الاجتماعية[3].

∞ **العنف والسلوك العدواني:** العنف كان ولا يزال قائما، وهو لا يرتبط بالحرب فقط، بل بالحياة الاجتماعية اليومية كذلك، فهو يمثل السلوك الإجرامي والمنحرف الذي يقوم به المجرمون وغير المتزنين عقليا، أو الناتج عن صراع الجماعات، فضلا عن وجود نوعين من العنف: عنف جسدي، وعنف مدمر عدواني، موجه ضد الأشخاص[4].

كما نجد العديد من المشاكل الاجتماعية الأخرى التي تصيب الفرد والمجتمع على حد سواء كالفقر والإدمان على المخدرات وتناول الكحول والتدخين والصراع... الخ.

كما نجد كذلك مشاكل أخرى خاصة بالطفولة والمراهقة والشيخوخة وما يترتب عليها من مشاكل سواء كانت نفسية أم جسمية... الخ.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص117

[2] فاروق المداس، ، **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**، دار المدني للطباعة والنشر، البليدة، الجزائر، 2003، ص75.

[3] نفس المرجع السابق، ص 38- 39

[4] معن خليل عمر، مرجع سابق، ص188.

وكل هذه التصنيفات والأنواع للأمراض، يلجأ فيها الأفراد إلى ممارسات علاجية سواء كانت حديثة أم تقليدية، سواء كانت ممارسات عن طريق العلاج العشبي أم ممارسات علاجية سحرية.

وهناك تصنيف آخر لأنواع الأمراض ويتمثل فيما يلي:

- **أمراض عائلية:** وهي الأمراض التي تصيب عددا من أفراد العائلة الواحدة، مثل السكري، وارتفاع الضغط.

- **أمراض خلقية (ولادية)**: وهذه الأمراض تصيب الطفل أثناء وجوده داخل رحم الأم.

- **أمراض وراثية:** وهذه الأمراض تنتقل من الآباء إلى الأبناء، ولا أمل في شفائها، مثل المنغوليسم (Mongolisme).

- **أمراض معدية وسارية**: وهي الأمراض التي تنتقل من شخص إلى آخر، وقد تكون بكتيرية مثل: الكوليرا أو الفيروسية مثل: الحصبة، أو فطرية مثل: القراع أو ريكتسيا التي تسبب حمى التيفوس أو جدري الريكتسيا.

- **أمراض غير معدية:** وهي الأمراض التي لا تنتقل من شخص إلى آخر مثل قرحة المعدة وكذا السرطان أو الحصوة الكلوية.

- **أمراض مهنية**: وهي أمراض خاصة بظروف العمل كالمناجم مثل نفير الرئة.

- **أمراض اجتماعية:** مثل القلق[1].

أسباب الأمراض:

كان العلماء يظنون أن الميكروبات هي وحدها المسؤولة عن خلق المرض عند الإنسان، غير أنه تم التعرف على العوامل الأخرى المسببة أو المساعدة في الإصابة بالأمراض، وجد أنه توجد معركة من جانب الإنسان للحفاظ على مستوى إيجابي ضد القوى الحيوية والطبيعية والعقلية والاجتماعية التي تحاول قلب ميزان الصحة، وعلى هذا فالعوامل التي تقرر مستويات الصحة والتي تسبب الأمراض تتمثل فيما يلي:

- **عوامل تتعلق بالمسببات النوعية للمرض:**

عرف المسبب النوعي بأنه العنصر أو المادة أو القوة (سواء كانت حية أم غير حية)، والتي في وجودها أو غيابها قد تبدأ أو تستمر عملية مرضية.

---

[1] عيسى غانم، مرجع سابق، ص ص 13- 14.

والمسببات النوعية تنقسم إلى عدة أقسام وهي[1]:

- **المسببات الحيوية:** وقد تكون من أصل نباتي مثل الفطريات والبكتيريا والفيروسات، أو من أصل حيواني مثل الأميبا وديدان الإسكارس وديدان البلهارسيا.
- **المسببات الغذائية:** أي نقص استهلاك بعض المغذيات الأساسية أو الزيادة في استهلاك هذه المغذيات.
- **المسببات الكيمياوية:** أي مسببات التسمم من المركبات المعدنية الثقيلة كالزئبق والرصاص.
- **المسببات الطبيعية:** مثل الحرارة والرطوبة والضوء والإشعاعات.
- **المسببات الميكانيكية:** مثل الزلازل والأعاصير والفيضانات والحرائق والحوادث...
- **المسببات الوظيفية:** مثل خلل في إفراز الغدد الصماء داخل الجسم كنقص الأنسولين الذي يسبب مرض السكري.
- **المسببات النفسية والاجتماعية:** مثل عدم توفر الأمن والأمان، والمسائل العاطفية والمشروبات الكحولية والدخان.
- **عوامل تتعلق بالإنسان العائل (المضيف):** وتتمثل في مدى مقاومة الإنسان للمسببات النوعية أو غير النوعية للأمراض وتتمثل فيما يلي:
- **العمر:** حيث هناك أمراض معينة تكون أكثر انتشارا بين مجموعات معينة من الأعمار عن غيرها مثل الحصبة عند الأطفال، والسرطان في متوسطي السن وتصلب الأوعية الدموية للمسنين.
- **الجنس:** توجد فروق في الإصابة بالأمراض بين الجنسين: فمرض السكر أكثر حدوثا عند الإناث، والنقرس في الذكور والزهري أخف في الإناث، وأمراض القلب أكثر شيوعا من الذكور ولا يوجد تفسير مقنع لهذا الاختلاف.
- **الوراثة:** وجود جينات ضارة عند التكوين قد تنتج عند ظهور مرض مثل مرض سيولة الدم، وعمي الألوان، وهناك عدد من العيوب الخلقية، تعود إلى عوامل وراثية، وكذلك ارتفاع ضغط الدم الأساسي ومرض السكر والأمراض العقلية.
- **التغذية:** يؤهل سوء التغذية للإصابة بالأمراض الجرثومية مثل السل، كما توجد أمراض لها علاقة بالإفراط في الأكل مثل السمنة ومرض السكر.
- **المهنة:** من الأمراض مهنية مثل التسمم بالرصاص، داء السيليكا والحوادث.

---

[1] نفس المرجع، ص14.

• **المناعة:** كل الأمراض التي تصيب الإنسان بسبب الفيروسات والبكتيريا والفطريات، تتسبب في إجهاد مناعة الجسم: ليبوس (مرض جلدي بسبب نقص المناعة)، الإيدز.

• **الوضع الاجتماعي:** تظهر كثير من الأمراض ميلا واضحا نحو مستويات اجتماعية معينة، فالسل، وداء المفاصل الحاد، الكساح، أكثر شيوعا بين طبقات المجتمع الدنيا، عنها في طبقات المجتمع العليا: النقرس، الجلطة القلبية.. الخ

• **سلوك الإنسان:** كعدم القيام بالتمارين الرياضية والتدخين والإفراط في تناول الدهون الحيوانية وإدمان شرب الخمر، والمخدرات، كل هذه تعرف بتأثيرها السيئ في الصحة[1].

• **العوامل المتعلقة بالبيئة:** البيئة هي كل العوامل الخارجية المجتمعة، والتي تحيط بالإنسان وتؤثر في حياته ونموه وتتمثل في:

∞ **البيئة الطبيعية:** وتتضمن الموقع الجغرافي والحالة الجيولوجية... الخ.

∞ **البيئة البيولوجية:** وتتضمن المملكتين الحيوانية والنباتية.

∞ **البيئة الاجتماعية والثقافية:** وتتضمن كثافة السكان وتوزيعهم، والمستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي والاستعدادات الطبية والصحية[2].

وبذلك فالعوامل المتعلقة بالبيئة قد توجد في الطبيعة مثل نوع التربة والمناخ وكذلك مثل الرطوبة والحرارة، وحركة الرياح، بالإضافة إلى المملكة الحيوانية والنباتية التي تعتبر كوسط لنقل الأمراض، كما تشمل الجانب الاجتماعي والثقافي الذي يرتبط بكثافة السكان وتوزيعهم، والمستوى التعليمي، والوعي بطرق الوقاية والعلاج. كذلك بمدى توفير الإمدادات الصحية كالمستشفيات والعيادات ومدى توفر أساليب التشخيص... الخ[3].

∞ **العوامل النفسية والاجتماعية:** وتتمثل أهمها في الضغط العاطفي، والضغط في ظروف الحياة الحديثة، والإحساس بالمسؤولية وعدم الأمان في العمل والطريق، أو الإدمان على المخدرات والمشروبات الكحولية.

فجملة المشاكل الاجتماعية داخل الأسرة أو في المحيط الاجتماعي المحيط بالشخص المريض تسبب مختلف الأمراض، عضوية كانت أو اجتماعية أو نفسية، بحيث قد تتضارب

---

[1] فايز أحمد النحاس، مرجع سابق، ص 62- 63.

[2] أيمن مزاهرة، مرجع سابق، ص16.

[3] سلوى عثمان الصديقي، **مدخل في الصحة العامة والرعاية الصحية والاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 35- 36.

الأسباب المحددة لمرض معين، فمثلا هناك أمراض ينظر إليها البيولوجيون على أنها أسباب بيولوجية، بينما ينظر إليها علماء الاجتماع وعلماء النفس على أنها أسباب نفسية أو اجتماعية.

فمثلا تصلب الشرايين أو انسداد الأوعية الدموية في القلب، وارتفاع ضغط الدم والقرحة المعدية، وقرح الاثني عشر، ومرض السكر والسمنة والعصاب، والاضطرابات الوظيفية والأمراض العقلية والسل الرئوي والسرطان... الخ.

وقد تمكنت الدراسات من إثبات العلاقة بين جميع تلك الأمراض وبعض العوامل الاجتماعية الأخرى التي يمكن اعتبارها مصاحبة للأمراض، وليس من الصواب اعتبار تلك العوامل والظروف الاجتماعية مسؤولة عن إصابة الشخص بهذه الأمراض أو تلك[1].

وضمن العوامل الاجتماعية المسببة للأمراض العادات، كإعداد وتحضير وحفظ وتناول الطعام والشراب، وعادات الحياة اليومية والنظافة والشخصية، وكذا الشعائر الدينية والتجمعات والمناسبات الاجتماعية والترويحية.

∞ **العوامل الوراثية:** حيث إن الصفات الوراثية تنتقل عن طريق الكروموزومات وما تحمله من الجينات، وهناك بعض الأمراض التي تنتقل بالوراثة مثل العمى الليلي.. [2]

الثقافة والصحة والمرض وعلاقتها بالممارسات العلاجية:

تحوي الثقافة مجموعة من العناصر التي تمارس تأثيرها بوضوح على الصحة والمرض. وتحكم تصرفات الإنسان من خلال الموجهات السلوكية التي تتضمنها، فهي تتخلل معظم صور السلوك الإنساني في العادات الاجتماعية، وعادات النظافة والتربية، والمعتقدات والمعارف، والأمثال والحكم، والمفاهيم والتصورات الشعبية، والقيم والطقوس الدينية، علاوة على آداب الحديث والمعاشرة، والتحية والسلوك اللائق وغيرها من العناصر التي تخص اللجوء إلى الخدمات الصحية الحديثة في حالات الأمراض الباطنية والقلب والكلى... الخ. على حين تخص التماس علاج الأمراض النفسية والعصبية بالوسائل الطبية الشعبية والسحرية السائدة. فالثقافة تؤثر في الصحة والمرض، ويتضح من خلال تنميطها للأمراض بصفة عامة إلى مرض لم يشخص، ومرض مزمن، حيث المرض الذي لم يشخص يمثل دائرة مفرغة داخلها يدور المريض على عيادات الأطباء وعلى المستشفيات العامة والمتخصصة وفي حالة استمرار عدم

---

[1] محمد الجوهري، **علم الاجتماع التطبيقي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص341.

[2] أيمن مزاهرة، مرجع سابق، ص16.

التشخيص يدور المريض حول الثقافة الشعبية من معتقدات وممارسات طبية شعبية، إلى علاج عشبي، إلى الاستشفاء بالأولياء، ويطرق كل باب يلتمس منه مخرجا.

أما المرض المزمن فالمريض لا يعلم بتلك الأزمات مثل: الربو المزمن، فالطبيب يرفض إخبار المريض، وكذا الأمراض النفسية والعصبية، أي الأمراض التي تظهر وتختفي بشكل غير منتظم، فهذه الحالات المرضية عموما تدفع المريض إلى طرق كل الأساليب الطبية العلاجية الشعبية والسحرية[1].

وتظهر طبيعة العلاقة بين الثقافة والصحة والمرض من خلال المفاضلة بين كل عضو فيزيقي بالجسم والعضو الآخر وفي الرعاية والاهتمام، فالعين تحتل مكانة بارزة في الثقافة، لأنها مصدر الرؤية وإبصار العالم الخارجي، كما تدور حولها عناصر عديدة طبية شعبية وسحرية، وبالتالي تحظى أمراض العين باهتمام الثقافة، أكثر مما يحظى الأنف والأذن أو المعدة أو الجلد.

كما أن الثقافة تحدد مفاضلة أخرى بين طرق العلاج في القطاعات الاجتماعية المختلفة ذات الثقافة الفرعية، فالثقافة الريفية مثلا تحبذ العلاج الشعبي في بعض الأحيان، كالخزم والكي في أمراض الروماتيزم وعرق النساء والأمراض الجلدية.

أما الثقافة البدوية فهي تميل إلى تفضيل العلاج الشعبي، وخاصة التداوي بالأعشاب والكي والحجامة والخزم والتجبير، بينما الثقافة الحضرية أكثر ميلا إلى الطب الرسمي، بحكم توافره وتنوع مؤسساته، وكفاءته، ويسر الحصول عليه، علاوة على توافر المستشفيات العامة والتخصصية المجانية، وإن كان الطب الشعبي يظهر في المناطق الحضرية الشعبية، ومناطق الريف الحضري[2].

وبالتالي فالثقافة غنية بالبدائل العلاجية والأساليب الطبية البديلة، فإذا فشلت طريقة ظهرت غيرها، وإن زالت طريقة حلت أخرى محلها وعلى هذا فإن فشل الكي في علاج الروماتيزم والحجامة في علاج الشلل، لجأ البدو إلى الطب الرسمي.

وإن فشلت المجبرات في علاج الكسور، لجأ المريض إلى المستشفى، وإن فشل الخزم في علاج العين، سارع المريض بطلب الخدمة الصحية الرسمية، والعكس بذلك إذا فشل الطب الرسمي في علاج العقم أو الصداع المزمن أو الصرع، لجأ المريض إلى الطب الشعبي

---

[1] علي المكاوي، **الجوانب الاجتماعية والثقافية للخدمة الصحية**، مرجع سابق، ص 296- 297.

[2] نفس المرجع السابق، ص 298- 299.

والسحري، والاستشفاء بالأولياء والمزار... الخ، وهكذا يلجأ المريض إلى أقرب ما في يده فإذا أفادته تمسك بها ونشرها، وإن أساءته تركها وحض على هجرتها، فالمرضى بالريف والبادية سبق لجوؤهم إلى الطب الشعبي، وحينما يفشل يسارعون بطلب الخدمة الصحية الرسمية بالعيادات والمستشفيات العامة والتخصصية[1].

وعليه فمعظم الدراسات الأنتروبولوجية تدل على أن اختلاف الثقافات يؤدي إلى اختلاف التعبير عن الألم، وفي تفسير أعراض المرض والتجاوب معها، ولعل هذا التبيان راجع إلى أسلوب التنشئة الاجتماعية والثقافية، وبالتالي يعكس اختلاف سلوك المرض والأساليب المكتسبة ثقافيا، للتوافق مع الثقافة السائدة والسياق الاجتماعي العام، فهناك ثقافات تربط الهزال مثلا والأنيميا بسوء التغذية، حيث تعزوه ثقافات أخرى إلى الحسد والكائنات فوق الطبيعية[2]. وحسب تعبير الدكتور عبد الغني مغربي فإن الثقافة ظاهرة إنسانية، وهي كل ما أضافه الإنسان إلى الطبيعة بصورة عامة، فلا وجود لشعب مثقف وشعب غير مثقف، وهي لا تعني السلوك الجيد[3].

قائمة المراجع

- أولا: قائمة المراجع باللغة العربية:

1- تالا قطيشات وآخرون، **مبادئ في الصحة والسلامة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

2- الجوهري محمد، **علم الاجتماع التطبيقي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998

3- علي محمد وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع الطبي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

4- عبد الحميد محمد الشاذلي، **الصحة النفسية والسيكولوجية للشخصية**، المكتبة الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001،

5- عيسى غانم، **الصحة العامة**، دار اليانوري العلمية، عمان، الأردن، ط1، 1997

---

[1] نفس المرجع، ص 300- 301.

[2] علي المكاوي، علم الاجتماع الطبي مدخل نظري، مرجع سابق، ص 433.

[3] Abd-elghani Megherbi, **Culture et personnalité de Massinissa à nos jours**, Enal-OPU, Alger, 1986, P13-32

6- فاروق مداس، **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**، دار المدني للطباعة والنشر، البليدة، الجزائر، 2003

7- فايز أحمد النحاس، **الخدمة الاجتماعية الطبية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000

8- فوزية رمضان أيوب، **دراسات في علم الاجتماع الطبي**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، 1985.

9- سلوى عثمان الصديقي، **مدخل في الصحة العامة والرعاية الصحية والاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999

10 - سهير أحمد كامل، **الصحة النفسية والتوافق**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1999.

11- معن خليل عمر، **علم المشكلات الاجتماعية**، دارالشروق، عمان، الاردن، ط1، 1998

12- مكاوي علي، **الجوانب الاجتماعية والثقافية للخدمة الصحية**- دراسة ميدانية في علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

13- مكاوي علي، **علم الاجتماع الطبي- مدخل نظري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990

14- نجلاء عاطف خليل، **في علم الاجتماع الطبي- ثقافة الصحة والمرض**، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2006

15- نادية عمر محمود السيد، **علم الاجتماع الطبي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

16- نادية عمر محمود السيد، **علم الاجتماع الطبي المفهوم والمجالات**، دار المعرفة الجامعية، قنال السويس، 1998.

- ثانيا:قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

17-Abd-elghani Megherbi**, Culture et personnalité de Massinissa à nos jours**, Enal-OPU, Alger, 1986,

18- Cecil Hellman, **Culture, Health and Illness**: an Introduction for Health professionals, Wright-PSG,3Ed, London, 1995,

19- Ellen Annandail**, The Sociology of Health Medicine**, Blackwell Publishers Inc,USA,1990

20- Foster G.M, **Medical anthropology,** New York, Wiley, 1978

21-Noel. J Chrisman and Thomas M. Johnson**, Clinically applied Anthropology,** Westport, London, 1996, P 89.

ثالثا: مراجع خاصة بالإنترنت:

22-http:// www.ziadazzam. Com

الأسرة ودورها في الرعاية الصحية لأطفالها الأقل من خمس سنوات

أ/ خليفاوي فهيمة
باحثة في علم الاجتماع

مقدمة:

يطبع مسألة تربية الأطفال في محيط الأسرة جانب كبير من التعقيد، ولعل الهدف المنشود والغاية المرجوة أخيرا هو أن ينشأ الطفل سليما ومعافى، والسلامة التي نقصدها هنا أو الصحة لا يراد منها السّمنة أو ضخامة الجسم ولا حمرة الوجه، وإنما جوهرها هو الانسجام في القوى البدنية والروحية وتوازن الجهاز العصبي والقدرة على التحمل ومواجهة مختلف المؤثرات الضّارة.

وتقتضي الحياة من الطفل أن يصطدم ببعض متاعبها فيتعرض بذلك لأمراض مختلفة ومتفاوتة الخطورة فمنها ما هو عابر، بحيث لا يخلف أي أثر على الطفل ومنها ما يبلغ درجة التأزم والتعقيد خاصة إن لم يحظ بالعناية الكافية من وسطه عامة وأمّه خاصة باعتبارها الجزء الذي لا يتجزأ من الطفل، كونهما معا يشكلان وحدة منسجمة ومتكاملة. فالأم في معظم الحالات تلازمه إن لم نقل دائما والأمر الذي يتعين عليها هو أن تكون حذرة ويقظة تجاه كل تغير أو خطر قد يصيب طفلها. وهذا لا يكون إلاّ بأخذ الحيطة والحذر في بادئ الأمر من كل سوء. وإن حدث وأن أصابه مكروه يجب أن لا تتردد في استشارة الطبيب والأخذ بنصائحه واتباع تعليمات العلاج كما وصفها تماما.

فإدراك بواكر المرض والأخذ بأسباب الشفاء الصحيحة يسهل كثيرا مهمة علاجه بالنسبة إلى الطبيب والشفاء العاجل بالنسبة إلى المريض، أما تغافل الأم وتجاهلها للأمر فلن يزيد الطين إلاّ بلّة، كون الطفل مخلوقا ضعيف الجسم والمناعة، والأسوأ في الأمر أنه لا يستطيع أن يعبر عن نفسه بنفسه وهنا يتوجب على الأم أن تتكفل به وترعاه وتعبر عنه وعن حجاته ويشترط فيها الإدراك التام والوعي الكامل، بمعنى عليها أن تدرك المرض في بداياته وتعجل بعلاج فوري له قبل أن يبلغ درجة التأزم والتعقيد، واستئصال المرض من أساسه يكون أولا بالوقاية والوقاية لا تكون إلاّ بالعناية والرعاية الصحية اللازمة والكافية.

ونظرا إلى أهمية الرعاية الصحية من جهة والمشاكل الصحية التي يعاني منها العديد من الأطفال من جهة أخرى، حاولت طرح الإشكال التالي:

ما هي الأسباب والظروف التي تعيق الأسرة عن أداء دورها في تقديم الرعاية الصحية اللازمة لأطفالها الأقل من خمس سنوات؟

ولمعالجة هذه الإشكالية اقترحت الفرضيات التالية:

- المستوى المعيشي المرتفع يزيد من التزام الأسرة بدور الرعاية الصحية لأطفالها الأقل من خمس سنوات.

- الشكل النووي للأسرة والحجم الصغير يساعد على التزامها بدور الرعاية الصحية لأطفالها الأقل من خمس سنوات.

- خصائص المسكن الرديئة تأثر بالسلب على دور الأسرة في الرعاية الصحية لأطفالها الأقل من خمس سنوات.

- المستوى التعليمي المرتفع للأم يزيد من التزامها بدور الرعاية الصحية لأطفالها الأقل من خمس سنوات.

وقبل تحليل هذه الفرضيات يتعين علينا مراجعة النقاط التالية:

مفهوم الرعاية الصحية:

الرعاية هي تعاطف واهتمام بطرف ضعيف نسبيا[1].

وفي هذا البحث ربطت هذا المفهوم بالصحة أي "الرعاية الصحية للأطفال الأقل من خمس سنوات". فالأطفال في هذه المرحلة يتميزون بضعف المناعة فجسمهم يتأثر بأتفه الأسباب وبما أنّ الأسرة هي الوسط الذّي يحضن الطفل منذ ميلاده، وبالأخص الأم فهما معا يشكلان وحدة منسجمة إذ دورها في هذه المرحلة بالذات يتجلى في التعاطف والاهتمام والعناية خاصة بالطرف الضعيف ألا وهو الطفل.

[1] عبد الهادي جوهري: **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط3، 1998، ص 97.

التعريف بالصحة:

لقد وضعت الدول الست والأربعون الموقعة على دستور هيئة الصحة العالمية تعريفا للصحة وهو "إنّ الصحة هي حالة السلامة الجسمية والعقلية والاجتماعية الكاملة وليست مجرد الخلو من المرض والعاهة"[1].

وتؤكد الفقرة الآتية من هذا الدستور ضرورة العناية الخاصة بالأطفال إذ تقول:

"إنّ نمو الأطفال نموا سليما أمر ذو أهمية أساسية والقدرة على الحياة السوية في بيئة كلية متغيرة من ضرورات هذا النمو"[2].

فالصحة ليست علاجا من المرض ولكن لها جانبين آخرين، أحدهما المحافظة على الصحة وثانيهما تقويتها. والمحافظة على الصحة لا تكون إلاّ باتباع السبل الوقائية الجيدة وبانتشار الوعي والثقافة في المجال الصحي. أما تقوية الصحة فتكون باتباع النظام الغذائي الجيد والمتوازن.

مظاهر العناية بصحة الأطفال:

إن الوقاية هي السبيل الوحيد للعناية بصحة الطفل فحسب المثل العربي القديم:

"درهم وقاية خير من قنطار علاج" فالوقاية توفر عناء المرض بالنسبة إلى الطفل والتكاليف الباهظة بالنسبة إلى الأسرة، وحتى يتحقق هذا يجب مراعاة المسائل التالية:

أ- **الغذاء الصحي:** يؤدي الغذاء الصحي دورا مهما في نمو الطفل، فهو يزود الجسم بالطاقة التي يحتاج إليها للقيام بنشاطه سواء كان هذا النشاط داخليا أم خارجيا، بدنيا أم عقليا ونفسيا.

كما يؤدي الغذاء أيضا دورا مهما في إصلاح الخلايا التالفة وإعادة بنائها وفي تكوين خلايا جديدة وفي زيادة مناعة الجسم ضدّ بعض الأمراض ووقايته منها.

وأهم العناصر الغذائية التي يحتاج إليها الطفل لكي ينمو هي المواد السكرية والنشوية والمواد البروتينية الحيوانية والنباتية والمواد الدهنية والأملاح المعدنية والفيتامينات والماء، فالماء هو الوسيط الّذي تحدث فيه التفاعلات والعمليات الكيميائية الحيوية كالهضم مثلا[3].

---

[1] ويلارد أولسون: **تطور نمو الأطفال**، تر: إبراهيم حافظ وآخرون، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، نيويورك، سبتمبر 1962، ص124.

[2] نفس المرجع، ص124.

[3] فوزية دياب: **نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة**، سلسلة تربية الأطفال في مرحلة الحضانة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط3 1979، ص 65.

إن الغذاء الصحي هو الغذاء الصالح كما وكيفا بمعنى أن يكون كافيا في مقداره ومتزنا في تركيبه بحيث يشتمل على العناصر الأساسية الغذائية السابقة الذكر اشتمالا متكاملا متناسقا، فقلة كمية الطعام عن الحد المعين اللازم لنمو الطفل أو عدم تنويع الوجبات والإفراط في الاعتماد على بعض العناصر الغذائية الأساسية دون الأخرى كل ذلك من شأنه أن يضعف الجسم ويقلل من مقاومة الطفل للأمراض بصفة عامة كما يقتضي إصابته بأمراض سوء التغذية بصفة خاصة التي تقتضي تأخير نمو الطفل[1].

كما تعرضهم لأمراض مختلفة كالأنيميا والأمراض الجلدية ولين العظام ونقص الغذاء الّذي يؤدي في بادئ الأمر إلى تضاؤل النشاط والتبلد ثم ضعف النمو ثم يعقب ذلك المرض والهزال[2].

ب- **الرضاعة الطبيعية للطفل:** تشير التقديرات الإحصائية إلى أن الرضاعة الطبيعية من الثدي تساهم في المحافظة على حياة ستة ملاين من الأطفال الرضع كل سنة، فالرضع الذين يتغذون بزجاجة الإرضاع غير المعقمة التي تحتوي عادة على مسحوق الحليب المجفف والمخفف بالماء غير النقي هم الأكثر عرضة للوفاة في فترة الطفولة[3].

ولقد ثبت أن الأطفال الرضع الذين تتم رضاعتهم رضاعة طبيعية لمدة لا تقل عن ستة أشهر يعتبرون وبدرجة كبيرة أقل عرضة للإصابة بالأمراض والوفاة نتيجة الإصابة بأمراض الإسهال والعدوى الحادة والخاصة بالجهاز التنفسي وإنه إذا ما تم تشجيع الأمهات على الاعتماد فقط في تغذية أطفالهن الرضع من الثدي خلال الستة أشهر الأولى من حياتهم فإن ذلك يؤدي إلى المحافظة على حياة عدد من الأطفال يصل إلى ما بين مليون إلى مليوني طفل سنويا وهذا بالإضافة إلى ما يتمتع به حليب الأم من مزايا وقائية ومناعية فإنه يحتوي على كل العناصر الغذائية المثالية واللازمة لنمو الطفل في الستة شهور الأولى من العمر[4].

---

[1] سهير كامل أحمد وآخرون: **تنشئة الطفل وحاجاته بين النظرية والتطبيق**، مركز الإسكندرية للكتاب، 2002، ص135.

[2] محمود حسين: **مقدمة الخدمة الاجتماعية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص343.

[3] منظمة الأمم المتحدة للطفولة: **وضع أطفال العالم 1991**، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، عمان، الأردن، 1991، ص24.

[4] بار بارا شين: "الرضاعة الطبيعية من الثدي تحافظ على الحياة"، في /**تنظيم الأسرة يحافظ على الحياة**، تر: محسن يوسف، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع المكتب المرجعي للسكان، ط3، سبتمبر 1997، ص 4.

كما تؤدي الرضاعة الطبيعية إلى تحسين صحة الأم وهذا من خلال ممارسة تنظيم الأسرة الشيء الّذي يساعدها على العناية الجيدة بصحة طفلها في سنواته الأولى[1].

فالرضاعة الطبيعية لا تساهم فقط في إنقاذ أرواح الأطفال والمحافظة على صحتهم بل تحقق وافرا ماليا للوالدين وللمؤسسات الصحية في البلاد، فالتهابات الجهاز التنفسي والإسهال هي من أكثر الأمراض شيوعا في كافة الدول النامية وهي تسبب 50٪ من زيارات الأطفال للعيادات الطبية والمستشفيات[2].

ج - **التطعيـــم:** لا تشمل الرعاية الصحية تمكين الطفل من أفضل نمو جسمي وعقلي ونفسي فحسب بل تشمل إلى جانب ذلك وقايته من الأخطار التي تهدد صحته وخاصة الخطر الجرثومي، هذا الخطر الّذي قد يصيبه وهو في رحم أمه وهذا من خلال إصابة الأم بالحصبة الألمانية أو الزهري أو التكسوبلازموز، وقد يصاب من ناحية أخرى أثناء المخاض والولادة عند خروجه من الرحم وتلوثه بالجراثيم الموجودة في المسالك التناسلية، وقد يصاب من ناحية ثالثة بعد الولادة بسبب انتقال العدوى إليه من المحيط بفيروسات أو جراثيم عديدة.

وتكون المناعة من الأمراض إما طبيعية توجد في الطفل منذ الولادة إلاّ أنها سرعان ما تتلاشى بعد الشهر الرابع والخامس من العمر أو مكتسبة وتكون بإحدى الوسائل التالية:

أولا: الإصابة بالمرض المعدي

ثانيا: المقاومة التدرجية التي تنشأ نتيجة الاتصال المباشر والمستمر بالجراثيم وإفرازاتها إذا كان عدد الجراثيم غير كاف لإحداث المرض.

وتكون المناعة من الأمراض إما طبيعية توجد في الطفل منذ الولادة إلاّ أنها سرعان ما تتلاشى بعد الشهرين الرابع والخامس من العمر أو مكتسبة وتكون بإحدى الوسائل التالية:

ثالثا: وقد تكون بالتطعيم أو التحصين[3].

ويتم التحصين باستعمال اللقاح وهو إعطاء الجرثومة أو فيروس المرض المنوي التلقيح ضده وذلك بشكل حي ومخفف كيميائيا أو بشكل فيروسات وجراثيم ميتة ومن خلال معالجتها

---

[1] M. S. P et INSP: **Séminaire atelier sur les programme de santé maternelle et infantile**, Edition ANDS ،1997. p103

[2] منظمة الأمم المتحدة للطفولة: وضع أطفال العالم 1991، مرجع سابق، ص24.

[3] عبد المجيد رزق الله: **طفلك في سنواته الأولى**، الدار التونسية للنشر، الجزائر، ص73.

بالأدوية الكيميائية أو خلاصة من هذه المكروبات والنتيجة هي التوصل إلى دفع الجسم إلى توليد وخلق أجسام مضادة لهذه الأمراض تكسب الجسم مناعة معينة ومختلفة بين مرض وآخر.

لذلك فإن اللقاح لا يسبب مرضا بل أجساما مضّادة للمرض وهذا التفاعل قد يسبب بعض العوارض الحساسة كالحرارة والانزعاج... الخ[1].

أما عن شروط اللقاح فهي أن يكون الطفل في حالة صحية جيدة، إن التطعيم يشمل عددا من الأمراض المعدية أهمها وأكثرها انتشارا في الوقت الحاضر هي: ضدّ السل (الدرن)، ضدّ الخناق أو الكزاز، ضدّ السعال الديكي وضدّ شلل الأطفال وضدّ الحصبة وضدّ الجدري وضدّ الكوليرا... الخ

لذلك ما من عذر يمكن أن يلتمس لشخص يجازف بترك نفسه يصاب بمرض معد، اللهمّ إلاّ أن يكون هذا المرض من البساطة بحيث لا تخشى مغبته أو أن يكون من الأمراض التي لم تعرف الوقاية منها بعد أو لم تصل إلى القدر المطلوب من الكفاية والنبوت[2]

وللالتزام بالتلقيح وفي فترات منظمة وضعت وزارات الصحة ما يسمى بالدفتر الصحي وهو عبارة عن وثيقة تجمع كل الإجراءات المتعلقة بصحة الطفل من الحمل إلى البلوغ بما في ذلك برنامج التلقيح المقرر على الطفل وهو في متناول الجميع.

وحضور دفتر التلقيح ضروري لتسجيل الطفل في المدرسة لاحقا، ولقد وجد عند 91,6٪ من الأطفال من خمس سنوات وقد سجل 89,8 ٪ في المناطق الحضرية و44,2 ٪ في المناطق الريفية أما الّذين لا يملكون دفتر التلقيح فنسبتهم تقدر بـ 8٪[3].

---

[1] علي الحسن: **أطفالنا نموهم –تغذيتهم- مشكلاتهم**، بيروت ن لبنان، ط2، 1982، ص 112.

[2] رزويل جالجر: **صحة أبنائك**، تر: سعيد عبده، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1960، ص 67.

[3] M. S. P et I. N. S. P: « **Enquête nationale sur les objectifs de la fin décennie** », Santé mère et Enfant, EDG Algérie, 2000, p 104

أما الرزنامة الجزائرية للتلقيحات فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (1): مواعيد التلقيح حسب السن ونوع اللقاح:

السن Age	التلقيح vaccins	ضد contre
عند الولادة A la naissance	BCG, Polio oral, HB V (1)	Tuberculose Poliomyélite, Hépatite virale B(1) السل، الشلل، إلتهاب الكبد الفيروسي ب (1)
الشهر الأول	H. BV(2)	Hépatite Virale B(2) التهاب الكبد الفيروسي ب(2)
الشهر الثالث	D. Tcoq Polio oral	Diphterie-Tetanos دفتريا- كزاز- السعال الديكي- الشلل Coqueluche-Poliomyelite
الشهر الرابع	D. Tcoq Polio oral	Diphtérie- Tétanos دفتريا- كزاز- السعال الديكي- الشلل Coqueluche-Poliomyelite
الشهر الخامس	D. Tcoq Polio oral HBV(2)	Diphtérie- Tétanos دفتريا- كزاز- السعال الديكي- الشلل Coqueluche-Poliomyelite Hépatite viral B(2) التهاب الكبد الفيروسي ب(2)
الشهر التاسع	Anti Rougeoleux	Rougeole الحصبة
الشهر الثامن عشر	D. Tcoq	Diphtérie- Tétanos

	Polio oral	دفتريا- كزاز- السعال الديكي- الشلل Coqueluche-Poliomyelite
ستة سنوات	D. Tenfant Polio oral Anti Rougeoleux	Diphtérie- Tétanos دفتريا – الكزاز Polio- Rougeole الحصبة – الشلل
11 –13 سنة	D. T adulte Polio oral	Diphtérie- Tétanos Poliomyélite الكزاز- دفتريا للبالغين – الشلل
16- 18 سنة	D. T adulte Polio oral	Diphtérie- Tétanos Poliomyélite الكزاز- دفتريا للبالغين – الشلل

المصدر: وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والمعهد الوطني للصحة العمومية: **الرزنامة الجزائرية للتلقيحات "الدفتر الصحي"**، الجزائر، 1997.

د- النظافة: إن النظافة من الشروط الأساسية لنمو الطفل، فهي تحميه من الأمراض والأوبئة كما أنها تنشط أعضاء الجسم الرئيسية كالقلب والأعصاب وتشمل النظافة نظافة الجسم والأكل والثياب والبيت والمحيط الّذي نعيش فيه ونظافة المياه المستعملة وكذلك توفر شبكات الصرف الصحي[1].

وتتجسد النظافة مثلا بغسل اليدين بالماء والصابون قبل البداية في تحضير الطعام للطفل وتغلية الحليب جيدا وعدم تقديمه للطفل طازجا، كذلك المحافظة على نظافة قارورات الرضاعة بتغليتها قبل كل رضعه وكذلك تجنب إعطاء المصاصة التي هي في محل الأوساخ وغسل الخضر والفواكه جيدا وتعقيمها بقطرات ماء جافيل قبل تقديمها للطفل وكذلك يجب حفظ الطعام المطبوخ في مكان بارد وإعادة تغليته قبل تقديمه للطفل وذلك للقضاء على الجراثيم، كذلك المحافظة على نظافة أدوات أكل الطفل كالملاعق والكؤوس والصحون... الخ.

[1] وزارة التضامن الوطني: **احتياجات الطفل الأولية**، الجزائر، 1999، ص 33.

كما تتجسد النظافة في تشريك الطفل في المحافظة على البيت والمحيط الذي نعيش فيه وتنظيف الجسم والمثابرة على ذلك، فبتوفر النظافة ينعم الأطفال بالصحة وفي غيابها يكون الهلاك، فالنظافة تقتضي إمكانيات قد لا نجدها في البيئات الفقيرة وإن وجدناها فهي قليلة[1].

ور تنظيم الأسرة في الحفاظ على صحة الطفل:

مما لا شك فيه أنّ برامج تنظيم الأسرة لها دور مهم ضمن الجهود التي تعمل على الحفاظ على حياة الطفل والارتفاع بمستوى صحته، وأنه يمكن إنقاذ حياة الملايين من الرضع والأطفال سنويا عن طريق المباعدة بين الولادات لفترات لا تقل عن سنتين بين كل منها.

فالدول التي نهجت برامج تنظيم الأسرة كانت قادرة على ترجمة التقدم في تخفيض الوفيات إلى التقدم في تخفيض الولادات[2].

إن الحمل المتقارب والمتكرر في الدول النامية يؤدي إلى إنجاب مواليد قليلي الوزن وأكثر عرضة للإصابة بالأمراض وبالتالي تقل فرصهم في البقاء على الحياة، وحتى في الحالات التي تستمر فيها حياتهم خلال عامهم الأول فإن معظم هؤلاء الأطفال يحتمل أن تحدث لهم الوفاة بما يعادل مرة ونصف المرة قبل بلوغهم سن الخامسة بمقارنتهم بالأطفال الّذين يولدون بعد مرور عامين على الأقل من ميلاد الأخ أو الأخت الأكبر عمرا.

كذلك فإن الولادات المتقاربة تعرض الطفل الأكبر عمرا للخطر وذلك لأن الأم الحديثة الولادة إذا ما حملت مرة أخرى وبعد فترة قصيرة فذلك قد يشغلها أو تتوقف كاملا عن إرضاع مولودها رضاعة طبيعية من الثدي، مما يؤدي أو يعرض الطفل الرضيع إلى مخاطر أكبر كتعرضه إلى الأمراض وربما الوفاة [3].

كما أنّ الأسر كثيرة الولادات المتقاربة يزيد فيها التنافس بين أفرادها للحصول على مصادر الأسرة المحدودة، وأن تتقاسم فيما بينها ما هو متوافر من طعام وملابس وأماكن المعيشة والسكن[4].

وبالرغم من حدوث الانخفاض في النسب الكلية للإنجاب المتقارب منذ السبعينات إلاّ أن هذه النسب لازالت مرتفعة في الكثير من الدول، هذا وإن التحسن في المباعدة بين فترات الإنجاب له أكبر الأثر في استمرار حياة الرضع في الدول التي بها نسب عالية من الإنجاب

---

[1] رزويل جالجر: مرجع سابق، ص8.

[2] منظمة الأمم المتحدة للطفولة: **وضع أطفال العالم 1991**، مرجع سابق، ص4.

[3] باربا راشين: "المحافظة على حياة الرضّع والأطفال"، مرجع سابق، ص4.

[4] نفس المرجع، ص 5.

المتقارب ومعدل مرتفع من وفيات الرضّع. ولقد أشارت نتائج تحليل البيانات من 25 دولة من الدول النامية إلى أن نسب وفيات الرضع فيها يمكن أن تنخفض بما يعادل الربع في المتوسط في حـــالة المباعدة بين كل إنجاب وآخر بفترة لا تقل عن سنتين.

والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

الرسم البياني رقم(1): نسبة الانخفاض في وفيات الرضع عندما يحدث الإنجاب على فترات لا تقل عن سنتين بين كل منها:

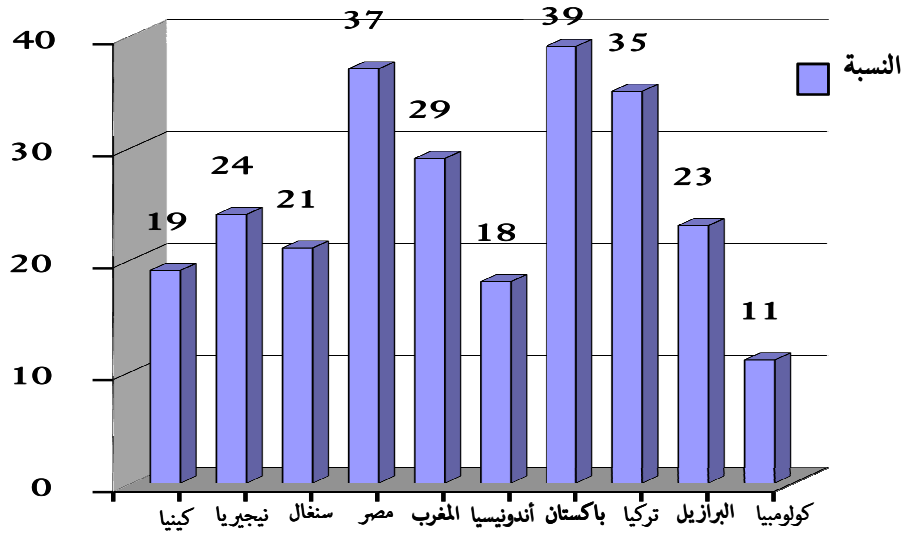

Source: un publiched analyses of demographic and health surveys 1990-1995(calverton, MD: macro international, 1996).

نقلا عن / بربابرا شين: " المحافظة على حياة الرضع والأطفال "، مرجع سابق، ص 5.

ويعتبر سن الأم من العوامل المهمة التي تؤثر في احتمالات المخاطر التي ينتج عنها وفاة الأطفال. لذلك فإن الأطفال الّذين يولدون في كثير من الدول لأمهات تقل أعمارهنّ عن عشرين عاما يكونون أكثر عرضة للوفاة قبل بلوغهم العام الأول من العمر بمقدار مرة ونصف المرة بمقارنتهم بالأطفال الّذين يولدون لأمهات تتراوح أعمارهن ما بين 20 إلى 29 عاما[1].

[1] OMS: «Retarder les naissances »: dans/ **Journée mondiale de la santé ،maternité sans risques**, Genève, 7 avril 1998, p2

http: // www. ziadazzam. Com

إنّ الأطفال الّذين يولدون لأمهات صغيرات السن يولدون غير مكتملي النضج(primature) (يتميزون بوزن قليل مما يعرضهم للوفاة، وفي معظم الأحوال تفتقر الأمهات صغيرات السن إلى ما يحتاجونه من المصادر والعوامل الاقتصادية والاجتماعية اللازمة والضرورية لحماية حملهن وصحة أطفالهن الرضّع.

كذلك فإنّ الأطفال الّذين يولدون لأمهات تزيد أعمارهن عن سن الأربعين أو وصلت مرات حملهن والولادة عندهنّ إلى أربع مرات أو أكثر يكونون أكثر عرضة للموت وتقل فرص حياتهم وفي الغالب وفي معظم الأحوال يولد الأطفال من الأمهات المتقدمات في السن ولديهم تشوهات خلقية مما يؤدي إلى تقليل فرصتهم في الحياة بعد الولادة.

وبصفة عامة فإن الأمهات المتقدمات في السن واللاتي يتعرضن لأكثر من حمل وولادة فإنهنّ يتعرضنّ في كل مرة للأخطار التي تؤثر على الأم والطفل[1].

ومن الجوانب المأسوية أنه عندما تموت الأم يكون من المرجح بدرجة أكبر أن يموت أطفالها. فلقد أكدت دراسة أجريت في البنغلاديش أنه عندما تموت امراة بعد الوضع يكون من المرجح بدرجة أكبر أن يموت أطفالها كذلك[2].

وحسب ما جاء في تقرير وضع أطفال العالم 1991 أن مباعدة الولادات بالنسبة إلى المرأة في العالم النامي يعني هبوطا كبيرا في نسب انتشار المرض والإعاقة وفي وفيات الأمهات التي تقدر بـ 500000 في العام الواحد[3].

العوامل التي تحول دون قيام الأم بالرعاية الصحية للأطفال:

تمهيد:

لقد خصصت هذا الجزء للتطرق إلى أهم العناصر التي تحول دون قيام الأسرة بالرعاية الصحية اللازمة لأطفالها الأقل من خمس سنوات والتي تتمثل في العوامل ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأسرة وتشمل عمل المرأة خارج المنزل وشدة وطأة الأعمال المنزلية وجهل الأم بالتربية الصحيحة وانخفاض المستوى المعيشي، والعوامل المتعلقة بالمسكن

---

[1] برباراشين: "المحافظة على حياة الرضّع والأطفال"، مرجع سابق، ص5.

[2] نفيس صادق: "الأمومة المأمونة"، في/ **حالة سكان العالم 2000**، صندوق الأمم المتحدة للسكان، سبتمبر 2000، ص12.

[3] منظمة الأمم المتحدة للطفولة: وضع أطفال العالم 1991، مرجع سابق، ص 47.

والمحيط الخارجي والتي تتمثل في سوء الأحوال السكنية وتلوث الهواء الجوي والمياه وتأثير عامل الرطوبة.

1-العوامل ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأسرة:

أ عمل المرأة خارج المنزل: تخرج المرأة للعمل إما لتأكيد ذاتها وثبات شخصيتها أو رغبتها في الحفاظ على مستوى معيشة مرتفع أو لاضطرارها إلى الكفاح مع زوجها في مواجهة مشقة الأحوال الاقتصادية وغلاء الأسعار بالحصول على قدر من المال يرفع دخل الأسرة. وقد تتحمل أعباء الأسرة لوحدها في حالة وفاة الزوج أو الطلاق أو المرض المزمن المقعد.

إن هذه النساء يبذ لن جهودا للتوفيق بين أعمالها المنزلية والتزاماتها نحو زوجها وأطفالها وبين التزاماتها ومسؤولياتها في العمل.

وحسب الدراسة التي قامت بها علياء شكري حول « المرأة في الريف والحضر » دراسة لحياتها في العمل والأسرة، توصلت إلى أنّ العمل خارج المنزل يؤثر بالسلب في رعاية الأطفال فكثيرا ما كانت تحدث حالات مرض الأطفال وهذا بسبب انشغال الأم عن بيتها. كذلك إن خروج الأم للعمل في المزرعة واصطحابها معها طفلها الصغير يعدّ خطرا عليه فهو يعرضه للحشرات والهوام والفئران[1].

ب - **شدة وطأة الأعمال المنزلية**: إن انشغال الأم المرهق بإدارة منزلها كثيرا ما يكون من العوامل المعوقة لها عن إشباع حاجات الطفل ورعايته الرعاية الكاملة خاصة في حالة الأسر الممتدة، فالأم يقع عليها عبء واجبات التنظيف والتدبير لحياة الأسرة من إعداد الطعام وتنظيف المسكن وغسل الملابس وما إلى ذلك من مطالب الحياة المنزلية اليومية، فضلا عن العناية بشؤون الأطفال الشخصية وشؤون الزوج والحماة... الخ، معنى ذلك أنه قلما يكون لها الوقت أو الحيوية أو الجهد بعد عمل اليوم أو أثناءه للتفرغ لأطفالها التفرغ الحقيقي الّذي يمكنها من الوصول إلى الغاية الواجبة فتعطي كل ذي حق حقه في إشباع حاجاته الجسمية والعقلية والنفسية، الشيء الّذي يؤدي إلى عرقلة نمو الطفل.

جـ - **جهل الأم بالتربية الصحيحة:** حقا إن معظم الآباء والأمهات يحبون صغارهم، لكن الحب وحده لا يكفي، فالحب لا يمكن أن يقوم مقام العلم أو يغني عنه ولا يمكن في

---

[1] علياء شكري وآخرون: **المرأة في الريف والحضر– دراسة لحياتها في العمل والأسرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص2

ظروف حياتنا الحديثة أن يستطيع الوالدان بالحب وحده مواجهة حاجات الطفل ومطالب تربيته الجسمية والنفسية والخلقية السليمة.

إن جهل الأمهات والآباء لا يظهر في تدليل الطفل والتغاضي عن أخطائه فحسب بل يظهر أيضا في صور كثيرة أخرى كعدم المعرفة بمتطلبات النمو السليم في مراحله المختلفة أو سوء التصرف مع الأطفال الّذي يبلغ حد الإهمال.

لذلك يجب على الأسرة والأم بصفة خاصة أن تكون ممكّنة علميا لتسير أسرتها على أحسن وجه وفي هذا الصّدد يقول « آرن رلد جزل » وهو أحد المنظرين المهتمين بتربية الطفل: "إن المحافظة على نمو الأطفال الصغار والحضناء وصيانة نموهم من كل المعوقات يتوقف على تهيئة وسائل وترتيبات سياسية واقتصادية مواتية والتي تتوقف على المعلومات والمعارف فلا سبيل إلى صيانة الصحة للأطفال إلاّ إذا أقحمنا على بيوت الشعب فلسفة نمائه للعناية بالطفولة وأن رعايتها تقوم على البحث العلمي وتمتد جذورها فيه"[1].

د- **انخفاض المستوى المعيشي**: إنّ انخفاض المستوى المعيشي للأسرة عامل من أهم العوامل التي تعوق الأسرة عن تلبية حاجيات أفرادها فنجد هذه الأسر تفتقر إلى أرض لزراعتها مثلا أو عمل تقتات منه وتأخذ من خلاله أجرا يعينها[2].

إن افتقار الأسرة إلى ضرورات الحياة يوقعها في مشاكل صحية لا يعرف لها مثيل خاصة صحة الصغار، فتكاليف طلب الشفاء باهظة الثمن بالنسبة إليهم من استعمال وسائل نقل وطبيب ودواء لذلك نجد الأمهات في هذه الأسر يلجأن إلى الطرق التقليدية في العلاج والتي تزيد من تأزم حالة الطفل في كثير من الحالات.

2 -العوامل المتعلقة بالمسكن والمحيط الخارجي:

أ- **سوء الأحوال السكنية**: ما يعيق الأسرة أيضا عن تأدية وظيفتها في العناية بأطفالها هي سوء الأحوال السكنية، فهناك أسر تعيش في مساكن مزدحمة شديدة الضوضاء رديئة التهوية وغير متصلة بالمرافق الصحية ولا يخفى ما تسببه هذه الأحوال من أضرار للأطفال في سنوات نموهم الأولى، فهي تحول دون نومهم وراحتهم الكافية وتسبب لهم الإرهاق والتهيج والتوتر، وكثيرا ما تقتضي الظروف في المسكن كالضيق أن ينام الأطفال كلهم في حجرة واحدة الشيء الّذي يسهّل انتشار العدوى في حالة إصابة أحدهم بالمرض.

---

[1] فوزية دياب: مرجع سابق، ص 114.

[2] UNICEF: **La situation des enfants dans le monde 1995**، New York، 1995، p95.

ولقد ثبت أن هناك علاقة مباشرة بين سوء الأحوال السكنية وتعثر النمو واعتلال الصحة بدليل أن نسبة التعرض للأمراض ونسبة الوفيات في الأحياء الشعبية المزدحمة تزيد عنها في الأحياء الراقية[1].

وبسبب الازدحام في المسكن وضيقه كثيرا ما يلجأ الأطفال إلى اللعب خارجا، وكما هو معروف أن المحيط الخارجي تنعدم فيه النظافة خاصة في المناطق الشعبية وهذا من خلال انعدام الوعي الصحي لسكانها فنجد هذه الأحياء أماكن لرمي النفايات والقمامات والأوساخ.

إن الطفل الّذي ينشأ في وسط أو محيط مثل هذا سوف يكون بطبيعة الحال عرضة للفيروسات والمكروبات وكل أشكال الخطر والمرض.

ب- تلوث الهواء الجوي: إن الهواء الّذي نستنشقه لا يرى بالعين المجردة عندما يكون ملوثا، ولكن بسبب كميات الهواء الكبيرة التي تدخل رئتينا كل يوم قد تشكل عاملا خطيرا للصحة. فمداخن السيارات ومحطات توليد الطاقة تنتج ثاني أكسيد الرصاص وثاني أكسيد النيتروجين وتؤدي إلى السعال والدموع في العينين وعندما تكون كميات كبيرة جدا من الممكن أن تؤدي إلى ضرر رئوي لا يشفى[2].

إن تلوث الجو مشكلة صعبة جدا في المدن الكبيرة، فمن الممكن أن يحصل التلوث من:

1- الدخان الناتج من المصانع: وهذا إثر احتراق مواد الوقود مثل الفحم والغاز والبنزين فعندما تشتعل هذه المواد الحارقة تنتج مساحة هائلة من الغازات كذلك من خلال انبعاث الغازات السامة والأتربة الضارة إثر إنتاج بعض المواد كالسجائر والإسمنت، فكمية صغيرة جدا من الهواء الملوث من الممكن أن تسبب مشاكل صحية لا تحمد عقباها، فالدخان الناتج عن مصنع السجائر يمكن أن يسبب أمراضا عديدة كالالتهاب الشعبي وسرطان الرئة وأمراض القلب[3].

2- التلوث المنزلي: وهو عبارة عن الدخان والملوثات الأخرى كرمي القمامة والفضلات في غير موضعها، الشيء الّذي يؤدي إلى تكاثر الفئران والحشرات الأخرى وانبعاث غازات سامة خاصة في فصل الصيف.

---

[1] فوزية دياب: مرجع سابق، ص137.

[2] برنارد قارد: **موسوعة صحة الإنسان – البيئة والصحة**، دار الهدى للطباعة والنشر، 1995، ص8.

[3] نفس المرجع، ص 6.

3- التلوث الناتج عن وسائل المواصلات: وهو الدخان الناتج من السيارات والفضلات وغيرها وهو عامل مهم في تلوث الهواء الجوي[1] (32).

جـ- تلوث المياه: قال الله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾

فالماء من أهم الضروريات لحياة الإنسان وتأتي أهميته نتيجة الاستخدامات المتعددة له (الزراعة – الصناعة – الشرب – الاستخدامات المنزلية... الخ) فحوالي أربعة أخماس سكان العالم لا يحصلون على مياه الشرب النقية بالكميات اللازمة[2].

فحسب إحصاءات OMS لسنة 2000 هناك 1,1 مليار شخص غير متصلين بمنبع ماء نقي، لذلك نجد انتشار أمراض الإسهال خاصة نتيجة استعمال الماء غير النقي، فحسب التقديرات هناك 1,3 مليون طفل يموتون نتيجة الإسهال فهو يشكل 12٪ من مجموع وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات[3].

أما عن الأمراض المتنقلة عبر المياه فنجد:

أ- أمراض بكترية: مثل الكوليرا – التيفوئيد – الباراتيفوئيد – الدوسنطاريا – النزلات المعوية في الأطفال والكبار.

ب- أمراض فيروسية: مثل شلل الأطفال – التهاب الكبد الوبائي وبعض أنواع النزلات الشعبية المعوية عند الأطفال.

ج- أمراض طفيلية: مثل البلهاريا والدوسنطاريا الآميبة[4].

د- تأثير عامل الرطوبة: تعرف الرطوبة بأنها كمية الماء الموجودة في الهواء المحيط بجسم الإنسان سواء أكان ذلك في البيئة الداخلية كالمنازل أم الخارجية، فالرطوبة المثلى لجسم الإنسان حتى يقوم بنشاطه هي 40 إلى 50 ٪ حيث إنها تسمح بعمليات التبادل الحراري بين جسم الإنسان والبيئة المحيطة به.

إن انخفاض أو ارتفاع نسبة الرطوبة عن القيمة المثلى يسبب مشاكل عويصة للإنسان.

---

[1] تالا قطيشات وآخرون: **مبادئ في الصحة والسلامة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص 79.

[2] تالا قطيشات: مرجع سابق، ص 81.

[3] OMS: «Un environnement sain pour les enfants », dans **/ Journée mondiale de la santé**, point de repère n°3, Avril 2003, p2

[4] تالا قطيشات: مرجع سابق، ص 81.

فإذا ارتفعت نسبة الرطوبة عن ذلك كما هو الحال في المناطق الساحلية فإن العرق المفرز من الجلد يبدأ يتجمع على الجسم ولا يتبخر في الجو مما يقلل فقدان الجسم للحرارة، ويزداد الأمر سوءا إذا كانت درجة حرارة الجو مرتفعة أصلا وهذا يسبب ما يسمى بالصدمة الحرارية حيث يشعر الشخص بالعطش الشديد والتعب والإرهاق وتشنج في العضلات وعدم التركيز وقد يفقد الوعي.

أما إذا انخفضت عن 30٪ وارتفعت درجة حرارة الجو كما هو الحال في الصحراء فإن الهواء يكون جافا ويستمر إفراز العرق وتبخره وهذا يسبب إرهاق الغدد العرقية فتتوقف عن العمل ويبدأ الشخص بزيادة معدل تنفسه حتى تخرج الحرارة الزائدة من جسمه فيشعر بالعطش والإرهاق والدوخة وقد يعاني من تشنج العضلات وفقدان الوعي وتسمى هذه **بضربة الشمس**.

أما إذا ارتفعت نسبة الرطوبة وانخفضت درجة الحرارة كما هو الحال في فصل الشتاء أو في المناطق الساحلية المرتفعة فإن الشخص يعاني من ضربة الصقيع حيث تتقلص الأوعية الدموية الطرفية في الأطراف العلوية والسفلى وفي الأنف فيشعر الشخص بالبرد والألم فيزرق لون الجلد بسبب قلة الأكسجين والغذاء الوارد إلى المنطقة.

كما يؤثر ارتفاع الرطوبة في المسكن فقلة التهوية تؤدي إلى ظهور طفيليات على الجدران فتزرق وتنبعث منها رائحة كريهة الشيء الّذي يؤدي إلى ظهور أمراض عديدة كالحساسية والمشاكل التنفسية[1].

ولقد تمكنا من خلال تحليل مجموع معطيات الدراسة الميدانية الوصول إلى الاستنتاج التالي:

إن المستوى المعيشي للأسرة وبالتحديد الدخل الأسري يؤثر بدرجة واضحة في دورها في رعاية أطفالها، حيث إنّ الأسر محدودة الدخل تلجأ إلى استعمال وسائل بسيطة غير مكلفة في علاج الطفل، أما الأسر ذوات الدخل المرتفع فهي لا تكترث لكلفة الطبيب.

كما تبين أيضا أنّ الدخل الأسري يؤثر في نوع الغذاء المقدم للطفل، حيث إنه كلما ارتفع الدخل كلما قدمت الأسرة للطفل غذاء صحيا متوازنا يوافق كل مرحلة من مراحل نموه والعكس صحيح.

وهناك بعض الحالات أين وجدنا أنه بالرغم من توفر دخل عال للأسرة إلاّ أن عدم معرفة الأم بنظام الغذاء الصحي كأن تزيد أو تنقص عن الحد المطلوب لبعض المواد فإن ذلك يؤدي إلى خلل في الصحة، وبالتالي فإنّ وزن الطفل يتأثر بذلك.

---

(1) تالا قطيشات: مرجع سابق، ص 86- 87..

Anthropology, Westport, London, 1996, P 89.

كما توصلنا من خلال التحليل أن هناك بعض الأسر من فقدت أطفالا أقل من خمس سنوات وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تأزم الحالة المرضية للطفل الناتجة عن عدم إدراك المرض منذ بدايته أي تغافل الأهالي عن الذهاب إلى الطبيب مباشرة وهذا لأسباب مادية بالدرجة الأولى، فالملاحظ أن أغلب هذه الوفيات وقعت عند الأسر محدودة الدخل، فسوء أحوال المعشية لهذه الأسر لا تسمح لهم بدفع تكاليف الطبيب والدواء والتحاليل الطبية اللازمة.

كما توصلنا أيضا أن الدخل ليس العامل الوحيد الّذي يؤثر في دور الأسرة في الرعاية الصحية لأطفالها الأقل من خمس سنوات بل هناك عوامل أخرى كنوع الأسرة وحجمها، فالملاحظ أن بعض الأمراض تكثر في الأسرة الممتدة مقارنة بالأسرة النووية وهذا راجع إلى عامل العدوى بالدرجة الأولى كالأمراض الصدرية والتنفسية فالأم لا تستطيع فصل طفلها عن الأطفال الآخرين.

كما تبيّن أيضا أنّ تفاعل الأسرة مع المرض له علاقة بنوعيتها، فكلما كانت الأسرة نووية كلما زاد إقبالها على الطبيب بشكل كبير، وكلما كانت الأسرة ممتدة كلما قلّ إقبالها على الطبيب، وهذا راجع إلى الأخذ بتجارب كبيرات السن.

كذلك إنّ للعدد الكبير من الأطفال في الأسرة أثرا في الرعاية الصحية المقدمة للطفل، فالتوجه إلى الطبيب يقل عند الأسرة الكثيرة العدد. ونفس الشيء بالنسبة إلى الغذاء. فكلما زاد حجم الأسرة كلما قلت فرص التغذية الجيدة لأطفالها وهذا لغلاء المعيشة ومحدودية الدخل عند الكثير من الأسر.

فبالإضافة إلى متغير الدخل ونوع الأسرة وحجمها، هناك متغير آخر يتمثل في خصائص المسكن، فالعديد من الأمراض تتأثر بدرجة كبيرة بنوع المسكن أو الخصائص التي يتميز بها المسكن. فالمساكن التي تقع في مناطق غير نظيفة نجد أنّ أطفالها يصابون بكثرة بأمراض الإسهال والأمراض الجلدية. كما أن قلة التهوية في المسكن تؤدي بدورها إلى الأمراض الصدرية والتنفسية وأمراض الحساسية.

كما تسمح العديد من الأسر في المساكن الضيقة لأن يلعب أطفالها في الخارج، وهذا يعدّ خطرا كبيرا عليهم عند انعدام المراقبة، فالأماكن غير النظيفة تكثر فيها الإصابات بالأمراض.

فتبعثر الأوساخ في محيط المسكن وتسرب قنوات صرف المياه يؤدي إلى جلب الحشرات الضارة وكذا الفئران وما شابه ذلك من الحيوانات والحشرات التي تعيش في الأوساخ، الشيء الّذي يؤدي إلى تكاثر الفيروسات والميكروبات، أما عند ارتفاع درجة الحرارة فتنبعث من هذه القمامات غازات سامة.

وللإلمام بأهم المتغيرات التي تؤثر في دور الأسرة في الرعاية الصحية لأطفالها الأقل من خمس سنوات عمدت إلى اختبار متغير آخر وهو المستوى التعليمي للأم فتبين أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأم كلما زاد التزامها بالرعاية الصحية لأطفالها الأقل من خمس سنوات. فكلما ارتفع المستوى التعليمي للأم كلما زاد حبها للتطلع إلى الأمور التي تهم الطفل كالفائدة من التلقيح مثلا وإلى كيفية تعقيم الوسائل التي يستعملها الطفل كالرضّاعة.

فالتغلية أو التعقيم شيء ضروري لقتل كل الجراثيم والمكروبات التي تتخبأ في ثنيات الرضّاعة خاصة في فصل الصيف.

كذلك إنّ المستوى التعليمي للأم يساعدها في كيفية التفاعل مع مرض طفلها، فهي تعمل بنصيحة الطبيب من حيث تقديم الجرعة المناسبة وفي الوقت المناسب وتفقّد مدة صلاحية الدواء وقراءة الوصفة الطبية.

كذلك إن المستوى التعليمي يؤثر في الخصوبة حيث إنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما قلّ عدد الأطفال في الأسرة.

فالتعليم عامل مهم جدا يساهم في زيادة معارف النساء حيث يساعدهن على اختيار نمط حياتهن، كما أنّ انخفاض معدل الخصوبة يساعد الأم على تقديم الرعاية الجيدة لأطفالها.

أما فيما يخص الرضاعة الطبيعية فلقد عرفت تراجعا ملحوظا، وهذا راجع إلى خروج الأم للعمل خارجا.

الخـــاتمة:

من خلال هذه النتائج نستنتج أنّ مسؤولية العناية والرعاية الصحية للأطفال الأقل من خمس سنوات في غاية الأهمية ولا يجب أن يستهان بها، فهي تتأثر بدرجة كبيرة بالأوضاع التي تعيشها الأسرة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فدور الأسرة تجاه صحة أطفالها مقيد لا مخير بمعنى أنه مقيد بالظروف والمستوى المعيشي لها كالدخل الأسري ونوع الأسرة وحجمها وخصائص المسكن الذي تعيش فيه ومستواها الثقافي... إلخ من العوامل الأخرى التي تقف في طريقها.

فكلما تهيأت الظروف الجيدة لها كلما أحسنت أداء دورها كما يجب، من حيث تقديم الرعاية بالشكل المطلوب، وكلما ساءت الظروف المحيطة بالأسرة كلما أخفقت في تقديم الرعاية اللازمة لأطفالها الأقل من خمس سنوات.

الإنترنت والتحصيل الدراسي

أ/يخلف رفيقة
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف

الإشكالية:

لقد أدى استخدام الإنترنت في التعليم إلى تطور سريع في التعليم حيث أصبحت الشبكة أداة للبحث والاكتشاف من جانب المعلمين والمتعلمين، وأصبحت توفر إمكانية الاتصال مع المدارس والجامعات ومراكز البحوث والمكتبات، وتساعد في الاستفادة من المعلومات المتوفرة على الشبكة، التي تقدم في شكل بحوث أو تساعد على فهم البرامج الدراسية في جميع المراحل التعليمية حيث يلجأ إليها التلاميذ حين يتعذر عليهم الحصول على المعلومات أو لا توجد في المكتبات فيلجؤون إلى الإنترنت كوسيلة للحصول على المعارف والمعلومات، وهذه الأخيرة تؤثر في مستواهم التحصيلي والدراسي، ولذا نتساءل هل المعطيات والمعلومات المأخوذة من الإنترنت تكفي لوحدها لرفع مستوى الدراسي للتلميذ؟ وهل تؤثر عليه بالإيجاب أو السلب دون اللجوء إلى مصادر الأخرى (المكتبات)؟ أم هي تدعيم للمصادر الأخرى، وهل يمكن في نفس الوقت الاعتماد كليا على الإنترنت في جمع المعلومات وفهم البرامج التعليمية والدراسية في كل المستويات؟

أهداف الدراسة:

نسعى من وراء هذه الدراسة المتواضعة مايلي:

- معرفة أهمية الإنترنت في المجال التعليمي والتربوي.
- أثر الإنترنت على التحصيل الدراسي للتلميذ.
- معرفة ما إذا كان يمكن للإنترنت الاعتماد عليها كليا في المجال الدراسي والتعليمي أم هي مكمل وتدعيم للمكتبات، ..... الخ.

أهمية الإنترنت (مقاربة سوسيولوجية) :

يشبه بعض الباحثين التغييرات والتأثيرات التي أحدثها الإنترنت في حياة الناس وثقافتهم، بتلك التي أحدثها فيهم التلفون في مطلع القرن العشرين، والتلفيزيون في مرحلة الخمسينات والستينات، ويذهب بعضهم في تشبيهه لقوة هذه التغييرات التي أبعد من ذلك، إذ يعادل بينها وبين التغيرات التي أحدثتها الحروف الهجائية في مسيرة المجتمع الإنساني. " ويقصد باستخدام الإنترنت في التعليم استخدام تكنولوجيا الإنترنت لحل الكثير من المشكلات التعليمية المرتبطة بالتدريس والتعلم والإدارة العملية التعليمية، بمعنى أن استخدام الإنترنت في التعليم عبارة عن منظومة تعليمية لتقديم برامج تعليمية أو تدريبية للمتعلمين في أي وقت وفي أي مكان[1]. "

وبالتالي نجد أن التأثيرات التي أحدثها الإنترنت كان خاصة في المجال الثقافي والتعليمي والاجتماعي، باعتباره لديه ثقافة من نوع خاص، ولديه طريقة عمل مميزة انطلاقا من آلياته وعوامل تأثيره على الفرد.

"في الحقيقة فإن الثقافة الجديدة التي أدخلتها الإنترنت على المجتمعات، تحمل من الخصائص الفريدة ما جعل العاملين في العلوم الاجتماعية يطلقون عليها مصطلحا جديدا هو " ثقافة الإنترنت " لتميزها عن الثقافة بمفهومها السائد وخصائصها المعروفة لدى هؤلاء العاملين في هذه العلوم[2].

وفي الحقيقة فإنه لولا جهود هؤلاء الباحثين المتواصلة ومحاولاتهم المستمرة في تتبع الأبعاد الثقافية والاجتماعية، لهذا النوع من الاتصالات الوسيطة، لبقيت دراسات هذه الوسيلة الاتصالية (الإنترنت)، محصورة في مجالات ضيقة لا تتعدى مجرد فوائده وأهميته ومجالات استخداماته وطرق تشغيله[3].

---

[1] أكرم فتحي مصطفى، **إنتاج مواقع الإنترنت التعليمية**، رؤية ونماذج تعليمية معاصرة في التعلم عبر مواقع الإنترنت، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص 41.

[2] حلمي خضر ساري، **ثقافة الإنترنت**، (دراسة في التواصل الاجتماعي)، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 18

[3] نفس المرجع، ص 18.

ومنه نجد أن الإنترنت يعتبر وسيلة اتصالية متميزة ذات ثقافة خاصة، وطرق عمل متميزة، تؤثر على الفرد في شتى المجالات، وخاصة المجال التعليمي والاجتماعي ومن فوائد استخدام الإنترنت ما يلي:

فوائد استخدام الإنترنت:

بصفة عامة فإن الإنترنت تقدم خدمات تعليمية عديدة ومتنوعة يمكن توضيحها في ما يلي:

- **المجالات التعليمية:** يمكن الاستفادة من الإنترنت في:

1- طرح مقررات ووحدات دراسية متنوعة وتقديم أنشطة إثرائية للمقررات الدراسية.

2- تعليم مهارات البحث عن المعلومات لدى الطلاب، بالإضافة إلى تطوير مهارات الطلاب على استخدام شبكة الإنترنت

3- تعليم أعداد كبيرة من الطلاب في أماكن وأوقات متنوعة وإرسال الواجبات والتكليفات إلى الطلاب في منازلهم وأماكن تواجدهم[1].

- **في المجالات البحثية:**

1- الاتصال بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العالمية الأخرى للتعرف على أحدث الاتجاهات والإصدارات العلمية والحصول على مراجع ودوريات حديثة في مجال التخصص[2].

2- الاتصال بالمكتبات العالمية والحصول منها على مراجع متخصصة، ونشر البحوث العلمية في مجال التخصص.

3- تصميم مواقع عربية تضم بداخلها محتويات متنوعة من أخبار ثقافية وإعلامية ورياضية وفنية مع إمكانية تصميم مواقع للشخصيات العربية البارزة في تاريخ الوطن العربي.

4- توفير كتل هائلة من المعلومات العلمية والبحوث والدراسات المتخصصة في جميع مجالات المعرفة.

5- توفير خدمة البريد الإلكتروني بين العاملين في مجال التعليم وهيئة التدريس والطلاب وبعضهم البعض لتبادل الرسائل والملفات بتكاليف زهيدة وسرعة لحظية عالية وسرية تامة.

6- عرض المواقع التعليمية في المواد الدراسية المختلفة لاستخدامها في التعلم عن بعد.

---

[1] أكرم فتحي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] نفس المرجع، ص 45.

بالإضافة إلى خدمات أخرى يقدمها الإنترنت للتلميذ وللمعلم وللمشوار التربوي ككل وهي:

"1- فك العزلة.

2- تكافؤ الفرص.

3- تبادل الخبرات والمعارف.

4- المشاريع المشتركة. "[1]

خصائص الإنترنت:

إن الإنترنت أكثر خصوصية وتميز عن بقية وسائل الاتصال وهي كما يلي: [2]

1- الإنترنت عالم غير محدود: إن الإنترنت شبكة عالمية مفتوحة بإمكان أي شخص أن يضع Server أو كمبيوتر مزود بالمعلومات والتي يدخل أي معلومات يشاء عليها، وبكلفة أقل.

2- لا يملك الإنترنت أحد ولا يسيطر عليها أحد: وذلك لأن الإنترنت عبارة عن كمبيوترات متشابكة فلا يستطيع أحد السيطرة على هذه الكمبيوترات جميعها.

3- الإنترنت لا تفرق بين مستخدميها: فنفس الموقع الذي يستطيع أستاذ في جامعة هارفرد دخوله يستطيع طفل عمره 5 سنوات أن يدخله.

4- من الصعب إن لم يكن المستحيل ضبط الإنترنت: الإنترنت عنصر إخباري وتعليم لا يخضع للضبط ولا للسيطرة فكل شيء ممكن على الإنترنت مهما كان شكله ونوعه.

5- الإنترنت متجدد باستمرار: فالإنترنت مبنية على المعلومات والمعلومات تتجدد وتتقادم بمرور الزمن لحظة لحظة علما أن تجدد الإنترنت أسرع بكثير من تجدد الصحف والكتب.

6- الإنترنت أداة تعليمية فعالة.

---

[1] عبد الرزاق عيسى، **" الإنترنت في المدرسة "**، مجلة المعلم، مجلة ثقافية تربوية مستقلة، العدد 09، 2001، ص 21.

[2] د. مصر عدنان زهران، عمر عدنان زهران، **التعليم عن طريق الإنترنت**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 100- 101.

مكونات الإنترنت:

تتكون من مثلث يتكون من ثلاثة مكونات ضرورية للإنترنت هي الناس People والمعلومات information والتواصلية Connectivity كما هو موضح في الشكل التالي[1]:

Information

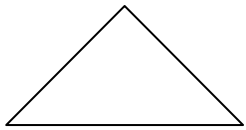

Connectivité People

إذن الإنترنت هي الشبكة التي تعمل على توصيل العديد من أجهزة الكمبيوتر معا من اجل تبادل المعلومات، وكلمة international Network internet أي الشبكة العالمية ويقصد بكلمة العالمية أن تلك الأجهزة موجودة في أماكن متفرقة عبر العالم، وتستخدم الشبكة أساليب مختلفة للاتصال بداية من شبكة الهاتف العادية ومرورا بوصلات الألياف الصوتية ذات السرعة العالية نهاية بالأقمار الصناعية، أي يمكن القول الإنترنت هي نتاج الدمج بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات[2] والتعريف الإجرائي الذي يمكن التعريف به الإنترنت هي وسيلة اتصالية معلوماتية عالمية، لها ثقافة مميزة، أحدثتها تكنولوجيا المعلومات، بطرق تكنولوجية حديثة وعصرية، والوصول إليها دون المنافس.

بالإضافة إلى فوائد الإنترنت هناك بعض المشاكل نذكر منها:

- عدم وجود منهج المعلوماتية المناسب لمساعدة الطلاب على استخدام الإنترنت وتوظيفها في دراسة المواد الدراسية.

- عدم إتقان اللغة الإنجليزية للتعامل مع جميع مواقع الإنترنت بكفاءة، وهي المواقع الأكثر حداثة علميا وتقنيا.

- انتشار فيروسات الكمبيوتر عبر الإنترنت بين دول العالم المختلفة في سرعة مما يحد من استخدام الشبكة في التعلم.

---

[1] د. أكرم فتحي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] نفس المرجع، ص 21.

- الفوضى المعلوماتية.
- ضياع الوقت، في الحوار والمحادثة وهذه تبعد عن المعلومات الدراسة، والدراسة بصفة عامة.
- الأعراض الصحية، حيث الجلوس لوقت طويل أمام جهاز الكمبيوتر، يعرض صاحبه إلى انحناء الرقبة ومشاكل في الظهر والعيون.

الإنترنت والتحصيل الدراسي:

ومن الدراسات التي أجريت في هذا المجال، دراسة الباحث خالد سعود علي الهطالي بحث في هذا الموضوع من خلال رسالة ماجستير تقدم بها إلى جامعة القديس يوسف في بيروت، وكان موضوع البحث الإنترنت وعلاقته بالتحصيل الدراسي وتناولت عينة من طلبة جامعة السلطان قابوس حيث برزت إشكالية الدراسة من خلال النظر إلى تفاوت مستويات المهارة والخبرة في استعمال الإنترنت لدى الطلبة وطبيعة الاستعمالات العامة والخاصة لشبكة الإنترنت من قبل الطلبة وأهمية خدمات شبكة الإنترنت في التعلم والعلاقة بين معدل استعمال الإنترنت ومستوى التحصيل الدراسي للطلبة والصعوبات التي تواجه الطلبة وتحد من إفادتهم من شبكة الإنترنت، وتوصلت الدراسة إلى:

يهدف معظم أفراد العينة إلى الإفادة من شبكة الإنترنت لأغراض الدراسة، إذ أشارت النتائج إلى أن متوسط تغييرات أفراد العينة للاستعمالات شبكة الإنترنت لأغراض الدراسة بلغ (3.38)، وهو تقدير مرتفع، كما أن لدى أفراد العينة اتجاهات إيجابية جيدة نحو أهمية شبكة الإنترنت في التعلم، حيث أشارت النتائج إلى أن متوسط تقديرات أفراد العينة في هذا المجال بلغ 98.2 ٪ وهو تقدير جيد، وكشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية ما بين معدل استعمال شبكة الإنترنت والتحصيل الدراسي، حيث إن عناصر المهارة والخبرة والانتظام في استعمال شبكة الإنترنت، هي التي تحدد مدى الإفادة من الإنترنت لأغراض الدراسة، والذي بدوره يؤثر في مستوى التحصيل الدراسي الذي تم تمثيله بالمعدل التراكمي للطلبة.

وهناك مجالات أخرى للاستفادة من الإنترنت في التعليم:

ففي جانب المعلم يمكن أن تكون الإنترنت مصدرا إثرائيا للمعلم في مادته، كما يمكن أن توفر بيئته للتواصل متعددة الطبقات (مع المعلمين والطلاب والمختصين والمجتمع)، وكذلك الاستفادة من بعض الأفلام الوثائقية التي لها علاقة بالمنهاج والاطلاع على آخر الأبحاث العلمية، والتربوية وعلى آخر الإصدارات من المجلات والنشرات التربوية، أما بالنسبة للطالب حيث بالإمكان أن تتحول الإنترنت إلى أداة للبحث والتحليل والاستكشاف والتواصل وهذان

الأمران يلعبان على عاتق المؤسسات التعليمية مهمة كبيرة تتمثل بتسهيل الوصول إلى المحتويات التعليمية، كما يتوجب عليها تطوير أدلة تعليمية للمعلمين لمساندتهم في توظيف الإنترنت في العملية التعليمية.

وهناك دراسة عماد غواس تتحدد مشكلة الدراسة في معرفة أثر استخدام شبكة الإنترنت على التحصيل الدراسي للطلاب المستفيدين من ذلك، وبالتحديد لطلبة مقرر الحاسوب في التعليم في جامعة القدس المفتوحة فرع الرياض، مقارنة بزملائهم الذين يستفيدون من مقررات تلك الجامعة عن طريق التعليم التقليدي، وتتحدد نتائج هذه الدراسة على:

1- اقتصارها على طلبة مقرر الحاسوب في التعليم في جامعة القدس المفتوحة في الفصل الدراسي الصيفي (2003).

2- اقتصارها على متغيرين مستقبلين هما: استخدام شبكة الإنترنت والجنس، ومتغير التابع هو التحصيل الدراسي.

3- قيام الباحث بنفسه بتدريس كلتا المجموعتين (الظابطة والتجريبية) لنفي أثر متغير المعلم على التجربة.

ولقد هدفت دراسة سامي طايع إلى التعرف على استخدام الإنترنت في العالم العربي، وتكونت مجموعة الدراسة من 5000 طالب وطالبة من طلاب الجامعات بمصر والسعودية والإمارات والبحرين والكويت، وتوصلت النتائج إلى أن 72. 6 ٪ من العينة يستخدمون الإنترنت ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في مختلف مجالات الاستخدام وكانت استخدامات الإنترنت لدى مجموعة البحث كالتالي:

- 91.5 ٪ يستخدم الإنترنت كمصدر هاما للمعلومات.
- 88.7 ٪ يستخدم الإنترنت في التسلية وشغل وقت الفراغ.
- 59.3 ٪ يستخدم الإنترنت في الاتصال بآخرين من خلال البريد[1].

ووضحت كثير من الدراسات والبحوث بأن الوقت المتطلب لتعليم كمية المواد الدراسية معينة باستخدام الحاسبات تقل بحوالي 30٪ بالمقارنة بالطرق التعليمية الأخرى[2].

---

[1] أكرم فتحي مصطفى، **إنتاج مواقع الإنترنت التعليمية**، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] د. نور بطاينة، **استخدام الحاسوب التعليمي في رياض الأطفال**، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث عمان، الأردن، 2006، ص 44.

ويرى د. مصطفى عبد السميع محمد ، أنه باستخدام نظام الحاسبات يمكن للطالب أن يختار المواد الدراسية ومكان الدراسة ووقت الدراسة حسب احتياجاته الشخصية وارتباطاته العائلية والاجتماعية واهتماماته ، كما أن توفر وسيلة البريد الإلكتروني والنشرات الإلكترونية سوف تجعل من السهل على التلاميذ المشاركة في الأفكار والأداء حول موضوع معين وسوف تستخدم الحاسبات في تحضير وتوزيع البرامج التعليمية[1].

ويرى إبراهيم الأخرس، " وإيمانا بالحاجة إلى هذه الشبكة فلا بد من استخدامها استخداما أمثل كونها صارت مصدر مهم للمعرفة والتعليم.

وبالرغم من الإمكانات التي يمكن أن توفرها الإنترنت كوسيلة تعليمية داخل الفصل إلا أن هناك بعض التحديات والمعوقات التي تواجه استخدام الإنترنت كوسيلة تعليمية داخل الفصل، من أهم هذه التحديات:

1- صعوبة الوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت على الرغم من وجود العديد من محركات البحث حيث أن هذه المحركات لها نقاط ضعفها.

2- ضياع وقت الطلاب في تصفح مواقع قد لا ترتبط بالموضوع المقرر دراسته.

3- احتمالية التعرض للفيروسات والاختراقات.

4- مشكلة الإعلانات التي تعرض رسومات وأشكالا تشتت الطلبة وتدفعهم إلى مواقع ليس لها علاقة بموضوع البحث[2].

---

[1] د. مصطفى عبد السميع محمد، **تكنولوجيا التعليم**، دراسات عربية، مركز الكتاب للنشر، ط1، القاهرة، مصر، 1999، ص 182

[2] د. أكرم فتحي مصطفى، **إنتاج مواقع الإنترنت التعليمية**، مرجع سبق ذكره، ص 73- 74.

الحداثة ومجتمع المعلومات

أ/تواتي نور الدين
جامعة الجزائر 3

مقدمة:

إن التطوّرات السريعة والمتلاحقة التي يعيشها العالم اليوم نتيجة للتقدّم الهائل في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ومن خلال وجهة نظر "مارشال ماكلوهان"[1] جعلت من العالم قرية صغيرة تتفاعل وحداتها مع بعضها البعض، ويتأثر كل جانب منها بما يحدث في جوانب أخرى، وصارت تلعب دور مهما في شتى مناحي الحياة وعلى جميع المستويات، فقد أحدثت هذه الثورة تغييرات عديدة في الكثير من المفاهيم والأفكار التي يتعامل بها الإنسان بأوجه حياته الثلاثة (فرد، جماعة، مجتمع)، فالمسافات الطويلة التي تفصل بين الشعوب، وحاجة الإنسان إلى تسجيل أعداد لا حصر لها من الأفكار، والمعلومات، وظهور التفجّر غير المسبوق في تدفق المعلومات، كل هذه العوامل وأخرى لعبت دورًا أساسيا في تطوير حاجة الإنسان نحو التكنولوجيا الحديثة للاتصال، إننا نتحدث عن وسائل الإعلام الحديثة دون التطرق إلى مسألة الحداثة التي هي قضية كبرى تشغل عقول الأمم والحكومات في الوقت الراهن في عالمنا المعاصر.

نشأت الحداثة واستمرت "كحركة عصفت بالتدريج بكل البنايات والأفكار العتيقة مساهمة في إحداث قطيعة مع كل ما هو تقليدي وبلورة تصور جديد للعالم مختلف كليا عن التصور التقليدي" إلا أن الحديث عن منجزات الحداثة يتم من خلال البحث عن التغيرات الجذرية التي أحدثتها في شتى مستويات الوجود الإنساني ففيم تتجلى هذه التغيرات؟

هذا فضلا عن تهيئة الجو الصالح للمناقشة والحوار والاتصال بين القيادات والقواعد، اتصالا متبادلا لتكوين الرأي العام السليم أي أن التكنولوجيات الحديثة للاتصال عامل

[1] Mc LUHAN (Marshal), Pour comprendre les media: **Les Prolongement technologiques de l'homme**, Paris, Maine, 1968, p. 404.

أساسي في نشر الأفكار العصرية، وإشاعة المعلومات الحديثة المتصلة بنهضة الأمة وخلق الشخصية الجديدة التي تتّسم بروح التعاطف والتعاون والتقمّص الوجداني.

إن التكنولوجيات الحديثة للاتصال جعلت من العالم قرية صغيرة، حيث قرّبت المسافات واختزلت الوقت واقتصدت في جهد ومال الإنسان. ومن خلال هذه المساهمة نسعى إلى وضع همزة وصل بين الحداثة والتكنولوجيا الجديدة للمعلومات في عصرنا هذا.

ماهية الحداثة:

إن موضوع الحداثة فيه العديد من المشاكل الخلافية التي يصعب حلها، لأن الحداثة خاضعة لمقاربات وزوايا نظر متعددة، منها ما هو اقتصادي، منها ما هو اجتماعي، منها ما هو فني ومنها ما هو فلسفي من جهة، ومن جهة أخرى فالحداثة ليست حدثا تاريخيا أو عصرا معينا أو محددا بذاته بل نتيجة لتاريخ طويل ومليء بالأحداث التي أسهم كل منها بقسط معين في تشكيلها.

رغم الانتشار الواسع لمصطلح الحداثة (Modernité) إلا أنه يبقى من "نوع تلك المفاهيم التي تتمرد على المفهمة" حتى أكد أحد المفكرين الضليعين في هذا الموضوع يقول: "إن فكرة الحداثة هي فكرة صعبة الفهم في ذاتها"[1] ولتبيان الملامح الأساسية للحداثة نتساءل: ما المقصود بالحداثة في اللغة والاصطلاح الفلسفي؟ ما هي أهم الحوادث التاريخية التي أسهمت في تكوينها؟ ثم ما هي الأسس الفلسفية للحداثة؟ وفيما تتمثل مظاهر الحداثة وآثارها على مختلف مستويات الوجود الإنساني؟

تعريف الحداثة:

أ- لغة: كلمة حداثة في اللغة العربية مشتقة من الجذر حدث وحدث الشيء حدوثا وحداثة، فهو محدث وحديث، وحدث الأمر أي وقع (Modern) حصل، وأحدث الشيء أوجده والمحدث هو الجديد من الأشياء. [2]

---

[1] آلان تورين: نقد الحداثة، ت: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، د.ط، 1997م، ص 270.

[2] ابن منظور: لسان العرب، إعداد وتصنيف: يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، د.ت، مج3، ص 907.

(Modernus)[1] وتأتي (Modernité) أقدم من (Moderne) أما في اللغة الفرنسية فإن الصفة: حديث والتي تظهر في أواخر القرن الخامس قبل الميلاد. وقد استعملت بهدف التمييز بين الماضي الروماني الوثني والحاضر المسيحي الذي لم يكن قد مضى زمن طويل على الاعتراف به رسميا[2] وقد ازداد استعمال لفظ حديث منذ القرن 10م في الميدانين الفلسفي والديني، ويكاد يستعمل دوما بمعنى ضمني للدلالة على الانفتاح والحرية الفكرية أو بمعنى عامي للدلالة على الخفة وحب التغيير من أجل التغيير. [3]

أما لفظ حداثة فلم يأخذ معناه ودلالته إلا في القرن 19م، وقد ارتبط بأعمال "شارل بود لير" (1821م- 1861م) الذي يعتبره أغلب الدارسين أبا للحداثيين لأنه أول من حاول تقديم صياغة نظرية للحداثة.

والحداثة عند "بود لير" هي "المؤقت والعابر، وهي الجمال الموجود في الموضة التي تتغير في كل فصل من الفصول" إذن الحداثة عند "بود لير" تتعلق بالأدب والمساءل الفنية بالدرجة الأولى، ولكن ما المقصود بها من الناحية الفلسفية؟

ب- اصطلاحا: من الصعوبة بمكان الوصول إلى ضبط مفهوم دقيق للحداثة، إذ ليس هناك اتفاق بين المفكرين حول طبيعة ومكونات الحداثة، لذلك سنحاول تلمس الملامح العامة للحداثة من خلال بعض النماذج.

يعتقد "جون بودريار" أن الحداثة "ليست مفهوما سوسيولوجيا أو سياسيا أو تاريخيا بحصر المعنى، وإنما هي صبغة مميزة للحضارة، تعارض صبغة التقليد أي أنها تعارض جميع الثقافات السابقة والتقليدية، فأمام التنوع الجغرافي والرمزي لهذه الثقافات تفرض الحداثة نفسها وكأنها واحدة متجانسة مشعة عالميا انطلاقا من الغرب، ويتضمن هذا المفهوم إجمالا الإشارة إلى تطور تاريخي بأكمله وإلى تبدل في الذهنية". [4]

---

[1] أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، ت: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت- باريس، ط2، 2001م، مج2، ص 822.

[2] يورغين هابرماس: **الحداثة مشروع ناقص**، ت: بسام بركة، الفكر العربي المعاصر، العدد 29، 1984م، مركز الإنماء القومي، بيروت، ص 42.

[3] أندريه لالاند: **موسوعة لالاند الفلسفية**، مرجع سبق ذكره، مج2، ص 822.

[4] نقلا عن: محمد برادة: **إعتبرات نظرية لتحديد مفهوم الحداثة**، ص 12.

سمات الحداثة:

إن هذا المفهوم وإن لم يحدد لنا الحداثة بصورة دقيقة، فإنه يحدد لنا الملامح والسمات العامة لها، فهي:

أ- تتسم بالشمولية، إذ ليس هناك وجه واحد للحداثة[1] وليست هي محصورة في جانب حياتي أو فكري واحد لأن "الحداثة مفهوم حضاري شمولي يطال كافة مستويات الوجود الإنساني". [2]

ب- الحداثة تقابل التقليد، ذلك ما يؤكده "هابر ماس" بقوله: "إن الحداثة تعبر دائما عن وعي عصر يحدد نفسه.... ويفهم ذاته كنتيجة انتقال من القديم إلى الحديث" إن الحداثة هي انفصال وقطيعة مع الماضي، "فهي في جوهرها عملية انتقالية تشتمل على التحول من نمط معرفي إلى نمط معرفي آخر، يختلف عنه جذريا وهي انقطاع عن الطرق التقليدية لفهم الواقع وإحلال أنماط فكرية جديدة". [3]

ج- تمتاز الحداثة من خلال التعريف السابق بأنها مرتبطة بالتاريخ الأوروبي في نشأتها وتطورها، وفي هذا السياق يؤكد "هشام شرابي" ارتباط الحداثة بالمسار التاريخي للمجتمعات الأوروبية، معتبرا إياها: "ظاهرة تتميز بأوروبيتها... وهي محصلة عملية تاريخية بدأت في أوروبا منذ النهضة والإصلاح"[4] إذ استغرق تشكل الحداثة وعمومها لكافة أنحاء أوروبا أزيد من 3 قرون. [5]

من هنا يتبين لنا أن الحداثة هي النمط الحضاري الذي بلغته المجتمعات الغربية بداية من منتصف القرن 19م، والذي كان نتيجة تطورات عديدة وشاملة لجميع المستويات الفكرية، السياسية، الاقتصادية، الدينية والاجتماعية، ... الخ.

د- تمتاز الحداثة أيضا بكونها تفرض نفسها كوحدة مشعة عالميا، فقد أصبح البعد العالمي إحدى القيم الجوهرية للحداثة، فتكنولوجيا الوسائل السمعية البصرية من بين أشياء

---

[1] بيروت فيتروك: **حداثة واحدة أم حداثات متعددة؟**، ت: محمد يونس، الثقافة العالمية، عدد 104، يناير/فبراير 2001م، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، ص 98. أيضا: آلان تورين: نقد الحداثة، ص 272.

[2] محمد سبيلا: **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000م، ص 07.

[3] هشام شرابي: **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ت: محمد شريح، دار نلسن، السويد، ط4، 2000م، ص 32.

[4] المرجع نفسه، ص 52- 53.

[5] Abdallah Larroui: **Islam et Modernité**, Alger, éd: Bouchene, 1990, P 68.

كثيرة قد فرضت فضاء مخترقا للفضاء الوطني، ولا يمكن لأحد أن يوقفها، ذلك ما يؤكده "آلان تورين" بقوله: "لقد صارت كل المجتمعات مخترقة بالأشكال الحديثة للإنتاج والاستهلاك والاتصال... قارب الحداثة يحملنا جميعا يبقى فقط أن نعرف هل نحن ملاحون أم مسافرون يحملون أمتعة؟ "[1] وبعبارة "أركون" "نحن غطاسون ومنغمسون في المناخ الذي خلقته الحداثة... وبالطبع هناك درجات من الانغماس في الحداثة". [2]

ه- لعل أهم ما يميز الحداثة قدرتها على النقد الذاتي، يقول أحد الباحثين "أهم سمات الحداثة هي ببساطة قدرتها الكامنة على تصحيح نفسها... وقدرتها على النضج الذاتي ومواجهة مشكلات لم تخطر بالبال وفقا لبرنامجها الأصلي"[3] وهي الفكرة التي عبر عنها ناقد الحداثة (ألان تورين) إذ يقول: "إننا لا نبالغ لو قلنا إن العلامة الأكيدة للحداثة هي رسالة العداء للحداثة التي تبثها الحداثة والتي تتسم بالنقد الذاتي والتدمير الذاتي وهي طبقا لقانون "بود لير" جلاد نفسه" نفهم من هذا النص أن الحداثة تمارس عودة نقدية على مسارها ومنجزاتها، لتحدد نقائصها وأخطائها، وتحاول تجاوزها.

إذن، بصفة عامة الحداثة هي التحول من نمط إلى نمط جديد والثورة على كل ما هو تقليدي وغير جديد من مفاهيم وقيم وثقافات مع رفض الإتباع غير الواعي، وينبع هذا التوجه من الذات الفردية أو الجماعية وذلك بعد عجز النمط القديم عن مسايرة التطورات الجديدة.

مجتمع المعلومات جذوره ومعالمه:

في منتصف القرن الثامن عشر ظهرت الصناعة في أوروبا، وحصل بالتالي تحوّل جذري في المجتمعات الإنسانية، فالاقتصاد، مستوى المعيشة، العلاقات الاجتماعية والآليات السياسية، عرفت كلّها تحولات شاملة، وحلّت الرأسمالية الصناعية محل اقتصاد يعتمد بشكل كامل على الإنتاج الفلاحي، كما هجر سكان الريف الأرياف ليشكّلوا الكتل والطبقات العامّة في المدن، ولعلّ مما أفرزته الثورة الصناعية الارتفاع غير مسبوق في الإنتاجية نتيجة للتعلّم الجيّد في موارد الطاقة واستخداماتها المختلفة، ونتيجة لإدخال المناهج المبتكرة في العمل، والانفجار السكاني وأنماط التعمير الحديث.

---

[1] آلان تورين: **نقد الحداثة**، مرجع سابق، ص 267- 268.

[2] محمد أركون: **الإسلام والحداثة**، مرجع سابق، ص 223.

[3] بيورن فيتروك: **حداثة واحدة أم حداثات عدة؟**، مرجع سابق، ص 115.

أ- ظهور مجتمع المعلومات: إن مجتمع المعلومات وليدة عدة تطورات أثارتها التكنولوجيا الحديثة للاتصال، حيث أثّرت على أنماط المعيشة، ويلخّص بعض الباحثين إطار مجتمع المعلومات في الملامح الآتية: [1]

1) المنفعة المعلوماتية: وذلك من خلال إنشاء بنية معلوماتية تقوم على أساس الحواسيب الآلية العامة المتاحة لكل الناس، في صورة شبكات للمعلومات المختلفة، وبنوك المعلومات التي ستصبح بذاتها رمزا للمجتمع.

2) الصناعة القائدة ستكون صناعة المعلومات التي تهيمن على البناء الصناعي.

3) سيتحوّل النظام السياسي لتسوده الديمقراطية المشاركتية، أي السياسات التي تنهض على أساس الإدارة الذاتية التي يقوم بها المواطنون والمبنية على الاتفاق، وضبط النزاعات الإنسانية، والتأليف الخلاّق بين العناصر المختلفة.

4) تشكيل البناء الاجتماعي من مجتمعات محليّة متعددة المراكز، ومتكاملة بطريقة طوعية.

5) ستتغيّر القيم الإنسانية وتتحوّل من التركيز على الاستهلاك المادي إلى إشباع إنجاز المتعلّق بتحقيق الأهداف.

6) ستتمثل أعلى درجة متقدمة من مجتمع المعلومات، في مرحلة تتسم بإبداع المعرفة عن طريق مشاركة جماهيرية فعّالة، والهدف النهائي منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكوني.

ويرى باحثون[2] أن أهم عنصر من عناصر مجتمع المعلومات هو الاقتصاد الجديد "اقتصاد المعرفة"، ويبرز مجتمع المعلومات هذه الأيام كنتيجة لظاهرة انفجار المعلومات، وانتشار واستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، مما أتاح بناء اقتصاد المعرفة (économie du savoir) الذي يحدث تغيرات بنيوية عميقة في جميع مناحي الحياة.

---

[1] السيد ياسين مازن عرفة: **مجتمع المعلومات العالمي والنموذج الح**ضاري، عمان، دار الورق 2002، ص 69.

[2] بشار عباس: **مجتمع المعلومات العربي- المفاهيم والمرتكزات والتوجيهات**، مجلة المعلومات الدولية، العدد 63، تونس، 2000م، ص 85.

ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدّت إلى ظهور مجتمع المعلومات في تطورين متلازمين هما:

ب- معالم مجتمع المعلومات:

التطوّر الاقتصادي: فقد بدأ الأمر بالاعتماد على المواد الأولية والطاقة الطبيعية مثل: الريح، الماء، الحيوانات والجهد البشري، وفي المرحلة التالية مرحلة المجتمع الصناعي أصبح الاعتماد على الطاقة المولّدة مثل الكهرباء، الغاز والطاقة النووية، أما المجتمع ما بعد الصناعي فإنه يعتمد في تطوّره بصفة أساسية على المعلومات والشبكات الاتصالية.

التطوّر التكنولوجي: فقد ساهمت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بشكل واضح في النمو الاقتصادي دافعة لنشأة وتطوّر مجتمع المعلومات.

لقد أضحى العيش في مجتمع المعلومات يخضع لمتطلبات من شكل خاص، وتميّزه خصائص لها وزنها، نذكر من أهمها:

-التحوّل من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات.

-التحوّل من الاقتصاد الوطني القومي إلى الاقتصاد العالمي الشامل.

-التحوّل من إنتاج البضائع والسلع إلى إنتاج المعلومات.

-التحوّل من استخدام القوة الجسمية إلى القوة العقلية والذهنية.

-ظهور المعلومات كمصدر ومورد أساسي ورئيسي للاقتصاد بعد أن كان عنصرا ثانويا في الاقتصاد الصناعي.

-ظهور شبكات المعلومات والاتصالات البعيدة على المستوى العالمي لتلبية احتياجات الأفراد من المعلومات بسرعة أكثر وتكلفة أقل.

-انتشار تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة بشكل مكثّف، واستخدامها في المؤسسات العامة والخاصة والمدارس والمنازل لتحقيق أهداف وغايات اجتماعية، وسياسية، وثقافية، وإعلامية، وغيرها.

-ظهور مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات (الديمقراطية المباشرة) نتيجة التدفق الحر للمعلومات والآراء.

-الانتقال من مبدأ المركزية إلى اللامركزية.

-الاعتراف بدور وسائل الاتصال والمعلومات المتطورة كعنصر هام وحيوي في تقوية المبادئ، والقيم الثقافية للمجتمع ودورها في عملية التطوّر والتنمية.

-اعتبار التعليم عملية استثمار إستراتيجية، وقوة تطورية هامة في مجتمع المعلومات.

حيث أن للإنسان في مجتمع المعلومات دورا هاما وحيويا، فلابد أن تكون له خصائص تميّزه وتجعله متوافقا في حياته مع المجتمع الذي يعيش فيه، فقد لخّص البعض خصائص فرد مجتمع المعلومات كما يلي: [1]

-متفرّد غير نمطي (ليس صورة مطابقة للآخرين).

-يمارس التفكير الناقد.

-قادر على التعلّم المستمر والذاتي والشامل.

-إنسان المستقبل، مبدع ومبتكر.

-إيجابي ومتعاون وقادر على المبادرة والتفكير الخلاق واتخاذ القرارات.

دور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في المجتمع الحديث:

إن تكنولوجيا الاتصال الحديثة تتمتع بخصائص إيجابية كثيرة، ولو أمكن الاستفادة منها فإن الدول النامية تستطيع أن تضيّق من الفجوة العلمية، والتقنية والاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة، فهذه التكنولوجيا الحديثة لها دور كبير يزيد من إنتاجية الفرد والمجتمع. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه عندما كان يجري الحديث في الدراسات السوسيولوجية عن المجتمع الاستهلاكي، ومجتمع وسائل الإعلام، فإن هذا كان يحدث تحت التأثير المتزايد للتلفاز في حياتنا كأحد أهم أدوات الوسائل الإعلامية تأثيرا، وكأداة حاسمة في نشر وترويج مفاهيم الحياة الاستهلاكية، وعندما أصبحنا حاليا تبرز مفهوم "مجتمع وسائل الإعلام العالمي" فقد ارتبط هذا بالدرجة الأولى بانتشار وسيطرة العولمة بأشكالها المختلفة من سياسية، اقتصادية، ثقافية واتصالية، على دول العالم كلّها، وتضعنا العولمة الثقافية في أحد تأثيراتها علينا كأفراد سلبيين تحت سيل من التدفق اليومي للمعلومات والصور المركّزة والموجّهة من قبل مراكز الاحتكارات، والسيطرة العالمية مستخدمة بذلك أحدث تكنولوجيا الاتصال، وعلى رأسها حاليا المحطّات الفضائية، ومع أن "توفلر" قدّم رؤيته أبكر بكثير من فترة ظهور مفاهيم العولمة، وانتشارها إلا أنه كان يرى أن وسائل الإعلام الجماهيرية في

[1] ربحي مصطفى عليان، مرجع سبق ذكره، ص 72.

المرحلة الثانية، أي في الفترة الصناعية، هي سلبية لأنها تبث المعلومات والصور متدفّقة باتجاه واحد فقط، في حين يرى أن هذه الوسائل ستصبح مع المرحلة الثالثة متفاعلة مع الأفراد، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التفاعلية لتلبية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، والمعقّدة للأفراد والجماعات في المجتمعات الجديدة. [1]

هذا التركيز الشديد على دور تكنولوجيا الاتصالات في مجتمع المعلومات أخذ يصبح حاسما لدى كثير من الباحثين من بينهم علماء اجتماع ومفكرون وخبراء معلومات واتصالات، وذلك بالارتباط مع النتائج الحاسمة لتطوّر عالم الاتصالات في نشر المعلومات بأشكالها المختلفة في أي بقعة من العالم.

هذا الارتباط التاريخي الحاسم بين عالم الاتصالات وعالم المعلومات هو الذي جعلنا في النهاية نتحدث عن مجتمع المعلومات.

وهنا تأكد مصطلح "القرية العالمية" الذي يعبّر عن توحيد العالم في إطار تواصلي واحد، وتعبيرا عن تعارف أجزائه لبعضها البعض، بشكل جيّد بفضل شبكات الاتصال التي تغطيه، كما لو كنا نعيش في قرية صغيرة يعرف المجتمع بعضهم بعضا وتنتشر الأفكار والأخبار والآراء فيها بسرعة. [2]

كما تنبأ صاحب هذا المصطلح عالم الاجتماع "مارشال ماكلوهان" في "وسائل الاتصال وسائط الإعلام الجماهيرية" (Mass Média)، التي تتسع عنده لتضم جميع أشكال الاتصال بين البشر، بما فيها مثلا: التلفاز، الصحف، الحاسوب، النقود، المواصلات، ولكنه يركز في هذه القرية العالمية على التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات لإمكانيتها الحاسمة والشاملة على المستوى العالمي، كما يرى فيها امتداد تكنولوجيا لأعضاء الحسّ البشري في إدراك المحيط الإنساني والطبيعي، وبالتالي تلعب هذه الوسائل عنده الدور الحاسم في تطوير وعي الفرد، وإدراكه ومعرفته بنفسه وبالعالم المحيط به، وتدفق المعلومات التي توصلها له، وتترك بالتالي التأثير الكبير عليه سواء على نفسيته، أو على بنية المجتمع الذي يعيش فيه.

دور وسائل الاتصال الحديثة في الحداثة:

ساهمت التكنولوجيات الحديثة للاتصال مساهمة لا يستهان بها في عملية تحديث المجتمع، وتحقيق التحضّر والذي يتجلى على سبيل المثال لا الحصر في الدور الذي لعبته،

---

[1] ريحي مصطفى عليان، **نظرية الاتصال**، دار المعارف، القاهرة، 2005م، ص 39.

[2] ريحي مصطفى عليان، مرجع سبق ذكره، ص 39.

وتلعبه الإنترنت في انتشار المعرفة، وتنمية القواعد، والقوانين الجديدة التي تتوافر مع التحضّر، كما تقوم التكنولوجيات الحديثة للاتصال بدور رئيسي في دفع عجلة التنمية والتبشير بالتحوّل، والتغيير ومعاونة التعليم في خلق الحوافز والتدريب على اكتساب المهارات.

أ- دور وسائل الاتصال الحديثة في الحداثة المعلوماتية: تميزت التحولات الدولية الأخيرة بزيادة عمليات الاتصال المتعددة الوجه والمجالات بشكل تلاشت فيه الحدود، بحيث أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة، فوسائل الاتصال ساعدت في انكماش الكرة الأرضية وتقلصها في الزمان والمكان حتى أصبحت توصف القرية الكونية، بل وأصبحت أقرب ما يكون إلى بناية ضخمة تضم عشرات الشقق السكنية التي يقيم فيها أناس كثيرون حيث أصبح بالإمكان الحصول على المعلومات التي يريدونها في الوقت الذي يريدونه والكيفية التي تساعدهم في المكان الذي هم جالسون فيه وبسهولة تامة وبأقل التكاليف[1]، حيث أتاحت تقنيات الاتصال الحديثة (من أقمار صناعية وحاسبات إلكترونية وألياف بصرية وغيرها) عددا كبيرا من خدمات الاتصال مثل التلفزيون الكابلي التفاعلي وأجهزة التسجيل المتطورة والاتصال المباشر بقواعد البيانات والهواتف النقالة والبريد الإلكتروني، التي اندمجت في شبكة الاتصالات المعروفة وجميعها تسعى لخدمة الإنسان وتلبية احتياجاته ورغباته – حسب نظرية الاستخدامات والإشباعات التي ترى أن الجمهور لديه القدرة على اختيار المضامين والوسائل الإعلامية التي يتوجهون إليها ليشبعوا رغباتهم ومتطلباتهم من المعارف والمعلومات المختلفة، وباعتبار أن وسائل الاتصال هي امتداد لحواس الإنسان – حسب "مارشال ماكلوهان" – فالكاميرا هي امتداد لعينه والإنترنت هي امتداد لفكره أصبح الفرد يطلع على المعلومات والأخبار التي تحدث في كل أنحاء العالم وهو جالس في بيته مستلقي على أريكته يشاهد ما يحدث من مظاهرات في مصر، تونس، سوريا.. كما يمكنه الحصول على الخبر فور حدوثه كاغتيال "معمر القذافي"، يمكنه أيضا التعرف على مختلف وجهات النظر والآراء حول المواضيع المختلفة في الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة وغيرها ويتلقى مختلف الأخبار والأحداث وكأنه موجود في عين المكان مثال: مشاهدة مهرجان القاهرة في التلفزيون وكأنك حاضر في القاهرة فعلا.

---

[1] محمد مقدادي: العولمة... رقاب كثيرة وسيف واحد، ط2، الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002م، ص 117.

كما يتيح التطور التكنولوجي الجديد للوسائل الاتصالية مشاهدة البرامج والمضامين باللغة التي يرغبها حسب خاصية الدبلجة فيمكن مشاهدة مقابلة كرة القدم بتعليق ألماني وآخر إسباني.

كما أن تدفق المعلومات يكون بدون حدود فلا يختلف شخص جالس في المدينة في استقاءه للمعلومات عن شخص في قرية فكل منهما مهما كان موقعه الجغرافي تكون المعلومات متاحة لديه في شتى حقول المعرفة والعلم، كما تتيح وسائل الاتصال الحديثة خاصة الإنترنت كل واحد منا ان يفتح موقعا له يبث أفكاره وخواطره، كما يمكن أن يشاركها مع الآخرين في مختلف أقطار العالم خصوصا من خلال مواقع الشبكات الاجتماعية كالفيسبوك وتويتر فضلا عن الخدمات الكثيرة التي تقدمها الشبكة لمستخدميها كالبريد الإلكتروني والاتصالات الهاتفية والتسوق في المتاجر والأسواق والمعارض والمتاحف والإطلاع على البحوث والدراسات، تستخدم أيضا وسائل الإعلام للعمل بالإعلان والتسويق والاستثمار لمختلف البضائع والسلع فهناك قنوات خاصة لعرض سلع ومنتجات وبيعها على كل أطراف العالم. [1]

والآن نحن في عصر التكنولوجيا فأي شيء أصبح يسير عن طريق الكمبيوتر والإنترنت خاصة، حيث يتم تحميل البرامج وتحديثها بأقل تكلفة إضافة إلى الخدمات الواسعة في شتى المجالات العلمية، الأدبية، الفنية، والإلكترونية فضلا عن اعتبارها طريقة اتصال سريعة ومباشرة عن طريق برامج محادثات، حتى الزواج يتم عن طريقها كما أصبحت تدير أعمالها عن طريقها وربط كافة المؤسسات الحكومية والوزارات والقطاعات العامة بأجهزة الكمبيوتر.

وهكذا تستنتج أن التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال أحدث تغيرات كبيرة حيث أصبحت المعلومات بعد أن كانت محتكرة في جهة معينة وصعبة التنقل والانتشار أصبحت متاحة لكل الأطراف وبكل الأشكال وفي أي وقت من الأوقات وفي أي مجال، وهذا ما أصبح يُعرف بثورة الاتصالات التي تكون فيها المعلومات متاحة للأفراد بصفة عالمية للجميع بدون قيود أو حدود.

ب- دور وسائل الاتصال الحديثة في الحداثة السياسية والاقتصادية: إن التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال أدى إلى تحويل العالم إلى نموذج شامل يتكون من مجموعة أقسام وفروع تتفاعل مع بعضها البعض والقسم السياسي هو القسم الأكثر تؤثرا بمختلف التغيرات التي يُحدثها هذا

---

[1] مصطفى النشار: ما بعد العولمة، قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقعنا منه، ط1، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م، ص 45.

التفاعل، فلقد هيمنت تكنولوجيا الإعلام والاتصال على المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدول، حيث أصبح النظام السياسي يعتمد اعتمادا كليا على وسائل الاتصال الحديثة وما تتيحه من امتداد جغرافي، وتنوع معرفي، واتصال سريع من ربط كافة المؤسسات الحكومية ببعضها البعض بأجهزة كمبيوتر وشبكات تواصل تسهل عملية نقل المعلومات بين الأجهزة في الدولة ما يوفر الكثير من الوقت والجهد، كما يتم ربط الوزارات والقطاعات المختلفة ببعضها البعض بشبكات تسرع عملية إعطاء الأوامر وتنفيذها في أوقات قياسية وبطريقة منتظمة، حيث ظهر ما يطلق عليه بـ: الحكومة الإلكترونية، الأمن الإلكتروني، والسياسة الإلكترونية وكلها مفاهيم تصب في بوتقة الاعتماد على تكنولوجيات الاتصال الحديثة وخصائص الإعلام الآلي في مختلف شؤون إدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتنظم مختلف جوانب الحياة السياسية فيها وهي من الخطورة بمكان، حيث أصبحت الدول تعتمد على هذه التقنيات المتطورة جدا لخدمة مصالحها الداخلية والخارجية والمحافظة على استقرارها واستخدامها في مجالات سرية تمس بأمن الدولة، والقرصنة وكما نعلم أن الإنترنت بدأت كأول استخدام لها في المجال العسكري للمحافظة على الاتصالات في الحروب والحصول على المعلومات السرية وغير ذلك مما أسهم ظهور ما يُعرف بالحروب الإلكترونية وحروب المعلومات فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى الهيمنة على القسم الأكبر من مجموع الاتصالات العالمية ما دامت ثورة الاتصالات تحدث تغيرات في البيئة الدولية وعلى هيمنة من نوع جديد، فرغم التعاون الدولي الذي أصبح سمة من سمات هذا العصر فإن الاختلال في التدفق الإعلامي لا يزال قائما بين الشمال والجنوب من جهة والشمال من جهة أخرى (و/م/أ - أوروبا)، حيث شهد العام 2012 نمواً كبيراً لشبكة الانترنت وإقبالاً كبيراً أيضا في من قبل الناس تجاه الواب وشبكات التواصل الاجتماعية التي ساهمت في أحداث تغييرات كبيرة وعملاقة في حياة الأفراد والمجتمعات، إنها حقاً ثورة معلوماتية لم تشهد البشرية لها نظير، ولازالت تتسع وتزداد ولازالت تبهرنا كل يوم بسرعة صعودها وسرعة نموها، سنقف عند أبرز أرقام وإحصائيات العام الماضي لدراسة نشرتها Barracuda Networks كي نعلم أين وصل الانترنت وأين وصلنا نحن معه.

555 مليون موقع الكتروني موجود على فضاء الانترنت، وحوالي 300 مليون موقع جديد تم إضافته خلال سنة 2011 فقط، وهو أكثر من عدد المواقع التي أنشئت منذ بداية الانترنت حتى عام 2010، إنه فعلاً رقم كبير جداً ويشير إلى أن العالم يتجه بشكل كبير إلى شبكة الويب لبناء مجتمعات افتراضية متعددة، طبيعاً هذا الرقم شامل لجميع المواقع سواء الفعالة أو تلك التي لازالت مجرد اسم نطاق (دومين) ولم تنطلق بعد، أما عدد المواقع الفعلية التي تحتوي على محتوى معرفي أو خدمة مفيدة فهو 175 مليون موقع.

3.146 مليار حساب بريد الكتروني، طبعاً في الغالب خدمة البريد الالكتروني مجانية ولذلك يمكن إنشاء العديد من الحسابات بدون تكاليف تحسب على المستخدم، وهذا يبرر هذا الرقم الكبير، كل مستخدم رسل ويستقبل 250 مليون بريد الكتروني في المتوسط.

360 مليون مستخدم هو عدد مشتركي خدمة البريد المجانية (Hotmail) وهي أكبر خدمة بريد الكتروني من حيث عدد المشتركين، وقد يتسائل البعض عن السبب رغم وجود مواقع وخدمات أفضل وأكثر تميزاً مثل الجيميل من شركة غوغل، وفي اعتقادي أن السبب الرئيسي في هذا هو اتصال هذه الخدمة ببرنامج (لايف ماسنجر) البرنامج الأكثر شهرة للتواصل والدردشة، أما السبب الآخر فلأن موقع الهوتميل من المواقع القديمة والتي بدأت بتوفير خدمات البريد الالكتروني المجاني مبكراً.

2.1 مليار مستخدم انترنت حول العالم، هو رقم كبير في ما إذا قارناه بعدد سكان العالم الذي يزيد عن 7 ملايير بقليل، هذا يعني أن أكثر من ربع سكان العالم يستخدمون الانترنت.

ج- دور وسائل الاتصال الحديثة في الحداثة الثقافية والفكرية: بعد انهيار نظام القطبية الثنائية ظهرت مصطلحات مثل العولمة والكونية أي تحويل العالم إلى شكل موحد يلغي الحدود الفكرية والثقافية بين الدول والأمم حيث أصبحت الثقافة والقيم متاحة لكل البشر البالغ عددهم تقريبا 6 مليار نسمة.

ازداد الإعلام من خلال الأقمار الصناعية وبالتالي ساعد على تبادل الأخبار والبرامج مما يثري المستوى العام الثقافي والفكري للبشر وذلك بزيادة المعلومات المتوفرة بطريقة لم تحدث من قبل حيث يتميز هذا العصر بالانفجار المعرفي مما يزيد من ارتباط أجزاء العالم ببعضها، فالتطور التكنولوجي لوسائل الاتصال لاسيما في دول الشمال أوجد ما يسمى بعالمية الثقافة التي أزالت الحواجز بين الشعوب وأثبتت عدم فاعلية وسائل المنع أو مقص الرقيب – نظرية حارس البوابة: وهي السيطرة على مكان إستراتيجي في سلسلة الاتصال بحيث يتم اتخاذ القرار فيما سيمر وكيف سيمر حتى يصل في النهاية إلى الجمهور المستهدف، حيث يتم تغييرها حسب القيم والمبادئ وثقافة المجتمع التي تتواجد به الوسيلة الإعلامية – إذن عالمية الثقافة تزيد من انتشار المعلومات التي تكون متجانسة وموحدة بين كل الدول، ويُعلل هذا بنظرية الحرية في العلام حيث يكون للإنسان الحق في الحصول على المعلومات.

وتوصل هذا إلى درجة قيام أمريكا مشروع الطرق السيارة للاتصال عبر الإنترنت الذي كان قد تكفل به "آل غور" نائب الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" ولتأكيد أهمية هذا المشروع يقول "آل غور": "إن شبكة الاتصالات العالمية بحكم كونها شبكات الاتصال

ستغير إلى الأبد طرق عيش سكان الكوكب وطرق تعلمهم وعملهم وتواصلهم... " وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لخلق ثقافة عالمية مرتبطة بوسيط اللغة الأمريكية حيث يقول "روزفلت": "قدرنا هو أمركة العالم" والتي أكدها "ريتشارد نيكسون" بقوله: "نستطيع أن نقود العالم إلى مكان أفضل... نحن لسنا ركاب في قطار التاريخ... نحن قادته ولدينا الفرصة لنشكل قرنا أمريكيا ثانيا" حين يذهب "بوش" إلى القول: "إن القرن القادم ينبغي أن يكون أمريكيا"[1] فالحدود التي هي إطار ووعاء الدولة وسيادتها يزداد عجز الدول على السيطرة فيما يمر من خلالها يوما بعد يوم خاصة وأن أهم خصائص الوسائل الإعلامية هي تجاوز كل الحدود الثقافية والفكرية والجغرافية والزمنية، فظهرت ما يُعرف بالمجتمع الجماهيري الذي يشير إلى الجماهير المتعددة والمتباعدة فرغم تعدد واختلاف الثقافات واللغات والعادات أدى البث بالأقمار الصناعية إلى تجانسه وإزالة مختلف الفوارق والاختلافات بين أفراده وكون ما يُعرف بالثقافة الجماهيرية التي هي لون من الثقافة المرتبطة بوسائل الإعلام والتي ترتكز على إمداد الجماهير بأنماط معينة من الأفكار والقيم والمعلومات تؤدي إلى التقريب الفكري والحضاري بين أفراد هذا المجتمع المتباعد الأطراف. [2]

كل هذا أدى إلى ظهور مجموعة من المبادئ والقيم والأفكار الجماهيرية التي تكون مشتركة بين أعداد كبيرة من الأفراد وعادة ما بث هذه القيم والأفكار بصيغة أمريكية حيث تسعى إلى عولمة الثقافة والأفكار، فأمريكا تقوم بحركة كبيرة تسعى من خلالها إلى تحقيق الهيمنة الثقافية الأمريكية وأنماط الفكر الاستهلاكي، فمجموعة القيم والمفاهيم والرؤى والعناصر المتشابكة والمتكاملة القائمة على قيم ومعتقدات تحكي قصة وجود الأفراد ضمن تاريخ الشعوب والمجتمعات والثقافة ترتبط بالحيز الجغرافي لأهميته كأحد العناصر الأساسية في تحديد الهوية والانتماء إلى أرض وطن وحدود وموقع طبيعي في خارطة الكون.[3]

إلا أن ما ميز التطور التكنولوجي في هذا العصر هو عدم حصر الثقافة في زمن معين دون غيره، وأكثر ما يلفت الانتباه من مظاهر العولمة المدى الذي بلغته الثقافة الشعبية العربية وخاصة الأمريكية على أذواق الناس في العالم، فالموسيقى الأمريكية والبرامج التلفزيونية والسينما أصبحت منتشرة في مختلف أنحاء العالم، كما ان النمط الأمريكي في اللباس

---

[1] المنجي الزيدي: ثقافة الشباب في مجتمع الإعلام، عالم الفكر، مجلد 35، السنة 2006م، ص 208.

[2] المرجع نفسه، ص 210.

[3] ميشيل مافيزولي: تأمل العالم، **الصورة والأسلوب في الحياة الاجتماعية**، ترجمة فريد الزاهي، الرباط، منشورات المعهد الجامعي، سلسلة ترجمات، 2005م، ص 6- 7.

والأطعمة السريعة وغيرها من السلع الاستهلاكية كقصات الشعر، أسلوب الحياة – الخروج إلى العمل.. الرفاهية.. السيارات الشخصية – ووضع الخواتم والحلق وغيرها انتشر على نطاق عالمي واسع بالأخص بين الشباب إضافة إلى ذلك أخذته اللغة الأمريكية تصير لغة عالمية، هذا من جانب ومن جانب آخر أصبحت الأفكار التي تدور في عقول الشباب أقرب إلى الأمريكية..... إلى العربية والإسلامية تجد أن طموحه هو الوصول إلى ما حققته مثلا "مايكل جاكسون" أو ممثل مشهور أو كذا فيلهث وراء مسابقات غنائية وحصص رقص كستار أكاديمي، ألحان وشباب.... التي هي في جوهرها صورة طبق الأصل لبرامج أمريكية لا تمد للثقافة العربية الإسلامية بأي صلة في حين تغيب من الجانب الآخر كل مظاهر الأصالة في المجتمع من لباس تقليدي، زيارات عالية واجتماع الأسرة على المائدة في كل وجبة، تبادل الزيارات التي تظهر التكافل والتضامن الاجتماعي والترابط بين أفراد المجتمع فقد أصبحت الرسائل القصيرة تحل محل الأشخاص وآخر صيحات الموضة من ألوان شعر وألبسة وأصبح التشتت والتفكك يغلب العلاقات الأسرية.

خاتمة:

إن دواعي وأسباب اهتمام التكنولوجيات الحديثة للاتصال الحديثة بعملية الشرح، والتفسير يرجع إلى اعتبارات موضوعية كون أن الفرد في المجتمع الحديث لا يملك من الوقت، أو الجهد، أو المال، أو العلم ما يمكّنه من الوصول إلى مدلولات دقيقة لجميع المعارف وفي كثير من الأحيان يكون المحصول اللّغوي للقارئ والمستمع، أو المشاهد فلا يفهم ما يقال له ومن هنا جاءت أهمية الشرح والتفسير، والتّبسيط والتجسيد.

لقد غيرت التطورات التكنولوجية لوسائل الإعلام في المجتمع الكثير ولقد مست لأساس العلاقات الاجتماعية حيث أصبح كل فرد يعيش في عزلة عن العالم الذي ينتمي إليه، حيث أصبح يتواصل مع الآلة أكثر أو الوسيلة أكثر من تواصله مع أفراد مجتمعه فبعض الأفراد يقضي الساعات أمام جهاز الكمبيوتر أو الهاتف النقال بدل التفاعل مع أفراد الآخرين، كذلك ظهرت مجموعة من المفاهيم كالتعليم عن بعد حيث يكون الأستاذ والطلبة في أماكن متفرقة ومتباعدة جدا يمكنهم أخذ دروس بصفة منتظمة، كما يوجد أيضا الزواج والطلاق عن بعد، العمل عن بعد، وتوصل هذا التطور إلى درجة إقامة الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الطرق السيارة للاتصال عبر الإنترنت حيث قال "آل غور" عن هذا المشروع: "إن شبكة الاتصالات العالمية بحكم كونها شبكات اتصال ستغير إلى الأبد طريقة عيش سكان الكوكب... هذه الشبكة العالمية ستمكن أطباء قارة معينة من فحص مرضى

القارات الأخرى وستمكن مختلف أعضاء العائلات من البقاء على اتصال دائم من قطب الكرة الشمالي إلى قطبها الجنوبي"[1] وقد حرص المسؤولون الأمريكان على تطبيق هذا البرنامج منذ 1993م مستندين إلى الإنترنت باعتبارها أهم وسيلة اتصال بين ملايين البشر ومختبر لكميات هائلة من المعلومات وإلى شبكات اتصالية تفاعلية ذات نطاق واسع وإلى تلفزة رقمية تتحول من بث برامج إلى خازنة لها يمكن الرجوع إليها في أي لحظة.[2]

إذن نلاحظ أن وسائل الاتصال غيرت في طريقة حياة الأفراد والجماعات ومكنتهم من التواصل ببعضهم البعض بسهولة كاملة وتامة بغض النظر عن تواجدهم، وأضافت مجموعة من المفاهيم التي لم تكن موجودة من قبل مثل الصداقة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني...

مشكلة الإعلانات التي تعرض رسومات وأشكالا تشتت الطلبة وتدفعهم إلى مواقع ليس لها علاقة بموضوع البحث[3].

قائمة المراجع والمصادر:

1- ألان تورين: **نقد الحداثة**، ت: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، د. ط، 1997م.

2- ابن منظور: **لسان العرب**، إعداد وتصنيف، يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، د. ت، مج3.

3- أندريه لالاند: **موسوعة لالاند الفلسفية**، ت: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت – باريس، ط2، 2001م، مج.

4- يورغين هابرماس: **الحداثة مشروع ناقص**، ت: بسام بركة، الفكر العربي المعاصر، العدد 29، 1984م، مركز الإنماء القومي، بيروت.

5- بيروت فيتروك: **حداثة واحدة أم حداثات متعددة؟**، ت: محمد يونس، الثقافة العالمية، عدد 104، يناير/فبراير 2001م، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت.

6- محمد سبيلا: **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000م.

7- هشام شرابي: **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ت: محمد شريح، دار نلسن، السويد، ط4، 2000م.

---

[1] ثورة الاتصالات والمعلومات والاقتصاد العالمي وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998م.

[2] العرب والعولمة... بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1998م.

[3] د. أكرم فتحي مصطفى، **إنتاج مواقع الإنترنت التعليمية**، مرجع سبق ذكره، ص 73- 74.

8- م. روزنتال – بـ يودين: **الموسوعة الفلسفية**، ت: سمير كرم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط5، 1985م.

9- أحمد محمود صبحي – صفاء عبد السلام جعفر: **في فلسفة الحضارة**، دار النهضة العربية، بيروت، ط3، 1999م.

10- توبي. أ. هف: **فجر العلم الحديث**، ت: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، 260، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط2، 2000م.

11- مايكل هارت: **الخالدون في العالم مئة أعظمهم محمد (ص)**، ت: أنيس منصور، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط7، 1986م.

12- مطاع الصفدي: **نقد العقل الغربي، الحداثة وما بعد الحداثة**، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط1، 1990م.

13- محمد الشيخ – ياسر الطائري: **مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة**، ندار الطليعة، بيروت، ط1، 1996م.

14- محمد مقدادي: **العولمة... رقاب كثيرة وسيف واحد**، ط2، الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002م.

15- مصطفى النشار: ما بعد العولمة، قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقعنا منه، ط1، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م.

16- غازي الصوراني، **العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل العربي**، العدد 293، سنة 2003م.

17- ميشيل مافيزولي: **تأمل العالم، الصورة والأسلوب في الحياة الاجتماعية**، ترجمة فريد الزاهي، الرباط، منشورات المعهد الجامعي، سلسلة ترجمات، 2005م.

18- ثورة الإتصالات والمعلومات والاقتصاد العالمي وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998م.

19- العرب والعولمة... بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1998م.

20- فارح مسرحي: **الحداثة في فكر محمد أركون مقاربة أولية**، ط1، بيروت، لبنان، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2006م.

21- عبد الرزاق محمد الدليمي: **الإعلام والعولمة**، ط1، 2004م، دار الرائد العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2004م.

22- محمد لعقاب: **مجتمع المعلومات ماهيته وخصائصه**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بوزريعة.

الفضائيات الغربية والثقافة العربية
من الاغتراب إلى "الهروبية الافتراضية

أ/ عمر بوسعدة
باحث في علم الاجتماع

مقدمة:

لقد شهد العالم مع نهاية القرن العشرين تغيرا نوعيا في مشهده الإعلامي والذي يأتي امتدادا منطقيا لمفهوم العصر المعلوماتي الذي ما فتئ يتأسس في حاضر الحياة البشرية بصفة بارزة بحيث إن التطورات الكبيرة التي عرفتها التكنولوجيات الحديثة لوسائل الاتصال في مختلف المجالات الحيوية للإنسان وخاصة في ميدان الإعلام والاتصال قد جعلت من الفضاء الخارجي للكرة الأرضية مساحة واسعة للمنافسة والاستغلال وخاصة من قبل المؤسسات الإعلامية والشركات الاتصالية الكبرى العالمية مستعملة الأقمار الصناعية في إحداث ثورة عارمة في مختلف مناحي الحياة الاتصالية وجعلها وسيلة تقرب بها المسافات البعيدة وتتجاوز بها الحدود الجغرافية بيسر وسهولة محولة بذلك العام إلى قرية صغيرة على حد تعبير المفكر الكندي "مارشال ماكلوهان".

هذه القرية العالمية "المكلوهانية " قد أصبحت بفعل التطورات التقنية المستمرة والمتسارعة تتحطم شيئا فشيئا إلى شظايا صغيرة، فالعالم قد أصبح الآن أشبه ما يكون ببناية ضخمة تضم عشرات الشقق السكنية يقيم فيها أناس كثيرون ولكن كل منهم يعيش في عزلة عن جيرانه الذين يسكنون معه في نفس البناية، فقد تحول الاتصال من غرض التجميع الذي أشار إليه "ماكلوهان" إلى غرض التفتيت.

وباعتبار أن الاتصال كما يشير إليه المفكر الاجتماعي "تشارلزكولي" هو الميكانيزم الذي من خلاله تنشأ العلاقات الإنسانية وتنمو، تتطور الرموز العقلية بواسطة وسائل تقوم بنشرها عبر المكان وباستمرارها عبر الزمان[1] وأنه أيضا العملية التي تهدف إلى نقل المعلومات والرغبات والمشاعر والتجارب شفويا أو باستعمال الرموز والكلمات والصور2 أصبح

[1] منى سعيد الحديدي، برامج الأطفال، التلفزيون المصري بين الحاضر والمستقبل، المكتبة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985، ص 26.

من الضروري دراسة كل الظواهر الاتصالية من خلال سياقها الإعلامي خاصة وأن وسائل الإعلام أصبحت تلعب دورا مهما في وعي المتلقي الذي رسم بينه وبينها علاقات تفاعلية حددت ملامح سلوكه تجاهها.

وفي ظل هذا المشهد الإعلامى الاتصالى أمكن تقرير حقيقة غاية في الأهمية وهى أن آثاره وتداعياته في العالم العربى قد أثارت من المناقشات والجدل العلمى الشيء الكبير خاصة فيما يتعلق بجوهر عملية الاتصال وكذا تبادل المعانى في المجتمعات التى يتدفق إليها وبصفة مستمرة سيل من المعلومات والقيم والأفكار عبر الوسائل الإعلامية والاتصالية المرتبطة بتكنولوجيا الاتصال المتطورة التى تمثل النسق الشامل الذي تحدد وفقه سياق المنظومة المعرفية للمجتمعات الإنسانية.

ثم إن تعدد هذه القنوات التلفزيونية الفضائية الغربية وتنامي فضول الجماهير العربية إليها من حيث الاستقبال والمشاهدة واهتمامهم بالمعلومات التي تبثها سواء من حيث الشكل أم المضمون أدى إلى ظهور رواج واهتمام كبيرين لدى مختلف الأوساط الاجتماعية لاقتناء أجهزة الهوائيات المقعرة مما زاد من الاهتمام بها خاصة من ناحية صناعتها وبيعها وكذا كيفيات تركيبها وصيانتها.

لقد أصبحت هذه القنوات الفضائية في ظل هذا المشهد الإعلامي تشكل ظاهرة إعلامية اتصالية جديدة في العالم العربي تثير كثيرا من الاهتمام والفضول المعرفي لدى الباحثين والمتخصصين في حقل الإعلام والاتصال نظرا إلى المكانة المهمة التي يحظى بها هذا البث الفضائى لدى أغلبية الجماهير كما تبينه العديد من الدراسات بحيث انجذبت إليه أفراده من مختلف التوجهات والاهتمامات والرغبات بحيث تحولت خلال فترة زمنية قصيرة إلى وسيلة اتصالية جماهيرية واسعة الانتشار باعتبارها تمكنت من استقطاب أنظار واهتمام أغلبية المشاهدين

وبالرغم من الخصائص النفسية والاجتماعية التى تتميز بها المجتمعات العربية بصفة عامة فقد أخذت هذه القنوات الفضائية الغربية مكانة معتبرة في أوساطها بحيث يلاحظ انه أصبح يخصص لها وقتا مطولا لمتابعتها واعتبار الكثير من أفرادها وخاصة الشباب منهم في العديد من الدول العربية هذه القنوات هي الوسيلة التي تربطهم بالعالم الخارجي وتمكنهم من الهروب أو الهجرة إليه افتراضيا عبر المشاهدة المتكررة لهذا البث الفضائي وبالتالي إمكانية الولوج ولو بخيالهم إلى عالم آخر ينسون فيه مشاكلهم ويحققون فيه أحلامهم أو كذالك اعتبارها من قبل البعض الآخرين من أفراد الجمهور العربي أداة تمكنهم من إشباع حاجاتهم ورغباتهم الإعلامية المختلفة ولكن جعلتهم بذالك عرضة للتأثير بمختلف محتوياتها ومضامينها الإعلامية انعكس بدرجة سلبية أكثر كما تشير إليه العديد من الدراسات

وبصفة تدريجية على الموروث الثقافي والحضاري وعلى منظومة القيم التى تؤسس للعديد من سلوكياتهم داخل المجتمع.

وبالتالى فهل يمكن أن نعتبر هذا البث الفضائى الغربى أمرا ايجابيا في العالم العربى يحقق الانفتاح المطلوب على العولمة أم انه أمر سلبى يعمل على تجسيد هروبية افتراضية وهجرة اغترابية فرضت نفسها كظاهرة بدأت تتشكل وفقها صيرورة المنظومة القيمية والسلوكية في العديد من الأوساط الاجتماعية العربية وذالك من خلال فعل التأثير الذي يحدثه عليها بتعدد أنواعه وأشكاله.

القنوات الفضائية وفعل التأثير:

إن القنوات الفضائية او ما يسمى أيضا بالبث التلفزيوني المباشر من خلال استخدام الأقمار الصناعية يعتبر هو ذلك الإرسال الذي يمتد إلى مساحات شاسعة عند ربطه بشبكة من المحطات الأرضية واستطاع بذالك أن يجعل من العالم الواسع والمترامي الأطراف قرية صغيرة، فهو إذن إرسال يرد بصفة متزامنة آنية من محطة الإرسال مباشرة إلى الجهاز التلفزيوني الفردي دون أي وسيط متجاوزا حدود الزمان والمكان[2]. ولقد اهتمت العديد من البلدان في العالم بهذه التقنية في الإرسال لتطوير شبكاتها من البث الأرضي وذلك بالاستعانة بالمنظمات الفضائية وباستخدام شبكات الأقمار الصناعية، بحيث تم التوصل إلى إقامة تبادل للبرامج التلفزيونية عبر تمديد الشبكات الوطنية المحلية وربطها بالشبكات الأخرى الإقليمية [3].

وحسب الباحثين في مجال الإعلام والاتصال انه نظرا للخصائص التكنولوجية والفنية سواء في الشكل أو المضمون والتي يتميز بها البث التلفزيوني الفضائي فقد تبين أن له انعكاسات تأثيرية متعددة ومختلفة على الجمهور الذي يشاهده.

فالتأثير إذن هو نتيجة لهذه العملية الإعلامية الاتصالية، وهو يقع على المتلقي ويكون إما نفسي أو اجتماعي أو هما معا ويتحقق من خلال الوسيلة الإعلامية الاتصالية من حيث تقنيتها أو مضمونها مثل الأخبار والمعلومات وغيرها ويتم خاصة عبر الإقناع وترسيخ صورة ذهنية معينة لدى المتلقي فهو يعتبر بذالك مجرد متغير يعمل من خلال متغيرات خارجة عن عملية الاتصال فتأثيرها يكون قوياً إذا ما تعلق بتكوين قاعدة من المعلومات والمعارف وترتيب الاهتمامات ويكون اقل قوة نسبيا إذا ما تعلق بتغيير الاتجاهات والسلوكيات ويكون أكثر فاعلية في تدعيم الاتجاهات القائمة وفي تكوين الآراء ومختلف الاتجاهات حول الموضوعات الجديدة.

---

[2] حسن حمدي، وظائف الاتصال الجماهيري، الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام، القاهرة، دارالفكر العربي، صفحة 14.

[3] Pierre Babin ،Langage et culture des médias ،édition universitaire ،paris 1991 ،page 107.

وكما يتوقف تأثيره كذالك أيضا على طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمع من جهة وعلى مدى تواجدها الفعلي وقدرتها على السيطرة على تدفق المعلومات ودرجة اعتماد الجمهور عليها وقابليتها للتصديق والتأثير التراكمي للرسائل الاتصالية من جهة أخرى.

كيف يحدث التأثير:

يعتبر التأثير إحدى العناصر الأساسية في العملية الاتصالية التي استنبطها "هارولد لاسويل" والمتمثلة في: من؟ (المصدر أو المرسل) قال: ماذا؟ (المضمون) لمن؟ "الجمهور أو المستقبل" وبأي تأثير؟ (رجع الصدى) وحسب المتخصصين في علم النفس الاجتماعي وسيميولوجيا الإعلام والاتصال انه لكي يحدث هذا التأثير المدروس والموجه يجب أن تتوفر في هذه العملية الاتصالية شروطا معينة سواء تتعلق بتكنولوجية الوسيلة الإعلامية في حد ذاتها بمعنى نوعية وحداثة التقنية بما فيها بنية وحجم وشكل الوسيلة الإعلامية وهي التلفزيون أو تتعلق بالصوت نقاؤه ومخارج الحروف واللغة المرافقة له والألوان والصورة من حيث نوعيتها ومختلف القيم التي تتضمنها وكما ترتبط أيضا بمحيط أو البيئة التي تحدث فيه العملية الإعلامية الاتصالية وكذالك بالمتلقي بمعنى الجمهور الذي يستقبل الرسالة الإعلامية الاتصالية وهو بطبيعة الحال المستهدف من عملية الاتصال ذاتها، ولا شك أن فهم هذا الجمهور وإبراز خصائصه وظروفه يلعبان دورا مهما في إدراك معنى الرسالة الموجهة إليه بحيث انه يتخذ سلوكات مختلفة متباينة تجاه الوسيلة الإعلامية الاتصالية كتقنية تكنولوجية واتجاه رسائلها وتكون متعلقة خاصة بظروف المشاهدة لدى المتلقي سواء من حيث دوافعها وعاداتها وأنماطها وكذا حجم مدتها وخاصة كثافة تكرارها للوصول إلى تلبية اشباعات مختلفة ومتعددة لديه في سياق من التدفق اللامتناهي للصور المصنعة تقنيا وتكنولوجيا وسيميولوجيا تكون محملة بكم هائل من القيم يصعب وينعدم في كثير من الأحيان إدراكها جملة أو تفصيلا وبالتالي يجد المتلقي نفسه مخدرا بخطاب إعلامي غريب عن واقعه الاجتماعي والثقافي وبعيد عن موروثه الحضاري وبالتالي تسهل عملية إقناعه والتأثير عليه ثم تكيفه واستجابته لهذا الخطاب بتبنيه للقيم أو تقمصه لسلوكات التي تتضمنها رسائله.

وعلى هذا الأساس فالتأثير بالوسيلة الإعلامية كالتلفزيون الفضائي يتم سواء من خلال إطارها الشكلي أي تقنية الوسيلة والكيفيات التي تقدم بها البرامج مثل نوعية الصورة والصوت ودلالة التركيب "المونتاج" وغيرها مثل ما يشير إليه "ماكلوهان" في نظريته حول "الحتمية التكنولوجية" من خلال مقولته "الوسيلة هي الرسالة" أو كذالك في إطارها التضميني أي الرسائل المقدمة في محتويات البرامج الإعلامية وهدا في سياق الكم الهائل من التفسيرات المتباينة لأفراد هذا الجمهور لهذه الرسائل من خلال دلائلها السيميولوجية بالنسبة له سواء التعيينية أو"التضمينية أو" الألسنية والمتمثلة لمستويات قراءة الصورة حسب " رولان بارث Roland Barth".

تصنيع الصورة بهدف توجيه وترسيخ التأثير:

إن الصورة أو اللقطة التلفزيونية باستعمال التكنولوجيات الحديثة لوسائل الاتصال قد ابتعدت عن العفوية والعشوائية وأصبحت الآن تصنع وتقولب وفق أساليب علمية تقنية موجهة وفق رغبات المرسل أو القائم بالاتصال تستهدف إحداث التأثير لتغيير السلوك وتوجيه الرأي العام أو تضليله أو ترسيخ قيما معينة لدى المتلقي.

وتتم هذه الصناعة للصورة أو قولبتها وفق اتجاهات أو إيديولوجيات تخدم أهدافا معينة سواء سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية إيديولوجية أو دينية وغيرها من خلال الأساليب والتقنيات الممنهجة التالية:

1. تقنـــية الاختزال: تتم تقنية الاختزال عن طريق اقتطاع الصورة، أو اختزال أحد عناصر التصميم الأساسية للصورة كاللون أو الإضاءة.

2. اقتطـاع جـزء مـن الصـورة: وتفيد عملية اقتطاع جزء من الصورة في تركيز الرؤية وحصرها في العناصر الأساسية المهمة التي تخدم الموضوع المستهدف في الصورة واقتطاع ما دون ذلك من مثيرات قد تسبب نوع من تشتيت الانتباه للمتلقي أو قد تصرفه عن المعنى الأساس المقصود من الصورة.

3. التغيير في حجم الصورة: وتفيد عملية التلاعب في حجم الصورة - بالمبالغة في التكبير أو التصغير لأحد العناصر المكون لموضوع الصورة بهدف الاستحواذ على انتباه المتلقي، حتى يقوم بمقارنة معلوماته المختزنة حول الحجم النسبي للعناصر الموجودة في الصورة مع تلك المعلومات والتصورات المغايرة التي توحي بها الرسالة الإعلامية.

4. زوايا التصـوير: توحي زوايا التصوير أبعاداً جديدة لرؤية العناصر المكونة للصورة، وتضيف إليها بُعداً دراميا، وتستوقف المتلقي ليقوم بإعادة اكتشاف تلك الأبعاد والعلاقات النسبية التي تجمع هذه العناصر في ذلك المنظور الجديد وبالتالي توجه المتلقي من خلال إقناعه والتأثير عليه وتحقيق استجابته وفق الوجهة والهدف المنشود للرسالة الإعلامية.

5. التلاعب أو التحريف في عناصر الصورة: التشويه أو التحريف الذي يطال الصورة يكون إما بالمبالغة في شكل الصورة مثلاً، بزيادة الطول أو العرض والعكس، أو إحداث تغيير معين بعيد عن الواقع الحقيقي وغيرها من التلاعبات البصرية، التي تضيف أبعادا اتصالية مثيرة يستهدف بها تحسين أو تحريف واقع موجود أو إضافة أبعاد أخرى غير موجودة فيه بغية التأثير على المتلقي للحصول على استجابته وتوجيهه الوجهة المرغوبة.

6. تقنيات التركيب Montage: ينشأ عن جمع أو تركيب مجموعة من المفردات والعناصر المكونة للصورة مركبات بصرية تشكل صورا مغايرة للصورة الأصلية، ويرفع من درجة التركيب استخدام مفردات مختلفة مثل الجمع بين صور فوتوغرافية، أو صور ملونة مع أخرى أبيض وأسود ... الخ، فمثل تلك التصميمات والتكوينات سواء كانت متشابهة، أو متضادة، أو غير مرتبطة بعضها ببعض من شأنها أن تستحوذ على انتباه وإدراك المتلقي لاستكشافها، فإذا نجحت في تمرير المعاني للرموز الدلالية التي تشكل مضمونها فإن وقعها البصري العالي يضمن اختزانها في الذاكرة وتحقيق التاثير المطلوب.

7. تقنية الدمج Mixage: من الأساليب المتطورة لإيجاد معاني جديدة؛ دمج صوت واحد أو أصوات مختلفة ومتعددة وموسيقى ومؤثرات صوتية في كُلّ مُوَحَدْ يرافق الصور، له دلالات معينة متفردة ومتميزة، تؤثر في ادراكات المتلقي لتوجيهه وفق الهدف المنشود للرسالة الإعلامية.

8. التجاور أو التقابل: يؤدي العرض المتجاور لعدد من العناصر المتباينة أو المختلفة في الصورة، دوراً اتصالياً مهما فضلاً عن مظهره الحيوي المثير؛ إذ أن عرض التناقضات يبرز أهم سماتها المميزة ويعبر عن المدى الذي يفصل بينها بإمكانياتها المختلفة.

9. اختيار أنواع اللقطاتPlans : استعمال أنواع محددة من اللقطات والصور له دور في ترسيخ تأثير معين لدى المتلقي وتوجيه استجابته باعتبار أن كل نوع له دلالته السيميولوجية الخاصة به فمثلا اللقطة المقربة تعكس دلالة معينة إذا وظفت في سياق معين وتأثيرها على المتلقي يختلف خاصة من حيث درجة القوة مقارنة باللقطة العامة الموظفة في نفس السياق.

10. المؤثرات الخاصة Effets Spéciaux: استخدام نوع معين من المؤثرات الخاصة المصاحبة للقطة أو الصورة التلفزيونية له كذالك دور بارز في الإقناع وإحداث التأثير وتوجيهه وخاصة ترسيخه لدى المتلقي.

11 –الموسيقىMusique: تعتبر الموسيقى المرافقة للصورة التلفزيونية عنصر هام وضروري في كثير من الأحيان لإعطاء أكثر حياة وبعد دلالي رمزي لنوع الصورة أو اللقطة ولمضمونها وبالتالي تساهم في عملية الإقناع والتأثير وحدوث الاستجابة المطلوبة من قبل المتلقي والتي تعتبر جوهر وهدف الرسالة الإعلامية التي تتضمنها الصورة.

هناك كم كبير من المعالجات التي يمكن أن تتم على الصورة، إلا أن المتخصصين في هذا المجال يؤكدون على جانبين أساسيين في هذه العملية وهما:

الجانب الأول: كل الصور يمكن أن تتم معالجتها بشكل تماثلي Analogique أو خاصة رقمي Numérique، بالرغم من تباين أشكالها واختلاف ألوانها، وكل ما يؤثر على المتلقي يحدده الشكل والمضمون الذي تشتمل عليه الصورة، فما يتم على صورة اشهارية مثلاً من

تعديلات قد لا يتم بالضرورة على صورة إخبارية وبالتالي فان للدلالات السيميولوجية التي توحي بها الرموز الموجودة في الصورة دور كبير في توجيه هذه المعالجة.

الأمر الثاني: أن فكرة المعالجة الرقمية للصورة تطرح عدد من المحددات تتعلق بحدود الممارسة المهنية في التعامل مع الصورة، سواء بالإضافة أو الحذف أو التعديل بما يؤثر على الشكل والمضمون، وهو ما ينعكس بالتبعية على مصداقية الصورة، والتي يفترض فيها أنها جزء مطابق للواقع، تم تسجيله فور التقاطها.

مقتربات نظرية حول التأثير:

مع التطور الكبير الذي عرفته التكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال أصبح لتأثيراتها المتباينة اهتماما ونقاشا واسعين لدى المفكرين وفي مراكز البحث والدراسات في العالم لمعرفة ما إذا كانت وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تؤثر أو لا تؤثر وماهي درجة التأثير الذي تحدثه وكذا خصائصه ومحددات ظروفه التاريخية والاجتماعية والنفسية.

ولقد اهتم العديد من المنظرين في مجال الإعلام والاتصال بدراسة العلاقة التفاعلية العكسية الموجودة والقائمة بين وسائل الإعلام بمختلف أنواعها والجمهور لفهم ماهية هذه العلاقة والآليات التي توجهها وتتحكم فيها.

و يمكن في هذا الإطار أن نحدد بعض النظريات التي نراها مهمة تمثل مداخل أساسية في دراسات التأثير خاصة في ظل التحولات المتواصلة والسريعة لتكنولوجيا الاتصال وهي:

1- نظرية القذيفة السحرية: هذه النظرية ترى أن وسائل الاتصال الجماهيرية تؤثر بشكل قوي على الجمهور وأن الرسالة الإعلامية تسري في الإنسان كما يسري مفعول الحقنة في الدم بحيث أن المستقبل يتلقاها مع استجابات فورية ومباشرة لها انعكاسات متباينة لمؤثراتها.

2 -نظرية التأثير الانتقائي: مفاد هذه النظرية أن وسائل الاتصال الجماهيرية تؤثر بصفة محدودة من خلال الإدراك الانتقائي سواء على المستوى الإدراك أو التعرض أو التذكر بحيث أن المتلقي ينتقي من وسائل الاتصال الجماهيرية وفق هذه المستويات كل ما يتناسب مع ما يرغب فيه بالإضافة إلى تدخل عوامل وسيطة بين وسائل الإعلام والجمهور مثل صيرورة الجماعة وقادة الرأي.

3- نظرية التأثير بعيد المدى: اتجهت هذه النظرية إلى تفسير تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية على المدى البعيد وقد تم في إطارها بلورة عدة نماذج وهي:

ا - نموذج تحديد المحاور أو ترتيب الجداول the agenda setting: يعبر هذا النموذج عن مقدرة وسائل الاتصال الجماهيرية على التأثير في وعي الجمهور بقضايا مختلفة معينة من

خلال تحديد المواضيع المهمة بواسطة جدول أو أجندة للأحداث فهي توحي للجمهور بأنها المواضيع الأكثر أهمية لتأخذ الأولوية في سلم اهتماماته عن المواضيع الأخرى التي لا توليها وسائل الإعلام أهمية بالغة.

ب - نموذج نظرية التثقيف: تعتقد هذه النظرية أن التلفزيون بإمكانه التأثير على الجمهور على المدى الطويل عن طريق التثقيف ويعتبر" جربنر Guerbner " احد رواد هذه النظرية التي تعتبر أن وسائل الاتصال الجماهيرية تثقف الآراء والادراكات والمعتقدات كما يفعل الفلاح في أرضه عندما يزرعها.

ج - نموذج نظرية الاستخدامات والإشباعات: Uses and Gratification: تعتبر استخدامات وسائل الإعلام والتعرض إليها من قبل مختلف الفئات المتعددة من الجمهور من الأمور التي استحوذت على اهتمام العديد من الباحثين لتفسير وتحليل هذه العلاقة من خلال نظرية الاستخدامات والإشباعات التي ترتكز أساسا على تحديد الأسباب المحركة لاستخدام الوسيلة الإعلامية ويتم هذا في إطار الدوافع النفسية التي تحفز الفرد على تلبية حاجات معينة لديه في وقت معين من خلال استخدامه للوسيلة الإعلامية، وبالتالي أصبحت رغبة الفرد في هذا السياق من خلال إشباعه لحاجات معينة لديه أثناء استخدامه لوسائل الإعلام هو الإطار العام الذي يؤسس للعلاقة القائمة بين هذا الاستخدام للوسيلة الإعلامية ومحتواها ومدى ما يحققه هذا الاستخدام من إشباع للحاجات المتعددة وتلبيتها.

ومن هنا تمت صياغة بحوث عديدة في إطار مدخل نظري عام أطلق عليه نظرية الاستخدامات والاشباعات. ومن خلال هذه النظرية أراد الباحثون أن يتعرفوا على ماذا يفعل الجمهور بوسائل الإعلام، وقد انتشر هذا التوجه في السبعينات من القرن العشرين بتكثيف مجهوداتهم لدراسة رضا الجمهور محاولين التعرض إلى علاقات الارتباط الموجودة بين رغبات ودوافع الجمهور ومحتويات وسائل الإعلام الهادفة إلى إحداث التأثيرات المتوخاة والمتوقعة[4] معتبرين في ذلك أن الجمهور في إطار البحث عن إشباع رغباته من خلال المحتوى والوسيلة معا يعبر عن مشاركة ايجابية تتم وفق معاني خاصة بالرسائل التي يستقبلها في سياق مقاربة نفسية اجتماعية تتجاوب مع الديناميكية الثقافية للمحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه هذا الجمهور.

ويرى العديد من الباحثين في نظرية الاستخدامات والإشباعات وعلاقتها بوسائل الإعلام أن أفراد الجمهور لا يتعاملون مع هذه الوسائل الإعلامية باعتبارهم أفراد معزولين عن واقعهم الاجتماعي[5].

---

[4] حسن حمدي، مرجع سبق ذكره، صفحة 14.

[5] محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، دار عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص 71.

بمعنى أن العديد من الاحتياجات المرتبطة بوسائل الإعلام تنشأ لدى أفراد الجمهور من خلال وجودهم وتفاعلهم مع محيطهم الاجتماعي مما يبين دور العوامل الاجتماعية مثل السن والجنس والمستوى التعليمي والمهنة في تحريك دوافع التعرض والاستخدام للوسائل الإعلامية وكذلك في توجيه الحاجات وتحقيق إشباعاتها.

أما العوامل النفسية فكان لها دور مهم في تحديد استخدامات وسائل الإعلام من خلال الدراسات التي تناولت المتغيرات النفسية للجمهور وعلاقتها بدوافع استخدامه لوسائل الإعلام وحاجاته المشبعة من هذه العملية خاصة مع تنامي الاهتمام بمفهوم الإدراك الانتقائي الذي يفسر اختيار الأفراد للوسيلة الإعلامية ومحتوياتها من خلال انتقائية ذات جذور متعلقة بالمكونات النفسية المختلفة للأفراد.

فالعوامل الاجتماعية والنفسية لأفراد الجمهور أثبتت من خلال العديد من الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب أن لها دور أساسي في تباين استخدام الوسيلة الإعلامية ومستويات التفضيل والاختيار للمضامين الإعلامية لتحقيق الإشباع للحاجات والرغبات لديه.

فالجمهور كيان نشيط كما وصفه " كاتز" يستقبل الرسائل الإعلامية بكيفيات وأساليب مختلفة وفق سياق اجتماعي ونفسي لأفراده المكونين له، فاستجابتهم تتباين طبقا للفئات التي ينتمون إليها وأن خصائصهم الاجتماعية مثل السن، والمهنة توجه إنتقائيتهم للرسائل الإعلامية وأنها ترتبط باعتبارات ذات بعد قيمي اجتماعي يؤثران في كيفية استقبال المعلومات[6].

➢ نموذج كاتز Katz لنظرية الاستخدامات والإشباعات:

اهتم" كاتز " بصياغة العلاقة بين دوافع وحاجات الفرد واتجاهاته السلوكية لإشباعها من خلال وسائل الإعلام ومحتوياتها وذلك في كتابه "**استخدامات الأفراد لوسائل الإعلام** " والذي فيه صاغ نموذجا للعلاقة بين استخدام الجمهور لوسائل الإعلام وما يمكنه أن تشبعه من حاجات لدى أفراده بالاعتماد على التحليل الوظيفي لوسائل الإعلام في تفسير هذه العلاقة.

فهو يرى من خلال نموذجه أن لدى كل فرد عددا من العوامل الاجتماعية والنفسية التي تولد حاجات معينة لديه ومن خلال خبرته يبدأ في رسم توقعات عن تلبية وسائل الإعلام لهذه الحاجات مقارنة بمصادر أخرى لإشباع هذه الحاجات مثل الحاجة إلى التسلية والهروب برسم توقعات عن إمكانية تحقيق ذلك من خلال مشاهدة التلفزيون أو الذهاب إلى نزهة فيترتب على ذلك اتخاذ قرار بالاختيار بين وسائل الإعلام أو المصادر الأخرى وهكذا يفسر "كاتز" العلاقة بين الحاجة وقرار الفرد في استخدام الوسيلة الإعلامية أملا في إشباعها،

(6) Pierre Babin ،Langage et culture des médias ،édition universitaire ،paris 1991 ،page 107.

نموذج كاتز لنظرية الاستخدامات والإشباعات[7]:

فـ"كاتز" من خلال نموذجه لتفسير نظرية الاستخدامات والإشباعات يبين أن الجمهور المتلقي للرسالة الإعلامية نشط وأن استخدامه لوسائل الإعلام يتم بغرض تحقيق أهداف معينة وأن أفراد هذا الجمهور لهم المبادرة في تحديد العلاقة بين إشباع حاجاته واختيار وسائل إعلامية ومحتويات معينة يرى أنها تحقق هذه الغاية، كما أن المواقف الاجتماعية التي يجد هؤلاء الأفراد أنفسهم فيها لها دور أساسي في إقامة العلاقة بين هذه الوسائل الإعلامية وإشباع حاجاتهم.

➢ نموذج روزينجرين Rosengreen لنظرية الاستخدامات والإشباعات:

لقد حدد "روزنجرين" مجموعة من العناصر التي تشكل نظرية الاستخدامات والإشباعات لديه والتي مفادها ان تولد حاجات بيولوجية ونفسية واجتماعية لدى الإنسان وتتفاعل هذه الحاجات مع الخصائص الفردية والإطار الاجتماعي المحيط بهذا الفرد وينتج عن ذلك مشكلات فردية تختلف في حدتها تبحث عن وحلول محتملة وبالتالي تتولد دوافع لديه لحل هذه من خلال التعرض لوسائل الإعلام وممارسة أنشطة أخرى، ويؤدي في النهاية إلى إشباعات أو عدم إشباعات مع العلم أن تختلف الحاجات والمشكلات والدوافع باختلاف الأفراد والجماعات وبالتالي فإنه يتوقع اختلاف في نماذج السلوك اتجاه الوسيلة الإعلامية واختيار محتوياتها.

➢ نموذج روزينجرين Rosengren لنظرية الاستخدامات والإشباعات [8]:

من خلال هذا النموذج حاول "روزنجرين" أن يبرز أن الحاجات الفردية تتفاعل مع الخصائص الفردية العامة والنفسية وكذلك مع البنية الاجتماعية المحيطة به بما فيه بنية وسائل الإعلام ويترتب عن ذلك ظهور مشكلات للفرد سواء كان شعوره بها قويا أو ضعيفا وبالتالي يسعى للبحث عن حل لها من بين البدائل المختلفة في محاولة لإيجاد السلوك الذي يؤدي إلى الإشباع أو حل المشكلات وكنتيجة لهذا السلوك تظهر أنماط مختلفة لاستخدام وسائل الإعلام، وكذلك أنماط سلوكية أخرى تهدف أساسا إلى تحقيق الاشباع وحل المشكلات التي تعترض الفرد في حياته الاجتماعية.

كما تؤدي الأنماط السلوكية المختلفة مع وسائل الإعلام أو غيرها إما إلى نماذج من الإشباع أو عدم الإشباع وهذا من الممكن أن يتأثر أيضا بالخصائص العامة والنفسية للعوامل

---

[7] حسن حمدي، مرجع سبق ذكره، صفحة 14.

[8] عزوز سعيدة، التلفزيون والأسرة الجزائرية دراسة في التعرض وعلاقته بالاتصال الأسري رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الأعلام والاتصال، بجامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام قسم علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر سنة 2001 ص 98..

البيئية والاجتماعية المحيطة بالفرد مثل بنية وسائل الإعلام في حد ذاتها والبنية السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع، ويتجلى هذا الأمر خاصة مع التطورات التكنولوجية الهائلة التي عرفتها وما زالت تشهدها وسائل الإعلام والاتصال الحديثة كالبث التلفزيوني الفضائي.

4 -نظرية التأثير القوي أو لولب الصمت la spirale du silence: تعتقد هذه النظرية أن الأشخاص يتخوفون من العزلة الاجتماعية ومن اجل تجنبها يعبرون عن الآراء التي يعتبرونها أنها الآراء المقبولة من قبل الأغلبية ويبتعدون عن تلك التي يشعرون بانها غير مقبولة وأن مثل هذا السلوك يقوي الإجماع وهذا المسار تسميه "نوال نيومان " لولب الصمت وأن وسائل الاتصال الجماهيرية هي التي تتسبب في هذا المسار.

التلفزيون الفضائي الغربي وتأثيره السلبي على المشاهد العربي:

بحسب العديد من الدراسات فان القنوات الفضائية الغربية قد شكلت ظاهرة إعلامية اتصالية في أوساط المجتمعات العربية تجلت بوضوح بارز في تأثيرات طغى عليها للأسف الطابع السلبي بصفة كبيرة خاصة على سلوك المشاهدة مما أدى إلى ظهور انعكاسات سلبية مست مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية وغيرها المرتبطة بالمشهد الإعلامي التلفزيوني الاتصالي في هذه المجتمعات.

فقد أدت مشاهدة الفضائيات الغربية إلى ظهور العديد من الظواهر والسلوكات السلبية في أوساط الجماهير العربية خاصة مع تركيز الأفلام والمسلسلات وبرامج أخرى كثيرة على عرض الموضوعات ذات التأثير السلبي أكثر من الموضوعات ذات التأثير الايجابي بحيث مثلا وصلت نسبة القيم السلبية إلى 68% ، 80 من مجموع القيم المقدمة في 36 فيلما دراميا عرضوا في مختلف القنوات الفضائية الغربية.

ومن أهم التأثيرات السلبية لهذه الفضائيات الغربية على المشاهد العربي نجد:

1-تفشي روح الانعزالية وفقدان متدرج للحوار الأسري: فمن جراء المشاهدة المتكررة للجماهير العربية خاصة تلك القريبة من أوروبا مثل تونس والجزائر والمغرب الأقصى ومصر ولبنان للقنوات الفضائية الغربية وارتباطها بحياتهم اليومية، ونتيجة للتعامل والتفاعل الشخصي مع هذا البث الفضائي ووسائله التكنولوجيا الحديثة، نشا انعزال لدى العديد من أفراد الجمهور العربي أدى إلى عدم مناقشة مع بعضهم البعض مواضيع تكون لها أهمية وارتباطا بواقعهم اليومي، قلت بذالك الخبرات المشتركة ونقص أو انعدم في بعض الأحيان

السمر والحوار بداخل الأسرة مثلا بين الزوج والزوجة أو بين الآباء والأبناء، مما أدى في كثير من الأحيان إلى صعوبة التفاهم والتواصل أو الإجماع حول بعض القيم المتوارثة[9].

2-تحديد أجندة أولويات واهتمامات الجمهور العربي: لقد أدت الفضائيات الغربية إلى تحديد اولويات واهتمامات الأفراد وغير بصورة جذرية الطريقة التي يتعامل ويتعايش بها الكثير من المشاهدين العرب مع الأحداث الجارية في العالم حتى أصبحت اليوم ثقافتهم ومعرفتهم في العديد من المجالات مرتبطة بالتدفق المعلوماتي الذي يوجه يوميا إلى أسماعهم وأنظارهم[10].

3- تفشي الميول العشوائي في الاستهلاك والرغبة المفرطة في تقليد النموذج الغربي: إن متابعة الفضائيات الغربية من قبل الكثير من المشاهدين العرب كان لها دور كبير في نشر النزعة الاستهلاكية وتعميقها لديهم سواء بشكل مباشر عن طريق التأثير بالإشهار الذي ساهم بصفة كبيرة في تشكيل أذواقهم ورغباتهم وأنماطهم الاستهلاكية والترويج للاتجاهات والأفكار والرؤى وهذا طبعا بحسب الأهداف التي يراد تحقيقها منه أو بشكل غير مباشر عن طريق الأفلام والمسلسلات الدرامية وذالك من خلال تناولها للأفكار والاتجاهات التي تدعو إلى الاستهلاك وذالك بتصويرها لشخصيات تقوم بسلوكات مستهلكة بشكل أو بآخر أو تناول بعضها ضمن السياق الدرامي للعائلات المترفة مع العلم أن الدراما تؤثر في الجمهور بشكل كبير، على اعتبار أنها مشاهد تعكس الواقع المعاش وأنها تجسيدا لشخصيات تحظى بحب وإعجاب كبير لدى الجمهور. كما تؤثر بشكل غير مباشر على إثارة النزعات الاستهلاكية عن طريق عملية التقمص الوجداني لدى المشاهدين والتي تترك آثارها على سلوكهم لاحقا سواء بشكل إرادي أو لا إرادي[11].

4-انتشار لظاهرة الاغتراب الثقافي بمختلف أشكاله وأنواعه في المجتمعات العربية ومن بينها نجد:

- الاغتراب عن ثقافة المأكل والمشرب.
- الاغتراب عن ثقافة الملبس والمسكن والعمران.
- الاغتراب عن استعمال اللغة العربية.
- الاغتراب عن ثقافة الفن العربي.

---

[9] نفس المرجع السابق، ص99.

[10] عمر بوسعدة، الجمهور الجزائري والقنوات الفرنسية الاستقبال والمشاهدة ودورهما في تحقيق الاشباعات دراسة وصفية تحليلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، سنة 2010، ص 110.

[11] نفس المرجع السابق، ص125.

- الاغتراب عن القيم الدينية الإسلامية المتوارثة في المجتمعات العربية
- الاغتراب عن القيم الأخلاقية المتجذرة في المجتمعات العربية
- الاغتراب عن العادات والتقاليد المتوارثة في الأسر العربية.
- الاغتراب عن القيم السياسية السائدة في المجتمعات العربية.
- الاغتراب عن نظم وقوانين العرف والضبط الاجتماعي في المجتمعات العربية.

-ظاهرة "الهروبية الافتراضية" هاجس يكبل الشباب العربي:

لقد أكدت العديد من البحوث التي اهتمت بدراسة التغيير الاجتماعي والثقافي في العديد من المجتمعات العربية أن إقبال جماهيرها على مشاهدة الفضائيات الغربية بمختلف قنواتها وبرامجها خاصة الرياضية والترفيهية وأفلام الحركة والجنس وغيرها قد أثرت على ادراكاته وسلوكاته وتصوراته لذاته ومجتمعه وأصبح يشكل هاجسا يوميا لدى الكثير من أفرادها باعتبارها تمثل لديهم وسيلة تحقق لهم الهروبية أو الهجرة من واقعهم الإعلامي والاجتماعي الذي يعيشونه إلى واقع آخر مغاير له يكون بديلا عنه يعتبر تعويضيا بالنسبة إليهم يجدون فيه ما ينسيهم مشاكلهم وهمومهم ويلبون من خلاله حاجاتهم ورغباتهم المختلفة خاصة الإعلامية والنفسية ويحققون فيه أحلامهم ولو بصفة افتراضية.

وتكون هذه الهروبية عن قصد عندما يكون الدافع إليها لدى الأفراد بهدف نسيان ضغط المشاكل اليومية وغيرها كغلاء المعيشة أو التخلص من الكبت الجنسي من خلال إشباع غرائزهم الجنسية بمتابعة برامج وأفلام الجنس تقدم غالبا في هذا البث الفضائي والتي لا يتمكنون من إشباعها بسبب تفشي ظاهرة العزوبية في أوساط الشباب من جراء عدم الاستطاعة المادية للزواج في ظل استفحال أزمة حادة في البطالة والسكن زادت من تفاقم الأوضاع الاجتماعية والنفسية المتردية لدى الكثير من الأفراد وخاصة لدى الشباب منهم في العديد من المجتمعات العربية وأصبحت بالنسبة إليهم هذه القنوات الفضائية الأجنبية الغربية تعتبر بمثابة الملجأ الذي من خلاله يستطيعون أن يعيشوا فيه واقعا آخر افتراضيا جذابا يحققون فيه أحلامهم ورغباتهم خاصة وأن هذه القنوات تقدم برامج تستهدف خاصة التمتع بالعرض التلفزيوني " بمختلف أشكاله وأنواعه من خلال برامج" talk show" باستعمال تقنيات تكنولوجية متطورة في الصوت والصورة بشكل تبهر به الفرد إبهارا كبيرا يصل إلى حد الإدمان والانفصام في الشخصية " SCHIZOPHRENIE " تجعله يعيش في عالم يبتعد فيه من الواقع ويسبح في بحر من اللاوعي يستمتع فيه بنشوة الفرجة.

أو تعوضهم نفسيا هذه القنوات الفضائية عن احباطاتهم في تحقيق طموحاتهم في محيط اجتماعي يرونه مسدود الأفق والفرص فتراهم يقبلون بشكل كبير على مشاهدة برامج التسلية والترفيه وأفلام الحركة والجنس وكذا متابعتهم للبرامج الرياضية خاصة كرة القدم التي تحظى بالمرتبة الأولى في أولويات المشاهدة لدى الأغلبية منهم وخاصة الشباب بحيث أصبحت هي الأفيون الذي ينسيهم همومهم ومشاكلهم ويجعلهم يعيشون في عالم تطغى عليه غريزة اللعب ويستمتعون فيه بنشوة النجاح بتقمصهم لشخصية اللاعب النجم أو مناصر الفريق البطل.

وكما تكون هذه الهروبية عن غير قصد عندما يكون الدافع إليها هو إشباع حاجات ورغبات إعلامية لا يستطيع تلبيتها من خلال الوسائل الإعلامية المحلية.

لقد اصبحت هذه القنوات الفضائية بمثابة العالم السحري الذي تحقق فيه الطموحات والآمال بديلا عن عالم الواقع المليء بالاحباطات والماسي والرقابة ليحقق فيه الفرد المشاهد توازنه النفسي مثلما أشار إليه" تشارلز موريس" والذي يبحث عنه من خلال سلوكه في الهروبية إلى خارج البلد عبر القنوات الفضائية الغربية التي نسج معها علاقة يحكمها سلوك اتصالي تفاعلي مع مختلف الرموز البديلة التي يسوق لها كثيرا في برامجها المختلفة مثلما يشير إليه" جورج ميد " المتبني للمدخل الرمزي لتفسير السلوك الاتصالي في كتابه العقل والذات والمجتمع" Mind self and society".

ونظرا للتأثير القوي والجذاب الذي تحدثه الفضائيات الغربية على الجماهير العربية بفعل الصورة التلفزيونية التي تسوقها باستخدام تقنيات تكنولوجية متطورة فقد أصبحت هذه الصورة جزءا من سلطة المعرفة الحديثة التي يسيطر عليها هذا الإعلام الفضائي ولم تعد الصورة التلفزيونية كما كانت من قبل تسجيلا للحظة مرئية في مكان معين بل تجاوزت وظيفتها التقنية المحددة ودخلت في عملية الصياغة الذهنية وتزييف الحقيقة.

إن الصور المتدفقة بلا انقطاع من خلال البث الفضائي تمارس دكتاتورية قهرية بحيث لا تتيح فرصة للمتلقي بالتفكير بصورة أخرى مستقلة خارج مجال سريان الصورة بما يؤول إلى نفي ذاتية الإنسان بالمكوث أمامها وفي هذا الإطار مثلا فقد أطلق المفكر الفرنسي "جان بودريار " Jean Boudriere "على حرب الخليج الثانية1991-1990 اسم " الواقع المتخيل في التلفزيون " بحيث أن ما شهده الجمهور في تلك الحرب هي ما كانت تمليه وتضعه تكنولوجيا الاتصال بحيث كانت تخلط الحقيقة بواقع مصنع صوريا وهذا انطلاقا من مرحلة الإعداد العسكري في تلك الحرب وصولا إلى الاستعراض التلفزيوني الذي احدث انقلابا جذريا في فاعلية التأثير على ادراكات الإنسان ولا شك أن مصدر قوة هذه الصورة التلفزيونية يكمن في كونها نص مرئي مفتوح على كل الغرائز واللغات في العالم وأنها ثرية بقدر يسمح بقراءات متعددة لها.

فاحتلال الصورة التلفزيونية للطاقة البصرية قد مهدت لاختراق المخيال العام وبالتالي الانشغال الذهني وصولا إلى هيمنة اللاوعي على الوعي أي عبور الرسالة المندسة في الصورة إلى مجال اللاوعي متجاوزة البصر إلى الإدراك لتصبح وعاءا معرفي مملوء بمجموعة من الدلالات والإيحاءات والرموز التي تعمل على تعليب الوعي من خلال رسائل رمزية غير مباشرة تفرضها البنية التقنية للصورة فهي بذالك تخلق واقعا قهريا يدفع بشكل لاإرادي لاتخاذ القرارات وتشكيل العواطف والأفكار والرؤى المختلفة لتأويلاتها في سياق من الانبهار والإدمان عليها دون الاكتراث من مخاطرها وأضرارها الجسيمة التي قد تلحقها بالمنظومة الفكرية والسلوكية للأفراد فالجمهور مثلما يشير إليه" غوستاف لوبون " Gustave Lebon "عند تحليله للخصائص العامة للجماهير أنه يفكر فقط من خلال الصورة الماثلة أمامه والتي تتشكل في ذهنه على أنها هي كل الواقع على الرغم من أنها بعيدة كل البعد عن الواقع الحقيقي بفعل التشوهات والتعديلات التي ألحقت بها.

لقد تجاوزت الصورة التلفزيونية وخاصة تلك المسوقة من خلال البث الفضائي بفعل التكنولوجيات الحديثة واقع اللحظة الزمنية الجامدة والتأويل المحايد وفي هذا الإطار يشير " ريجيس دوبري" Regis Dubrey "إلى أن زمن الصورة الخام قد ولى وأن هناك تأويلات كثيرة لها باعتبار أنها انفتحت أمام آفاق واسعة للتأمل والتأويل على وقع الرسائل الرمزية التي تتشكل فيها فقد أصبحت هذه الصورة فعلا رهينة لتأثيرات مختلف المعاني وإثارة الغرائز والدلالات المتعددة التي تسوقها النزعات الإيديولوجية المختلفة للأفراد وبالتالي فقدت بذالك الصورة عذريتها وحيادها فلم يعد هناك التقاط عشوائي للصورة في طبيعتها الخام كما كان من قبل بل أصبح الآن هناك صناعة للصورة بفعل التكنولوجيا التي تسمح بالتدخل في كيانها وكينونتها فأصبحت لا تروي كل الحكاية على حد تعبير المفكر الفرنسي " جان بودريار " في بعدها الإعلامي بحيث لا تعبر عن كل الواقع وإنما عن جزء منه يكون مستهدفا في حد ذاته سواء من حيث الزمان والمكان وزاوية التصوير وقد يكون مركبا أو مفترضا باستعمال تقنيات التركيب" Montage " والدمج "Mixage "و مختلف المؤثرات الصوتية والبصريةeffets speciaux " وغيرها لكي لا تمثل حقيقة الواقع وهذا بغية تضليل الرأي العام لتحقيق أهداف معينة.

يرى " ادغار موران " أن الفضائيات تعمل على نشر ثقافة الخضوع من خلال غسلها للدماغ الجمعي للجماهير عبر القيم التي يسوقها في برامجها خاصة المسلسلات والأفلام كما انتقد " ميشال فوكو" Michel Foucault "الإفراط في المشاهدة التلفزيونية باعتبارها حسب رأيه تستنزف حاسة البصر استنزافا كبيرا وتعمي البصيرة وتلحق الضرر بسلطة الثقافة والمثقف الذي يعتبر حارسا على القيم والمعرفة وآلية لتغيير الواقع بحيث تفقده دوره التنويري في الدفاع

عن هذه القيم في المجتمع وهذا الدور الذي يعتبره " انطونيو غرامشي Antonio Gramshi" وظيفة المثقف العضوي الأساسية لتحقيق علاقة متوازنة بين آليات السلطة والمجتمع

كما يعتقد كذالك " ميشال فوكو " أن المجتمعات التي تتدفق إليها سيولا من الصور مثل مجتمعاتنا العربية أصبحت الآن في ظل الفضائيات الغربية تعيش زمن هيمنة الصورة وتحولت ليس فقط إلى مجتمعات المشاهد والصور ولكن أيضا في نفس الوقت إلى مجتمعات الخاضعة للمراقبة بحيث أصبح الأفراد موجودون رهائن داخل منظومة الرؤية الكلية للقنوات الفضائية بفعل إتاحته لسيطرة واسعة لآليات مراقبة متطورة بفعل تكنولوجيا الاتصال الحديثة وبالتالي تحولت هذه المجتمعات كما يرى " هربرت سبنسر" Herbert Spenser" من حالة التجانس التي تحقق له التوازن والاستقرار إلى حالة من اللاتجانس وأللاستقرار تطغى عليهما الفر دانية والأنانية والرغبة في الانعزال والانطواء على الذات أو الذوبان في الآخر.

لقد اهتم المشاهد العربي بالفضائيات الغربية اهتماما كبيرا استجابة لرغبته في إشباع ملح لحاجاته الإعلامية والاجتماعية والنفسية التي لا يستطيع تلبيتها محليا وهذا شيء متوقع الحدوث في مثل هذه الحالات والمواقف مثلما يشير إليه كل من "لازرسفيلد" و"ريتشارد كايل" عندما يؤكدان أن الفرد يرضي اهتمامه بالتعرض إلى أكثر من برنامج إعلامي أو قناة بهدف إشباع حاجات ورغبات معينة مما يزيد من كثافة التعرض وبالتالي التأثير ثم التغيير فهو إذن يوجه ويستخدم القنوات الفضائية كما يريد ويرغب ووفق استخدامات متعددة تعكس هروبية لدوافع إعلامية أو نفسية قصديه أو غير قصديه وكثيرا ما تكون حتمية قهرية.

هذه الهروبية تتم عبر الفضاء من خلال قنوات تلفزيونية تلبية لدوافع وحاجات ذاتية باستعمال أساليب ووسائل معينة تسمح للفرد العربي باستقبالها مثل عمليات القرصنة لهذه القنوات الفضائية خاصة المشفرة منها والتي أصبحت ظاهرة منتشرة في العديد من الأوساط الاجتماعية العربية مما زاد من قابلية مشاهدتها أكثر وسهل بشكل كبير من عملية الإقبال عليها من قبل الجماهير العربية للوصول إلى تحقيق إشباعات لحاجاتهم المتزايدة من فرط متابعتهم لبرامج هذه القنوات لتصبح هي البديل الإعلامي الذي يحقق لهم وجودهم وحقهم في الإعلام.

وللعلم فان إشباع هذه الحاجات وتلبية هذه الدوافع يمثلان ضرورة ملحة لدى الفرد العربي حتى يحقق توازنه وتكيفه مع محيطه المحلي والدولي مثلما يؤكده "جراهم ماسلو" حينما يعتبر حاجات الفرد الأساسية الفسيولوجية والنفسية كالأمن والانتماء والتقدير والاحترام والثانوية كالمعرفة والاستطلاع والحاجات الجمالية التي تحقق الرضا والذات الإنسانية والتي ليست متماثلة لدى الأفراد جميعا بل تختلف حسب المواقع والمكان والزمان والأدوار والعمر والمستويات الثقافية الاجتماعية فان افتقار الفرد إلى إحدى هذه الحاجات سوف يدفع إلى

السلوك الايجابي مع الوسيلة الإعلامية من خلال استخدامها لتحقيق الإشباع ليشعر بالرضا والراحة والتوازن النفسي.

إن نموذج "كاتز" الذي يعتمد على التحليل الوظيفي لوسائل الإعلام قد فسر العلاقة التي تتكون بين دوافع وحاجات الفرد واتجاهاته السلوكية لإشباعها من خلال استخداماته وتوظيفه لوسائل الإعلام ومحتوياتها فالباحثان " كاتز" و"دونيس ماكويل" قد حددا وظائف عديدة لوسائل الإعلام من بينها المنفعة والتكيف والوظيفة المعرفية والتفاعل الاجتماعي والتسلية والترفيه والإعلام.

إن "كاتز" يرى أن الفرد له عوامل اجتماعية ونفسية تولد لديه حاجات معينة يسعى إلى تحقيقها وإشباعها من خلال المشاهدة والتعرض للوسيلة الإعلامية وكذا نموذج "روزنجرين" الذي يعتبر أن حاجات نفسية وبيولوجية واجتماعية تكون لدى الإنسان وتتفاعل مع الخصائص الفردية في الإطار الاجتماعي المحيط بالفرد لينتج له مشاكل يحاول أن يجد لها حلولا من خلال المشاهدة والتعرض للوسيلة الإعلامية مما يؤدي ذالك إلى الإشباع أو عدمه.

و بصفة عامة فان الجماهير العربية تشاهد الفضائيات الغربية من خلال اختيارات تلبي حاجاتهم ورغباتهم المختلفة والمتعددة الاجتماعية والنفسية وتعكس سلوكات تحدد كثافة وحجم المشاهدة لبرنامج أو قناة معينة مثلما تشير إليه المقاربة الوظيفية لدراسات الجمهور عبر منظور الاستخدامات والاشباعات التي تعتبر أن المشاهد يكون فعالا ونشيطا ايجابيا مع الوسيلة الإعلامية عندما يستطيع من خلالها تلبية حاجات ورغبات لها بعد ذاتي شخصي اجتماعي ونفسي محددة حسب الجنس والعمر والمستوى التعليمي والثقافي وغيرها أو يكون مرتبط بظروفه أثناء المشاهدة في الزمان أو المكان.

لكن ونظرا لسوء استغلال تكنولوجية البث الفضائي في حد ذاتها في المجالات المرتبطة باستعمالاتها الإعلامية في البلدان العربية وإقبال جماهيرها على استقبال ومشاهدة الفضائيات الغربية لأسباب موضوعية بدون أن تؤول عليها بكثير من الفائدة المرجوة التي تساهم في تطور وتنمية البلاد فقد أدى ذالك إلى ظهور العديد من الظواهر السلبية المترتبة عن الإفراط في مشاهدة هذا البث مما يستدعي توعيته بمخاطر هذه التأثيرات على المنظومة القيمية للثقافة العربية وعلى التنشئة الاجتماعية وديناميكية التغير الاجتماعي والثقافي في أوساط المجتمعات العربية للحد أو الوقاية منها وكذا تحسيس مختلف منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية بضرورة حماية التراث القيمي للثقافة العربية من الغزو والهيمنة الثقافية الغربية من خلال تفعيل القيم الثقافية العربية ضمن المخططات المبرمجة للنهوض بمختلف القطاعات التنموية في هذه الدول العربية خاصة الإعلامية والاقتصادية والاجتماعية وأيضا باستخدام

تكنولوجيات الاتصال لوضع استراتيجيات إعلامية تلفزيونية تعمل على تلبية وإشباع مختلف الحاجات والرغبات الإعلامية والنفسية للجمهور وخاصة الشباب بجعله شريكا ضروريا وأساسيا في التنمية داخل المجتمع والعمل على ضرورة حل مشاكله وتحقيق آماله وطموحاته وبالتالي ترسيخ روح الانتماء إلى الوطن العربي والتمسك بقيمه الحضارية ليكون فعلا أمل ومستقبل الأمة وكذا القضاء على الكثير من الانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والثقافية والدينية المترتبة عن الهروب إلى مشاهدة الفضائيات الغربية ومنه إلى عالم الاستمتاع بمشاهدة العرض التلفزيوني بتعدد أنواعه وأشكاله في مختلف البرامج الفضائية الغربية التي تسوقه بطريقة مبهرة ومؤثرة في المسلسلات والأفلام والبرامج الرياضية وغيرها خاصة كرة القدم لتصبح الرياضة التي من المفروض أنها يجب أن تشكل ثقافة للممارسة محققة أهدافها الوظيفية وليست ثقافة للعب واللهو والاستمتاع البصري تهيمن على مكونات الوعي الثقافي في أوساط الشباب العربي وتنخر بذالك جسم المجتمعات العربية ناشرة فيه ثقافة الخنوع والخضوع واللامبالاة والاستسلام وتعمم اليأس والهروبية والاغتراب الثقافي في أوصاله.

فالتاثيرت السلبية المتعددة السالفة الذكر والتي أحدثها التلفزيون الفضائي الغربي على الجماهير العربية طغت للأسف على القليل من التأثيرات الايجابية لبعض مضامينه التي ساعدت فعلا أفرادها على التعرف على الثقافات العالمية من خلال اكتساب معلومات وخبرات علمية وفنية معتبرة، إضافة إلى زيادة الوعي بحياة مختلف الشعوب والمجتمعات مع تحقيق حرية الأفراد في الإطلاع على أخبار العالم وأحداثه مصورة في أماكنها وفي أوقات حدوثها[12] 12 ولو وفق المقاربة والزاوية الإعلامية التي تقدم بها والتي تحمل رسالة شكلت بطريقة تخدم حتما الخط الافتتاحي للقناة التلفزيونية الفضائية

وفي ظل هذا الواقع فليس من الممكن اعتبار هذا البث الفضائي الغربي آلية للانفتاح على العولمة واللحاق بركب التطور فقط وإنما يمثل أكثر كما رأينا منبعا هاما للكثير من الظواهر السلبية في المجتمعات العربية وأصبح وسيلة تستغل أكثر خاصة لدى الشباب في تحقيق هروبية افتراضية كما تجسد أيضا هجرة اغترابية تبعد الفرد العربي عن واقعه الحقيقي وتجعله يعيش في عالم الخيال التلفزيوني الافتراضي مسلوب التفكير والإرادة مشكلا بذالك خطرا داهما يهدد التوازن الاجتماعي داخل هذه المجتمعات العربية وملحقا الضرر الجسيم على الكثير من مقوماتها وأسسها السياسية والثقافية والاجتماعية والدينية وغيرها.

[12] نفس المرجع السابق، ص 131.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

46، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.

ها : 00.213.21.28.97.78 - 00.213.0550.54.83.05 فا : 021.28.36.48

البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / الموقع الالكتروني: www. Bassiracenter.com

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية، تاريخية ، الطفولة والأرطفونية.

تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....

العنوان.....

الاشتراك في الدوريات:

- ☐ دراسات أدبية
- ☐ دراسات إستراتيجية
- ☐ دراسات إسلامية
- ☐ دراسات قانونية
- ☐ دراسات اقتصادية
- ☐ دراسات اجتماعية
- ☐ دراسات نفسية
- ☐ دراسات تاريخية
- ☐ دراسات الطفولة
- ☐ دراسات أرطفونية

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية

Ccp : 7625589 clé 81

ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاستلام** المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة